الوضع التربوي في لبنان
واقع وسُعاناة

كانون الاول ١٩٨٧

الوضع التربوي في لبنان واقع ومعاناة
كانون الاول ١٩٨٧

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الى الصديق
جميل محمد
مع التحية والتقدير
فيليب ابو جميل
٢٠٠٠/٥/٢٠

الوضع التربوي في لبنان
واقعه ومعاناة

الوضع التربوي في لبنان

واقع ومعاناة

نايف معلوف
و
خليل أبو رجيلي

كانون الاول ١٩٨٧

"كل شيء يبدأ بالتربية، العمار بلاشك،
والدمار ولا ريب، وقد اختبرنا كل ذلك وبالاسف..."

رينه ماهو

تقديم

التربية صناعة المستقبل.

فكما أن غرسة اليوم هي شجرة الغد، فإن طفل اليوم هو مواطن الغد، رجلاً كان أم امرأة.

كل جهد يبذل في تنشئة الطفل، هو بمثابة لبنة توظّف في بناء المستقبل، مستقبل المجتمع والإنسان فيه. ولا غلوّ في القول إن صحة الوطن من عافية المجتمع وصحة الإنسان فيه.

ألا بورك بكل من يسهم بنصيب في تربية الأجيال الطالعة، وفي عداد هؤلاء الأستاذ والمعلم والإداري والمسؤول والباحث.

والدكتور نايف معلوف واحد من كل هؤلاء، فهو أستاذ وإداري ومسؤول وباحث.

هذا الكتاب الجديد نرحّب به إنتاجاً من الباحث جديراً بالدراسة والتبصّر من قبل المعنيين بالشأن التربوي، إدارةً أو إنماءً، تحليلاً أو استقراءً أو تخطيطاً. وأهميته تكمن خاصة، في المعطيات الإحصائية التي يقدّمها، وهي معطيات بتنا في أمسّ الحاجة إليها، منذ السلسلة التربوية التي نشرها مؤلفه في عام ١٩٨٣، بالتعاون مع رفاقه من الباحثين التربويين الذين انتظموا معاً في فريق عمل، لخدمة النشء اللبناني.

نحن اليوم أشد ما نكون حاجة إلى تطوير المدرسة والجامعة، كي لا تكون المؤسسة التربوية مصنعاً للشهادات فقط، وإنما تكون أيضاً مصنعاً للمواطن الصالح، وكي لا تكون مصدراً للتدريس فقط، وإنما تكون أيضاً مصدراً للثقافة الحقيقية، وكي لا تكون منبتاً للفردية والنفعية وتطوير الذات، وإنما تكون أيضاً منبتاً للروح الوطنية والقومية المسؤولة.

سليم الحص

رئيس مجلس الوزراء والوكالة
وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة

صناعة المستقبل

بين يديك، بحث علميّ موضوعيّ حول «الوضع التربوي في لبنان»، يعرض واقعاً، وينهد إلى معالجة، وبقلم اثنين من أعمق خبرائنا في هذا الحقل.

بين يديك، إذن، ثمرة مفيدة يقطفها لك بحّاثةٌ جَلود وعالِمٌ طُلَعَة.

هنيئة لك الرحلة، على دقّتها المضنية في مرّات، تقول الواقع أرقاماً، وترجو المعالجة على المستوى المستقبلي، فالرقم أبلغ من كلام، والرؤية المستقبلية تفتح أفقاً من الأمل الآتي وسط بحيرة آسنة.

***

يذهب الخبراء أن «التربية عملية صناعة المستقبل». وهي ليست، جوهراً، قطاعاً منفصلاً عن سواه، بل جزء عضويّ من بنية المجتمع، خاضع لما يحيط به من تنظيم إجتماعي لهذه البنية، لا انعزالَ له عن البيئة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية. فالنظام التربوي، ضالع أساساً في هيكلية النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي والإعلامي.

إنطلاقاً من هنا، مرصودٌ على التربية أن تكون أكثر من أداة تغيير الحاضر إلى مستقبل، فتكون وسيلة قوية للحفاظ على التطلّع صوب الغد الأفضل. وعلى

رصدها يقوم التوازن الحقيقي بين الأجيال في المجتمع الواحد، وفي المجتمعات المتشابهة، واستطراداً في العالم.

من هنا سعي الخبراء في العالم إلى إيجاد آفاق متواصلة ومتصلة في آن، للتربية: مناهجَ وتطلّعات، وللتعليم: نوعيّة وتخطيطاً، وهو ما لحظته الهيئات المسؤولة عن التربية والتعليم في لبنان، فآلت إلى تأسيس مراكز البحوث التربوية، وإنشاء الكليات التطبيقية، ورأت ضرورة مراجعة مناهج الدراسة وما يتصل بها من نظم امتحانات. وأدخلت مواد الأشغال اليدوية والتدريبات العملية في المدارس، وزادت من الإعتماد العملي على الوسائل السمعية البصرية في التعليم، ووضعت الخطط المدروسة لتوفير الأبنية المدرسية، واعتمدت مبدأ التدريب أثناء الخدمة لزيادة المردود المهني، واتجهت ببنيات الإدارة نحو اللامركزية التربوية، فضلاً عن تنمية العلاقات بين المدرسة والأهل والبيئة والمحيط الإجتماعي. كل هذا، إضافةً إلى الجديد من التقنيات التربوية الواصلة إلينا من المؤسسات التربوية العالمية، وآخرها كما نعلم، التربية الصحية التي بدأت تعمّ جميع مدارسنا اللبنانية.

ولا يخفى هنا، ما للمنظمات الدولية من أثر كبير جداً في ميدان التعاون بالخبرات والخبراء والإختبارات، وما يضفي هذا التلقيح المهني من إخصاب فعّال في ساحة التربية عندنا، وهو هذا ما يسهم عملياً في حلّ مشكلات التنمية وقضاياها، من منظور الموارد البشرية.

إنه المناخ الثقافي الحضاري الناهد إلى كل تطوّر، والثقافة توأم التنمية، على ألاّ يكون النمو الكمّي عائقاً عددياً في سبيل تطوّر النمو النوعي الناهد إلى الجودة.

وما يحاوله الكتاب، في هذه الفصول الأربعة، أن يضوّي على الداء، وأن يصف العلاج، فالإبلال من الداء لم تعد مسؤوليته، بل هذه تمسي في ضمير الذين يسعون (أو يتقاعسون)، لأن الطبيب دليل إلى الدواء، وليس ديكتاتوراً يفرضه.

وبالبساطة المتجرّدة حتى عناصرها الأساسية، يعرض الكتاب في الفصل

الأول لمشاكل رئيسة وحلول مناسبة، يمكن معها الوصول إلى مدخل سليم وصحّي لبداية انفراج في التعقيدات المحيقة عندنا اليوم تربوياً -

وبالأرقام الأبلغ من كل كلام، يعرض الأوضاع الراهنة عندنا، بالإحصاءات المرتكزة على لوائح علمية، وبالتحاليل المرتكزة على نتائج تلك الإحصاءات وحصائلها العلمية.

وإذ أوقعت الحرب على أرض لبنان شرخاً في الديموغرافيا التربوية، وفي الهيكليات والبنى، يشرح في خارطة جديدة ما آلت إليه الحال.

ومع الوضع الإقتصادي الذي ينشب سهامه سهماً فسهماً في جسد الوطن والمواطن، حتى تكاد تكون «تكسّرت النصالُ على النصالِ»، لا يشيح الكتاب عن وضع كل المواد على المشرحة، فيعالجها بالمجهر الذي لا يخالط ولا يداهن ولا يحابي، وتكون كلفة التعليم في لبنان ذاتَ وجهٍ يوهم بالصعب، لكنّه ليس مستحيل التجاوز.

***

ما أصعب أن تختصر وطناً، بواحد من كبرى مساحاته البشرية، بين دفّتين.

ولعلّ تلامذتنا وطلاّبنا يشكّلون رقماً عالياً لدينا، ونسبةً غيرَ عادية بين دول العالم النامية، والمتطوّرة والمتقدّمة.

فلكي يبقى هذا الرقم مشرّفاً، وهذه النسبة عنوانَ فخار، جاء نايف معلوف، وخليل أبو رجيلي بهذا البحث، لا واحداً يضاف، بل إضافةً واحدة تختصر المؤشّرات، وتشير إلى هدي الطريق.

وفيما غرقنا ومَنْ حولنا بماء الكلام الكثير، يأتي الآن من يقول قليلاً، ليعلن أن الآتي هو زمان الفعل والعمل والتطبيق، في ميدان لا يحتمل تنظيراً، ولا تقوم به دعاوات في غير محملها. وهذا ما جعلنا، ببادرة شخصية منا، نقارب الكتاب تصديراً، وتحيةً إلى المؤلف والقارىء.

وما دمنا على ذكر المؤلف، فلماذا لا نذكر أننا والدكتور معلوف رفاق درب،

بل رفاق الدرب، منذ اليوم الأول لتأسيس جامعتنا اللبنانية، التي كم لنا تحت
للالها من ذكريات غوالي، وكم لنا في ربوعها من جولات نضالية، من أجل أن
نمو وتكبر، وأن تكون المنارة الفكرية المميّزة عندنا.

ورئيسها اليوم هو أحد رفاقنا البارزين على تلك الدرب، ومن جميل
صدف أن تجمعها المسؤولية التربوية، كما جمعتها الدراسة، الأول مؤتمن على
بابنا الجامعي ، ومَنْ نكتب له الساعة بمحبّة واعتزاز، في عهدته أمانة ناشئتنا.

***

يجيء يوم، ليس بعيداً، يمسي فيه هذا الكتاب مرجعاً لكل هذه الحقبة.

ومعه، بعدما تكرّس في قلوبنا وعقولنا إنساناً نبيلاً، ولبنانياً مثالياً، وقيمة
كرية في أداء واجبات المواطنية والمهنة والإحتراف، يتكرّس نايف معلوف خبيراً
ن عندنا، يستعين به سوانا ليَغنى ويُغني.

ومع الكاتبيْن والكتاب، نهنىء التربية في لبنان، على علامةٍ مضيئةٍ لها
جديدة، فيما خال الكثيرون أن مناراتها شحّت وإلى انطفاء.

وهذه، أيضاً وأيضاً، إشارة أخرى دامغة، للأعجوبة اللبنانية.

بيروت، في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٧

فؤاد الترك

الامين العام لوزارة خارجية لبنان

الفصل الأول

المعاناة

مشاكل التربية كثيرة، وتعقيداتها أكثر، وهي ليست بنت الأحداث ولا نتيجة لها. ليس من شك في أن الأحداث زادتها حدّة وتعقيداً، إلا أن معاناتنا منها قديمة ومزمنة، وهي تعود في جانب كبير منها إلى سنوات الإستقلال الأولى، بل إلى ما قبلها أيضاً. ولقد كتب عنها الكثير، وخاصة منذ الستينات، وعقدت لها الإجتماعات الطويلة، ووضعت حلول، وأخذ بهذه الحلول مسؤولون كثيرون من الذين عرفوا أسبابها ونتائجها، وقدّموا مصلحة الوطن على أية مصلحة ثانية، إلاّ أن هؤلاء المسؤولين كثيراً ما كانوا يزولون، هكذا فجأةً، ضحية إيمانهم بغد أفضل لوطنهم، من خلال إيمانهم بتربية أفضل لأطفال هذا الوطن وطلابه.

مشاكل التربية كثيرة، ولقد علّمتنا الأحداث كم أن الإرتباط وثيق بين هذه المشاكل وبين الأزمة اللبنانية ككل، وإلى أي حدّ ترتبط الخيارات التربوية بالخيارات السياسية، ومع هذا فإن اثنين لا يختلفان على الإقرار بهذه المشاكل وتحديدها واحدة واحدة، إذا ما أخذت على علاتها، ودون الأخذ بأسبابها وبنتائجها.

وهنا أيضاً لن نقول جديداً في تعدادنا لها، فلقد ذكرنا أهمها، وذكرها غيرنا، في كتب نشرت، وتقارير وضعت، وسنذكّر بها ملخّصة، أو بعناوينها، لافتين إلى الشر الكبير الذي بدأت تنذر به على أكثر من صعيد.

أول هذه المشاكل، الإدارة التربوية. يكفي أن نذكر في هذا المجال أن التنظيم الحالي لهذه الإدارة يعود تاريخه إلى العام ١٩٥٩، أي إلى ما يزيد على الربع قرن، وإذا ما أدخلت فيما بعد تعديلات على هذا التنظيم، فإن هذه التعديلات كانت تأتي بسيطة ومجتزأة وخجولة، بل إن بعضها لم يطبّق حتى

اليوم، أو إذا ما طبّق، فلكي يضيف مشكلة جديدة في الإدارة، بدل أن يجعل منها أداة لحل المشاكل.

وإن أبرز ما تعاني منه الإدارة التربوية، تشتّت الصلاحيات والمسؤوليات، التي أدّت إلى تعدّد المراجع المسؤولة عن الشأن التربوي الواحد، ثم الحصرية الشديدة التي جعلت من الإدارة المركزية المرجع الوحيد لاتخاذ القرارات، صغيرها وكبيرها. فلا عجب إذا ما بدا على هذه الإدارة الوهن والعجز، وإذا ما فشلت في إدارة مؤسساتها، وفي رسم خطة تربوية عامة على مستوى الوطن.

ولن نتطرّق الآن إلى الحلول لهذه المشكلة المزمنة، غير أن أي حل يطرح، سيكون نصيبه الفشل، إذا لم يعتمد اللامركزية الإدارية أساساً، وإذا لم يسند الصلاحيات اللازمة والكافية لرؤساء الدوائر الإقليمية ولمديري المدارس، وإذا لم ينظر إلى المدرسة على أنها وحدة مستقلّة، تشارك في إدارتها وتأمين الإعتمادات لها، إلى جانب المسؤولين عنها، السلطات المحلية واللجان الأهلية.

أما المشاكل الباقية فيمكن إيجازها تحت العناوين التالية:

١ ـ ثنائية تذهب أحياناً إلى حدّ القطيعة بين ما اصطلح على تسميته بالتعليم الخاص والتعليم الرسمي، وتعدّد في أشكال التنشئة الوطنية بتوزّع المدارس على ما هو أجنبي متعدد الإتجاهات، وأهلي ذو طابع طائفي، وفردي ذو طابع إستثماري، ورسمي لم يعط دائماً الدعم الكافي من قبل الدولة والمجتمع.

٢ ـ وجود عدد كبير من المعلّمين غير المعدّين أصلاً للتعليم.

٣ ـ سوء الأبنية المدرسية في القطاعين الخاص والرسمي، وبخاصة في المرحلة الإبتدائية والمرحلة المتوسطة.

٤ ـ نقص في الوسائل والمعينات التربوية، كالمختبرات العلمية والمكتبات، وغيرها، وعجز الأكثرية الساحقة من المدارس عن تأمينها.

٥ ـ وجود نسبة كبيرة من التلامذة الذين يعيدون صفوفهم مرّة أو أكثر، أو الذين

يتركون المدرسة قبل إنهاء مرحلة تعليمية معيّنة، أو الذين تزيد أعمارهم عن العمر الطبيعي المقرّر لكل سنة منهجية.

٦ ـ ضعف في المستوى التعليمي والتربوي، وفي مختلف المراحل والمواد، وهذا الضعف زادته الأحداث خطورة، حتى صرت ترى الطالب اللبناني غير متمكّن من لغة الأم، فكيف باللغات الأجنبية التي كانت دوماً عدّته في التعرّف على التطوّرات العلمية والإنفتاح على العالم المتمدّن.

٧ ـ تقليدية المناهج التربوية في جميع أنواع التعليم ومراحله، واعتماد طرق تعليمية قديمة أقلعت عنها معظم الدول، حتى النامية منها.

٨ ـ عدم ربط التعليم جدّياً بحاجات الحياة وبالنشاطات الإقتصادية والإجتماعية، وبالتنمية العامة في المجتمع؛ فالإنتفاع من العلم والمعرفة، وإعداد أجيال قادرة على التكيّف مع التغيير والتقدّم العلمي السريع، وضمان انتقال مرن من المدرسة إلى سوق العمل، كلّها أمور أصبحت من بديهيات العمل التربوي، وهي أمور لم تعرها التربية اللبنانية الإهتمام المطلوب، لذلك كان نظامنا التعليمي يتميّز بتخريج الكثيرين من حملة الشهادات، ومن العاطلين عن العمل أيضاً.

٩ ـ الهدر في الإنفاق، فإذا أخذنا العام الدراسي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ أساساً، وهو آخر عام تتوفّر لنا عنه إحصاءات دقيقة، وفيه كانت العملة اللبنانية لا تزال تعتبر بحقّ من العملات الصعبة في العالم، لتبيّن لنا أن مجموع ما أنفقه اللبنانيون على التعليم في القطاعين الرسمي والخاص يبلغ ثلاثة مليارات ومئتي مليون ليرة لبنانية، وأن ما يقرب من ثلثي هذا المجموع أمّنه اللبنانيون الذين يرسلون أولادهم إلى المؤسسات الخاصة، وأن نسبة الإنفاق على التعليم قد وصلت هذا العام إلى حوالي ثلاثة عشر بالمئة من الدخل القومي العام، وهي نسبة لم تبلغ هذا الحد حتى في الدول الصناعية المتقدمة، بل تكاد تصل إلى ضعفي أية نسبة مماثلة في كثير من هذه الدول الصناعية والمتقدّمة.

هذه ليست كل المشاكل، وإن تكن أهمّها، فالروضة في لبنان مشكلة،

والمرحلة المتوسطة مشكلة ثانية. الأقساط المدرسية مشكلة، والكتاب المدرسي مشكلة ثانية. الإعداد المهني مشكلة، والنشاطات الموجّهة نحو الحياة مشكلة ثانية. توزيع المعلّمين مشكلة، واحتلال المهجّرين للأبنية المدرسية مشكلة ثانية. الإرشاد التربوي مشكلة، والإمتحانات الرسمية مشكلة ثانية. إعداد المعلمين مشكلة، وتدريبهم وتأهيلهم مشكلة ثانية. المتعاقدون، السابقون منهم واللاحقون، مشكلة، وانتظام عمل المدرّسين الذين ينتسبون إلى الملاك، مشكلة ثانية. وهكذا في سلسلة لا تنتهي من المشاكل التي تتراكم مع السنين وتتعقّد، دون أن يكون لواحدة منها أي حلّ، ودون أن تكون لدى المسؤولين القدرة على فرض الحلّ، فيأتي كل باحث تربوي ليجد نفسه أسير حلقة مفرغة، تنتهي إلى حيث تبتدىء، ويحاول تقديم الجديد، فإذا هو قديم، جاء على ذكره الكثيرون ممن سبقوه، فيردّده بعدهم بأسلوب جديد، ويكتفي بالأرقام تتغيّر من سنة إلى سنة، فيعرضها ويحلّلها، ويطلع منها بعد طول درس، باستنتاجات وحلول، لا تختلف في شيء عمّا كان قد قدّمه، أو قدّمه سواه في سنوات سبقت.

من هنا الإضرابات الطلابية والتظاهرات التي عرفها لبنان في النصف الأول من السبعينات وعلى عتبة الأحداث، ومن هنا أيضاً النداءات التي كانٍ يطلقها من وقت إلى آخر المسؤولون عن الشأن التربوي: «بتنا نشعر ونحن نكتب هذه الإقتراحات أننا نكتب دون أن يقرأنا أحد، أو أن ما يُكتب يبقى للقراءة فقط، دون أن يجد طريقه إلى التنفيذ»[1].

«إن التخطيط للأمة يقتضي أن تعتبر الدولة نفسها دولة، لا مجموع طوائف، والتخطيط للأمة يعني دون شك تدخل الدولة في سبيل تنظيم الجهود، والحدّ من الفوضى الناجمة عن تنافس الأفراد والجماعات؛ إن واجب وزارة التربية الوطنية هو أن تنتقل من دورها الذي تقوم به حالياً، وجزئياً، أي تأمين التعليم، إلى دور التربية العامة للمواطن اللبناني... إن التعليم الخاص مرتبط إرتباطاً وثيقاً لا بالمصالح الفردية وحسب، بل هو بالدرجة الأولى، مرتبط

(١) التقرير السنوي لمدير التعليم الإبتدائي لسنة ١٩٧٤.

بالمصالح الطائفية. وهذا الإرتباط العميق هو نتيجة لمفهوم اللبنانيين للدولة اللبنانية. إن حرّية التعليم في لبنان تؤدي في يومنا خدمات مهمة، من حيث أن القطاع الخاص يتحمّل مسؤولية جسيمة، تخفّف عن الدولة عبئاً ثقيلاً، لكنّ هذه الحرية تسيء إلى الدولة، بمعنى أنها تنسي الدولة واجبها الأساسي الذي يقوم على التنظيم والتنسيق في سبيل العدالة الإجتماعية والديمقراطية الصحيحة. إن التمسّك بحرّية التعليم، كما هي الحال عليه الآن، يؤدي في المدى الطويل، إلى أزمات عنيفة يجب أن نتوقّعها إذا لم تتغيّر العقلية السياسية ولم تستبدل بها عقلية جديدة، لا تقيم أي فرق من حيث الحقوق والموجبات بين جميع المواطنين... وعلى صعيد الإدارة يجب أن يحدث تغيير جذري في تركيب وزارة التربية الوطنية. هذه الوزارة بشكلها الحالي لا تصلح للقيام بأي عمل تخطيطي، وبالتالي لا تصلح لتنفيذ أي تخطيط كان».[1]

«إن المشكلات التربوية كثيرة ومتشعّبة، فهنالك المشكلات الناجمة عن الأحداث، والمشكلات الناجمة عن النظام التعليمي ذاته. إن انعكاسات الأحداث على الوضع التربوي عديدة، فالتهديم الكلّي أو الجزئي للأبنية المدرسية وتجهيزاتها، واحتلال العائلات المهجّرة لبعض المدارس أدّيا إلى نقص كبير في الإستيعاب، وحاجة ماسّة إلى أبنية جديدة.

ثم إن التهجير المستمرّ للسكان والتلامذة والهيئات التعليمية والإدارية، وللمدارس المتواجدة على خطوط التماس وفي المناطق غير الآمنة، نجمت عنه صعوبات لا تحصى في تحديد حاجات المدارس، وفي وضع أسس علمية موضوعية لتأمين هذه الحاجات، وكثيراً ما كانت القوى الفاعلة على الأرض، العسكرية منها والطائفية، هي التي تضع المبادىء وتفرضها.

هذا فضلاً عن المشكلات التي هي نتيجة لنظامنا التعليمي ذاته، وهو نظام عاجز عن إعداد التلامذة إعداداً صحيحاً للحياة، لذلك نرى فيه نسبة

(١) من محاضرة لمدير عام التربية الوطنية نشرت في أوائل السبعينات.

كبيرة من التأخّر المدرسي، وكثيرين من حملة الشهادات العاطلين عن العمل»[1]

«بات ضرورياً أن تتبدّل عند الكثيرين النظرة إلى الجامعة اللبنانية، فلا تعود في رأيهم وهي في رأينا غير ذلك، المؤسسة الأضعف بين مؤسسات التعليم العالي في لبنان، بحيث أن الإستقواء عليها، وداخلها، صار ضرباً من ضروب المنافسة المشروعة بين أطراف عديدين، مما حدا أهلها إلى أن يكونوا في خط المواجهات الصعبة، وموضوع مزايدات إعلامية لا تقنع سوى مطلقيها... إن مطلب الجامعة، التي تجمع وتوحّد، يتقدّم على أي مطلب آخر، وخصوصاً إذا كان هذا الأخير، كما هو ماثل في أذهان البعض، مندرجاً في لائحة انتزاع بعض المكاسب على حساب العلم والكفاءة. إن الخطر على الرسالة الجامعية، رسالة الجمع والتوحيد تحت راية العلم والحق والحقيقة، يكمن في اعتبار الجامعة واحدة من محطات حشر الناس والعقائد حشراً عشوائياً، حيث لا علم، ولا حقّ ولا حقيقة... لا جامعة متطوّرة إلّا بالإبتعاد عن التوظيف السياسي والإنتفاع العابر»[2]

«... ثمة إذن أمور كثيرة تستدعي الوقوف طويلاً عليها، والتأنّي في دراستها وتقويمها، وخصوصاً على الصعيد التربوي. هذه الأمور التي كنا نلفت إليها ونعتبرها معيقات دون مسيرة العمل التربوي، لا تزال حيث هي، ولا تزال حائلاً دون العودة بالتعليم إلى أجوائه الطبيعية، كالتعطيل القسري وترميم الأبنية وإعادة تجهيزها، وإعادة تنظيم وتوزيع موظفي التعليم، الأمر الذي لا يستقيم إلّا بعودة المهجّرين إلى مناطقهم وقراهم، من أجل عودة أبنائهم المدرّسين والتلاميذ إلى مدارسهم؛ وتدريب المدرّسين المتعاقدين تدريباً مسبقاً ومدروساً وناجحاً لضمان تأهيلهم، وفكّ أسر المدرسة من قيد الهيمنة عليها، والعودة بها إلى دائرة النظام والإدارة المسؤولة.

ولقد جرّبنا مختلف الحلول في أجواء الأحداث دون جدوى. حاولنا

(١) من تقرير لمدير عام التربية الوطنية نشر في العام ١٩٨٦.
(٢) من رسالة رئيس الجامعة اللبنانية إلى أهل الجامعة عام ١٩٨٥.

التغلّب على سوء التوزيع بإحداث مدارس جديدة واستحداث الدوامين فجرّنا تكرار الأحداث إلى الأسوأ: اضطرّنا إلى ضم أكثر من مدرستين في بناء واحد وبدوام مجزّأ، فقلّ عدد الحصص وتقلّصت حصة التدريس. وأشرنا على الإدارة بسحب الفائض من المدرّسين وإلحاقه بدورات تدريبية، فكان التدريب غير المدروس وغير المجدي.

وطالبنا بالتدريب المسبق للمتعاقدين، الأمر الذي لم يتحقّق حتى الآن. ورمّمت المدارس المتضرّرة وأعيد تجهيزها في فترات الهدوء الآني، فتكرّرت الأحداث وذهبت الجهود الخيّرة أدراج الرياح. وحاولت الإدارة بمؤازرة الرقابة تثبيت النظام والمحافظة على مستوى التعليم، فلم يجدها ذلك شيئاً أمام تدخّل القوى الفاعلة، واستمرّ التسجيل والترفيع دون المستوى المرجو، واستمدّ شرعيته بمذكرات تسمح بالترفيع دون المعدّل المطلوب. لقد عجزت الإدارة عن تدارك كل هذه الأمور، فاجتاز تلاميذ هذا العقد مراحل التعليم الإبتدائي والمتوسط والثانوي، وحصلوا على البكالوريا، وخرجوا إلى ميدان الحياة على ما فيها من اضطراب وتقاتل وتعادٍ. وها نحن نفقد الأمل في العودة بهم إلى جادة الإستقامة والوفاق. والرجاء اليوم معقود على السعي للإهتمام بالجيل الذي لا يزال على مقاعد الدراسة، والأجواء لا تزال على ما كانت عليه. المشكلة قائمة والحلّ معروف ولكنه صعب. وهو إنهاء هذه الحرب وإحلال السلام. فالعمل التربوي السليم لا يتحقق، ولا يعطي ثماره إلا في الجوّ الملائم، جو السلام»[1].

«إن المسؤولية في قطاع التعليم الإبتدائي الرسمي الواسع غير واضحة وغير محدّدة، ولقد ذكرنا في كتب سابقة، وفي اجتماعات رسمية عديدة، أن الأبنية المدرسيّة وصيانتها هي الآن في جهة، والرقابة والتفتيش في جهة ثانية، ووضع المناهج وتأمين الكتب وإعداد المعلمين في جهة ثالثة، حتى تعيين الخدم وتوزيعهم هما في جهة رابعة؛ وكلّها جهات مستقلّة تماماً عن مديرية التعليم

(١) من تقرير للمفتش العام التربوي في السنة ١٩٨٤.

الإبتدائي، وفيما بينها أيضاً. هذا فضلاً عن فقدان التسلسل الإداري ضمن المديرية الواحدة، الأمر الذي يذكّرنا بالسؤال الأساسي الذي طرحناه ونطرحه دوماً: من هو المسؤول الفعلي عن التعليم الإبتدائي الرسمي؟[1]

«يعود التنظيم الحالي لوزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة إلى سنة ١٩٥٩، أي إلى قبيل مرحلة التوسّع الكبير في التعليم الرسمي؛ وبنتيجة تراكم الأعمال والمعاملات حاولت الوزارة إدخال الإصلاحات والتحسينات الممكنة لمعالجة أزمة الإدارة التربوية التي يفترض أن تكون أداة لتطوير التعليم وتحسينه، لا مشكلة تضاف إلى مشاكله. وقد تفاقمت الأزمة في مطلع السبعينات نتيجة ازدياد الإقبال على التعليم الرسمي، فجرت عدة دراسات، وأعدّت عدّة مشاريع لإعادة تنظيم هيكلية الوزارة، كان أبرزها دراسة عن «إعادة تنظيم وتحديث إدارة وزارة التربية الوطنية» أعدّتها منظمة اليونسكو عام ١٩٧٤ بناء لطلب الحكومة اللبنانية.. إلا أن هذه الدراسات والمشاريع بقيت حبراً على ورق ولم ينفّذ منها أي شيء»[2]

إن هذه النداءات والآراء التي أطلقها مسؤولون في الإدارة التربوية، كانت تارة تلاقي صداها، وتارة ثانية كانت هي الصدى لأفكار ومواقف، أطلقها قياديون تمرّسوا بالمسؤولية التربوية، أو مفكّرون وكتّاب هم بطبيعة الحال معنيّون بالشأن التربوي.

ورد في مجلة «صوت الجامعي» لكبير بين شعرائنا ومفكّرينا: «سيسقط خمسون وزيراً تولّوا حقيبة التربية في لبنان ولا تنحلّ عقد التربية». وكُتب آخر: «إن التعليم في لبنان ليس تعليماً وطنياً، هو لا يحضّر للوطن مواطناً، ولا يصنع للمجتمع إنساناً مسلّحاً بما يجعله أهلاً للتفتّح والإزدهار...»

هذه الآراء التي اجتمع عليها المفكّرون والأدباء، أجمع عليها كل الذين تمرّسوا بالمسؤولية التربوية، من خلال تولّيهم حقيبة التربية على مرّ العهود، مَنْ

(١) من تقرير لمدير التعليم الإبتدائي نشر في العام ١٩٧٩.
(٢) التقرير السنوي لمدير التعليم الإبتدائي للعام ١٩٨٠.

عرفنا منهم وعملنا معهم، ومَن عرفنا عنهم أو قرأنا لهم، وهنا ما قاله ثلاثة منهم فعبّروا عن رأي الكل:

«مسؤولية التربية في بناء الوطن؟ التربية لا تبني، ويجب ألّا تبني الوطن، بل يجب أن تبني التربية المواطن، أن تبني فيه الإنسان. نريد إنساناً، نريد بشراً لا حيوانات عارفة... ليست التربية إذاً في تربية التعليم والكتب. وتوحيد المناهج والشهادات. إنما هي في العلاقة التي تنشأ بين المعلّم والتلميذ، من الإيمان المشترك، وبالعقل والتوق المشترك إلى المعرفة وتبادل المحبة. هذه المشاركة والتوق والمحبة كيف تقوم؟ المشكلة المشكلة أن التربية تحوّلت إلى تعليم، ثم انحرفت فأصبحت صناعة كتب وساعات تدريس. إن مسؤولية التربية ليست عظيمة وحسب، إنما هي المسؤولية، كل المسؤولية. إذ من دونها لا يستقيم وطن. لأن الوطن لا يستمر بلا إنسان وهذا وليد التربية، التربية التي تتعهد القلب والعقل، والبناء لديها عمل مستمر ولا ينتهي... حسب التربية أن مسؤوليتها، كل مسؤوليتها، هي في بناء الإنسان المواطن»[1].

«إن الشهادة أو الإجازة، إن لم تكن وسيلة للعمل تحوّلت وسيلة للتهديم. لا نريد أن نخرّج عاطلين عن العمل، يدفعهم القهر إلى الرفض والعنف. بل نريد تخريج الأيدي العاملة التي تشترك في عملية البناء والإنماء. ولا أفضح سراً إذا أوردت لكم بعض الإحصاءات الغريبة، الطريفة والمزعجة في آن: إحصاءات ١٩٨٠ - ١٩٨١ تقدّم لنا ما يلي: تسعة وسبعون ألف طالب جامعي وواحد وثلاثون ألف تلميذ مهني. إن هذه الأرقام يجب أن توقظنا وتدفعنا إلى قلب المعادلة، فيصبح عدد المهنيين، على الأقل، أكثر بثلاث مرات من عدد الجامعيين»[2]

«عندما نتكلّم عن الأزمة التربوية في لبنان لا يمكن تحميل أي حكومة مسؤولية هذه الأزمة بالذات. فالأزمة أكبر من أن تحلّها وزارة مهما فعلت...

(١) من تصريح لوزير التربية الوطنية في أوائل العام ١٩٧١.
(٢) من محاضرة لوزير التربية الوطنية في أوائل العام ١٩٨٣.

والحلول التي كانت توضع للمشاكل الحادة (منذ الإستقلال) كانت دوماً حلول ترقيع لا تحيط بمجمل القضية التربوية ولا تأخذ بعين الإعتبار تأثير هذه الحلول على الجوانب الأخرى. فسرعان، عند رتي خرق، ما يظهر خرق آخر، فتعيش الوزارة في دوامة ويبقى الجمهور في حيرة ويبقى التذمر حيث هو»[1]

هذه المواقف والآراء تعكس العقلية التقليدية التي تنظر فيها إلى قضية التربية والتعليم، وانعدام الأهداف الواضحة والمحدّدة، والتمسّك بنظم تربوية لا تكامل بينها، من النظام التربوي الطائفي، إلى النظام التربوي الرسمي. إلى النظام التربوي الأجنبي إلى النظم المختلفة داخل كل نظام.

وعبثاً حاولت الدولة التوفيق بين هذه النظم من خلال التشريعات الواحدة والشهادات الرسمية التي تفرض على الكل، فلقد عجزت عن استيعاب الأزمة التربوية، وعجزت وزارة التربية عن معالجة جذورها وأبعادها، وعن ترقب حاجاتها ومتطلّباتها، وعن وضع الحلول المناسبة لها، واقتصر دورها بشكل عام على سدّ النقص في المناطق التي تفتقر لمدارس القطاع الخاص، فتحضّن هذا الأخير ونما، بعيداً عن الضغوط التي كانت تلهث وراءها الإدارة التربوية الرسمية، وأعاق في الوقت نفسه بشكل أو بآخر، مشاريع التوسّع والتطوير التي أخذ المبادرة في وضعها مسؤولون وجامعيون ومعنيّون بالشأن التربوي، انتظموا في فريق عمل ليجعلوا من التربية اللبنانية تربية وطنية ترمز إلى وحدة الشعب ووحدة سلطته.

وإن النتائج العملية لهذا الواقع المأساوي، هي ما نعاني منه اليوم من تفتّت وتشتّت وتشرذم. فلو توفّر للبنانيين منذ فجر الإستقلال توجيه تربوي واحد، يرمي إلى صهرهم في بوتقة فكرية واحدة، تؤلّف بين مفاهيمهم ومعتقداتهم دون أن تقضي على خصائصها المميّزة، لكانت هذه المفاهيم والمعتقدات، في مطلع الثمانينات، مصدر قوّة وغنىً لنا ولمجتمعنا، بدل أن تكون سبباً من الأسباب التي تهدّدنا في وجودنا وفي مصيرنا. وإن لنا من الدول المتقدّمة

(١) من محاضرة لوزير سابق في افتتاح المؤتمر الوطني للتربية بتاريخ ١٦ آذار ١٩٧٣.

التي تشجّع تعدّد الثقافات وتحافظ على خصوصيات شعوبها وتراث هذه الشعوب، المثل الأبلغ الذي يجدر ألاّ نتغافل عنه بقصد منا أو بغير قصد.

ثم إن الترجمة العملية لهذا الواقع المأساوي على صعيد التربية كانت أزمات كثيرة تفاقمت مع الأيام، وليس أقلّها آلاف من أبناء اللبنانيين الذين لا يزالون خارج المدارس، رغم أن الرغبة في تحصيل العلم هي سمة بارزة من سمات الشعب اللبناني؛ وآلاف من الخرّيجين العاطلين عن العمل، على كل المستويات، وما يسبّبه هؤلاء من هدر في الطاقة الإنتاجية؛ أضف إلى ذلك تدنّياً في مستوى التعليم وفي فعالية النظام التربوي، وإهمالاً في معالجة نسب الرسوب والتسرّب التي تتضاعف بشكل مذهل، وفي تحسين استثمار التوظيفات العامة في القطاع التربوي، فضلاً عن الهدر الكبير الذي نشهده في الموارد المادية والبشرية، وهو مرآة تعكس فعالية هذا القطاع، وعلاقة مخجلة بين كلفته وبين مردوده.

والكلفة والمردود مفهومان أساسيان في علم الإقتصاد، وقد احتلاّ أهمية كبرى في الإقتصاد التربوي منذ الستينات، كما أفردت لهما الدراسات والأبحاث، وتعدّدت حولهما المؤتمرات، وأخصّها تلك التي تبحث في العلاقة بين التربية والعمالة، أو بين النظام التربوي ككل وبين المهن على اختلاف أنواعها ومستوياتها.

إلاّ أن المعنيين بالإقتصاد التربوي رأوا منذ أواسط السبعينات، أن يستبدلوا مفهومي الكلفة والمردود بما اصطلحوا على تسميته بالكلفة والفعالية، ذلك أن هدف التربية ليس الكسب المادي، بل هو الإنسان أولاً وآخراً، إعداد هذا الإنسان للحياة، وتنمية شخصيته، وتكوين عادات صحيحة لديه في التفكير وفي السلوك.

وإذا كان للبنان فضل السبق في دراساته حول الخريطة المدرسية، وفي محاولاته تحديث نظامه التربوي عن طريق وضعها موضع التنفيذ، والخريطة المدرسية هي الموضوع الآخر الذي عقدت له المؤتمرات الدولية وتعدّدت حوله الأبحاث منذ أوائل السبعينات، إذا كانت هذه الدراسات التي وضعها فريق من

اللبنانيين حول الخريطة المدرسية، أصبحت مرجعاً يستشهد به، فلقد كانت فعالية النظام التربوي في لبنان مرجعاً من نوع آخر، يستشهد به ليقال مثلاً إن نسبة المنتسبين إلى التعليم المهني والتقني من مجموع التلامذة المنتسبين إلى التعليم العام ما قبل الجامعي، لا تتعدّى الستة في المئة، بينما هي في كثير من الدول تتعدّى الخمسين بالمئة. وأن التلامذة الذين تزيد أعمارهم عن العمر المقرّر لكل سنة منهجية في مختلف أنواع التعليم ومراحله، تبلغ نسبتهم السبعين في المئة؛ وأن الذين يعيدون صفوفهم مرة أو أكثر تبلغ نسبتهم خمسة وثلاثين بالمئة في المرحلة الإبتدائية، وثلاثة وخمسين بالمئة في المرحلتين المتوسطة والثانوية، وأن السنوات التي يستغرقها بالتالي التلميذ اللبناني بشكل عام، لكي ينهي المرحلة الإبتدائية هي حوالي التسع بدلاً من خمس سنوات، وحوالي الست ونصف في المرحلة المتوسطة بدلاً من أربع سنوات، وحوالي الست بدلاً من ثلاث سنوات في المرحلة الثانوية، وأن مئة وتسعين فقط ينهون دراساتهم الثانوية من أصل كل ألف تلميذ يُسجَّلون في السنة الأولى الإبتدائية.

وعندما نقدّم هذه الأرقام لا نميّز طبعاً بين تعليم رسمي وتعليم خاص وتعليم خاص مجّاني، إنها أرقام تطال النظام التربوي ككل وإن يكن مجالها الرحب المميّز هو خاصة في التعليم الرسمي بشكل عام وفي التعليم الخاص المجّاني. ألم نحاول أن نذكّر، على مدى السنين، بأن لكل معلّم في التعليم الرسمي عدداً من التلامذة لا يتعدّى الأربعة عشر، بينما هو في الولايات المتحدة مثلاً، أو في فرنسا، يقارب الثلاثين؛ وبأن أوضاع الأبنية المدرسية في حالة لا تحسد عليها، وخاصة عندما لا تتعدّى غرف التدريس الصالحة فيها نسبة العشرة بالمئة، وبأن الوسائل والمعينات التربوية تكاد تكون معدومة، وبأن المعلّمين المعدّين أصلاً للتعليم، في المرحلة المتوسطة مثلاً، لا تتجاوز أعدادهم بضع مئات. بينما الحاجة هي إلى الآلاف...

أيكون غريباً حقاً في ضوء هذه المعطيات أن نتكلّم عن علاقة «مخجلة» بين كلفة التعليم وبين مردوده! لقد لاحظنا ولاحظ معنا الكثيرون أن نسبة الإنفاق من موازنة وزارة التربية إلى الإنتاج القومي قد ارتفعت من ١،٢٪ سنة

١٩٦٨ إلى ٧،٨٪ سنة ١٩٨٢؛ وأن معدل الزيادة السنوية للإنفاق التربوي بين العام ١٩٦٨ والعام ١٩٨٢ كان ١٦،٥٪ بينما كان معدّل الزيادة للإنتاج القومي في الفترة ذاتها ٨٪. ويدلّ الفرق بين هذين المعدّلين على مدى الخطر الذي وصل إليه الهدر في الإنفاق على التعليم، وهو خطر يكفي لوحده كي يثقل كاهل الدولة والمواطن.

كل هذا الذي نذكره اليوم، يذكّرنا بما كنا نطلب ونكتب:

«في العالم المتقدّم، شعر المسؤولون أن التربية لا يمكن أن تحلّ عن طريق الدولة وحدها، لذلك كانت المناطق التربوية التي ينتخب المسؤولون عن التربية فيها إنتخاباً، ويؤلّف المنتخبون مجلس إدارة يخطط وينفّذ بواسطة جهاز يعيّنه مجلس الإدارة هذا، ويكون مسؤولاً عن حوالي خمسة عشر ألف تلميذ على الأكثر.

في بلادنا حوالي ثلاثمائة ألف تلميذ في التعليم الرسمي. من يخطّط لهم؟ وما هو مستوى الإدارة التي تشرف على تسيير أمورهم. وإلى متى يجب أن تبقى الصلاحيات كلها محصورة وغير واضحة إلى هذا الحد..

إلى متى يجب أن نبقى على هذه الحال. وهل نعي فعلاً أننا نعدّ للبنان المستقبل ثلاثماية ألف مواطن لبناني.. الشعور بأن كتاباتنا تبقى حبراً على ورق لن يؤدّي بنا إلى اليأس.. الخ»[1]

تلك هي بعض النتائج العملية، وبالأرقام، للمشاكل التربوية التي نعاني منها. ويجب أن نقرّ ههنا بأننا كثيراً ما كنا نتعمّد تسليط الضوء على هذه الأرقام، بل وتضخيمها أيضاً، لنلفت إليها النظر، ولنستعجل لها الحلول، ولنهزّ بها الضمائر والعقول، إلّا أن المضحك والمبكي في آن، أن هذا الموقف بالذات استعمل سلاحاً ضدّ التعليم الرسمي ككل، وضدّ كل مسؤول عنه، ولا سيما المرحلة الإبتدائية منه، ناسين أو متناسين، أن مشاكل التعليم

(١) التقرير السنوي لمدير التعليم الإبتدائي للعام ١٩٧٤.

حضرته مؤخراً، دهشت لشعور الخيبة الـذي ينتاب المعلّمـين ـ بسبب القلق الذي يولّده في نفوسهم إقفـال المدارس، ومستـوى الرواتب، ونقص المـوارد التربوية، وانخفاض نسبة المعلّمين إلى التلامذة، ومخاطر الصرف من الخدمة أو فيض العاملين. وعلى الرغم من انهيار معنوياتهم، فإنهم يظهرون بمظهر لائق ويحاولون إخفاء الصدوع في النظام، بحيث يصعب على المراقب من الخارج أن يكتشف واقع هذا التردّي على حقيقته».

وفي الولايات المتحدة الأميركية جدل كبير حول التربية ووسائل إصلاحها وخاصة منذ صدور التقرير الـتربوي العام، في سنة ١٩٨٣ وعنـوانه «أمـة في خطر».

ففي المجتمع الأميركي، لا يسمع المرء من حديث في مهنة التعليم، إلّا عن تلف الأعصاب، وتخفيض الميزانيـة، وضرورة إعادة التـأهيل، وفي هـذا التقرير أن أزمة إعداد المعلّمين تضاهي في حدّتها أزمة الأنظمة المدرسية، وقد تعرّضت برامج إعداد المعلّمين لتقليصات مهمة جداً في الوقت الذي يتوقّع فيه نقص في المعلمين من الآن وحتى أقل من عشر سنوات. وعلى أثر انخفاض أعداد التلامذة في السبعينات، خفضت جامعات كثيرة برامجهـا الإعداديـة أو ألغتها كلياً على نحو تدريجي. أما البرامج التي بقيت قائمة، فقد حرمت كل حيوية، وهي عاجزة عن تأمين تجديد الهيئة التعليمية..

وفي بولونيا كان للنقص في تمويل النظام التربوي والمدرسي على امتداد عشر سنوات ونيّف (١٩٧٤ - ١٩٨٥) عواقب عدة أهمّها:

ـ عجز النظام التربوي القائم عن مواجهة نموّ أعداد التلامذة المرتبط بتحسّن المنحنى السكّاني، والحاجة الماسة إلى حوالي ألفي مدرسة جديدة تستـوعب مليون تلميذ إضافي.
ـ هجرة بعض المعلّمين إلى مهن أخرى، وفتور همة المؤهلين منهم، المتجسّد خاصة بطلبات الإحالة المبكرة على التقاعد.

ـ تضخّم نسبة المعلّمين غير المؤهّلين، وقد بلغ عدد هؤلاء في سنة ١٩٨٤ حوالي الإثنين وأربعين ألف معلّم.
ـ إعتماد نظام الدوامين بسبب الحاجة إلى الأبنية المدرسية، وما يستتبعـه هذا الـواقع من تـردّ في المستوى العلمي وفي تنـظيم الأنشطة الـلاصفيّـة، وفي الإتلاف المتسارع للتجهيزات والمباني المدرسية.

والملفت في هذا البلد أن السنتين ١٩٨٠ و١٩٨١ قـد سلطتا الأضـواء بشكل لا سابق له على التعدّدية الإيديولوجية والإجتماعية للأمة؛ وبما أن نظام التعليم الرسمي مبنيّ على نظرة توحيدية للمجتمع، فقد شهدت بولونيا إنفجاراً علنياً لهذا التناقض الأساسي، فكيف يتمّ التوفيق بين واحدية المدرسة وتعددية المجتمع؟ تلك مسألـة تطرح نفسهـا بإلحـاح، وفي ضوئهـا يمكن أن يتمّ أي إصلاح.[1]

لن نستفيض في عرض الأمثلة على الأزمة التربوية في العالم، فهي كثيرة، وفي رأينا أن التربية لا يمكن بحكم أهدافها وطبيعة مهامها إلّا أن تلازم الأزمة وتعايشها؛ فالتربية تستهدف المستقبل، أي ما هو غير يقيني. وهي تعدّ الأفراد للحياة في مجتمع معرّض دوماً لأن يصبح في ذمة الماضي، بسبب التطوّر المستمرّ البالغ السرعة الذي تشهده المجتمعات المعاصرة، وبسبب التخلّف الذي يظهر غالباً في مناهج التعليم، بالمقارنة مع تقدم المعارف والعلوم؛ أليس أن التربية في وجه من وجوهها تعني الإنضباط، وأن الإنضباط المدرسي، على حسناته، يحول دون التفوّق والإبداع؟!.

ونسارع الآن إلى القول بأنه يخرج عن نطاق بحثنا الغوص في الـتربية بشكل عام، أزماتها ومشاكلها، مع أننا تمنّينـا لو كـان لنا أن نعـالج أزمـاتٍ ومشاكل، هذا هو مستواها، وأن نشبعها درساً وتحليلاً، وأن نختبر نتائجها على

(١) وإن هذا الواقع بالذات هو الذي جعلنا نذكر المثل البولوني من بين عشرات الأمثلة. ذلك أن المدرسة الرسمية عندنا تهدف هي أيضاً إلى التوحيد بين ما هو مختلف ومتعدّد، وهنا مكمن أزمتها العميقة، والتحدّي الكبير الذي عليها أن ترفعه كل يوم..

تلامذتنا وطلابنا، وأن ننسى حرباً شرسة تُمعن في وطننا تهديماً، وفي نظامنا التربوي شرذمة وتفتيتاً، ولكن الواقع هو الذي يفرض نفسه، وهو غير هذا الذي نتمنّاه؛ فالحرب التي عصفت بلبنان زادت مشاكلنا التربوية حدّة وتعقيداً، فالأبنية المدرسية التي تهدّمت تعدّ بالمئات، والتجهيزات التي فقدت لا عدّ لها ولا حصر، والمدارس التي أقفلت أو احتلت تفوق نسبتها كل متوقّع، والمعلمون الذين هجّروا صاروا يعدّون بالآلاف؛ والأخطر من هذا كله الشعور باليأس الذي انتاب الهيئة التعليمية من جرّاء حرب تبدو وكأنّ لا هدف لها ولا نهاية، وهو شعور بدأ ينعكس سلباً على التلامذة ومستواهم العلمي، بل على النظام التعليمي ككل، وبخاصة على التعليم الرسمي الذي يعتبر بكل تأكيد أحد أبرز «ضحايا» الحرب التي ما زلنا نعاني منها.

وإذا كان التعليم الرسمي يمثل التعليم الوطني ـ وحدة الشعب وسلطة إدارته ـ فإن الأضرار التي أصابت لبنان الرسمي، بوحدة شعبه وسلطة إدارته، قد انعكست بشكل جدي وخطير على هذا التعليم. لقد أصيبت بنيته في الصميم، فضعف انضباط العمل المدرسي وانخفض بالتالي مستواه، كما عجزت الإدارة التربوية عن مواجهة الأزمة، واضطرت في مرات كثيرة إلى الإنقطاع عن الإدارات الإقليمية والإدارات المحلية للمدارس؛ ومما لا شك فيه أن المركزية الشديدة التي تميّز نظامنا التربوي، والتي عانينا من مساوئها الأمرّين، قد أسهمت في تفجير بنيتنا التربوية بعدما تفجّرت مع الحرب، مركزيات مبعثرة هنا وهناك، تحاول أن تربط فيما بينها إدارة أمست هي ذاتها مع الأيام هرمة ومبعثرة؛ وعبثاً حاول بعض أفرادها، وهم قلّة، أن يعالجوا المشاكل الحادة بترفّع عن كل ما هو فئوي، فلقد كان الإعصار الذي ضرب الوطن أقوى منهم، ومن أية محاولة يقومون بها، وكأنما كتب للبنان أن يكون دوماً أكبر مما هو، وأن تكون قضاياه في مرات، ومنها القضية التربوية، أكبر من قضايا أي بلد آخر؛ وفي رأينا أن الذين رسموا للتربية تشريعاتها وقوانينها، قد ضلّوا الطريق منذ البدء، عندما نظروا إلى التربية نظرتهم إلى أية مؤسسة ثانية، وشرّعوا لها كما يشرّعون لأية مؤسسة ثانية، إنطلاقاً من نظرة واحدة موحّدة إلى الإدارة اللبنانية ككل.

فإذا كان يجوز لأجهزة المراقبة والإرشاد أن تكون مستقلّة عن إداراتها في غير وزارة، فاستقلاليتها التامة عن إدارة التربية قد تكون هرطقة فريدة في نوعها، وإذا كان يجوز لجهاز الأبنية الرسمية أن يكون مستقلاً عن سائر الإدارات، فاستقلاليته التامة عن إدارة التربية هرطقة من نوع آخر؛ والقول ذاته يصحّ في غير مجال، فقانون الموظفين العام مثلاً، يطبق على المعلمين، في حين أن للمعلمين في البلدان المتقدّمة قوانين خاصة تحفظ لهم حقوقاً وتفرض عليهم واجبات غير تلك التي تفرضها على الموظفين، وهكذا يبدو وكأنما كتب للتربية منذ البدء أن تفشل، وكتب لمسؤولي التربية أن يحملوا هم مسؤولية هذا الفشل، ولقد حاولوا أن يستعيضوا عن هذه النواقص الكبيرة بمبادرات قاموا بها كإحداث الوحدات التربوية المتخصّصة في سائر مواد المناهج التعليمية، من مثل وحدات الروضة والرياضيات، والعلوم والإجتماعيات، واللغات الأجنبية، فضلاً عن وحدة الدراسات التي كان لأعضائها الفضل في سدّ نقص كبير على صعيد البحث والتخطيط؛ لقد أحدثوا هذه الوحدات بعدما تأكّد لهم أن إجراء أيّ تعديل جذري على النصوص القانونية التي ترعى الشؤون التربوية، أمر يكاد يكون مستحيلاً.

كما حاولوا في إبّان الحرب ألّا يكتفوا بإدارة الأزمة، فأدخلوا بمساعدة المنظمات الدولية تجديدات تربوية على النظام التعليمي، كمثل الإعداد المهنيّ والتقني في المرحلتين المتوسطة والإبتدائية، وهو يهدف إلى إكساب التلامذة المهارات اليدوية التي تؤهّلهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، ومساعدتهم على اكتشاف طاقاتهم الشخصية، وتغيير مواقفهم السلبية من كل عمل يدوي، وكمثل التربية الصحية التي تهدف إلى ترسيخ المفاهيم الصحيّة السليمة لدى التلامذة، وإلى أن يدركوا مسؤوليتهم عن صحتهم وصحة الآخرين في مجتمعهم، وإلى أن يترجموا هذا الإدراك سلوكاً وعادات يمارسونها في حياتهم اليومية.

ومن الضروري أن نلفت في هذا المجال إلى أن الأطفال والناشئة في لبنان، يعيشون حالياً معاناة جسدية وعقلية تزيدها الأحداث حدّة كل يوم،

ويزيد معها الإنخفاض في مستوى الوقاية الصحية مع ما يرافقها من نقص في الغذاء والماء والكهرباء؛ فإذا كان أطفال اليوم هم رجال الغد، فأيّ غدٍ ينتظرنا وأكثر من خمسين بالمئة منهم يعانون من القلق والإكتئاب والتوتر الناجم عن الأحداث،وأكثر من ثلثهم يعاني من فقر الدم،بل وأكثر من الثلثين يعاني من تسوّس الأسنان، فضلاً عن أمراض الجلد والعيون والجهاز الهضمي وغيرها وغيرها . . .

والأخطر من هذا كله، ظاهرة جديدة برزت مع الحرب، وهي الآن تفتك بالعديد من ناشئتنا وطلّابنا، هي ظاهرة الإدمان على المخدّرات، وإن لم نعمل منذ اليوم، وبكل الوسائل على القضاء عليها، استفحل أمرها واستشرى، وأنذرت بأفدح العواقب. وفي الإحصاءات، ونحن عنها في غفلة، أن ما لا يقل عن مئتي ألف لبناني من أعمار تتراوح بين أربع عشرة سنة، وإثنتين وثلاثين، يتعاطون أنواعاً عديدة من المخدّرات. ونكاد لا نصدّق أن دراسة أجريت على عشرين مدرسة تبيّن منها أن ما يزيد على اثني عشر بالمئة من تلامذة هذه المدارس هم حالياً فريسة المخدّرات. وتصل هذه النسبة إلى حوالي العشرين بالمئة من طلّاب بعض الجامعات. إنها أرقام مذهلة لظاهرة لم تكن يوماً من شيم اللبنانيين ولا من تقاليدهم.

وإن الحملة التي تقوم بها حالياً وزارة التربية الوطنية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال، لتدريب المعلّمين، في جميع مدارس لبنان الرسمية والخاصة المجانية، على مبادىء التربية الصحية، إن هذه الحملة، على تواضعها، ترمي فيما ترمي إليه، إلى الحدّ من الواقع المأساوي الراهن وإلى تدارك ما هو أسوأ، وإلى تعبئة المشاركة الجماهيرية النشطة في البرامج الصحية الوطنية، وفي برامج التنمية الإجتماعية والإقتصادية التي تؤثر على الصحة، وتساعد على تحسين البيئة، وعلى الوقاية من الأمراض ومكافحتها.

ولقد كانت المبادرات التي قامت بها في هذا المجال المنظمات الدولية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية والخاصة، عفوية ومجّانية، وهي تهدف بالدرجة

الأولى إلى تأمين الصحة الجيّدة للطفل، والوقاية من المرض، وإلى توفير الغذاء الكافي والمتوازن والتغذية السليمة، وإلى التحصين ضدّ الأمراض المعدية، ومعالجة الأمراض السائدة، وتأمين الدواء لها، فضلاً عن الإهتمام الجدّي بالبيئة الطبيعية والإجتماعية والمدنية والعمل على تحسينها. وهكذا أخذت هيئة تنسيق المستوصفات على عاتقها تأمين المستوصف والطبيب، أو الممرض، لكل مدرسة، وتعهّدت الحركة الإجتماعية بتأمين الطبيب لإجراء الكشف الطبي المدرسي مجاناً في المرحلة الإبتدائية، وقدم مجلس كنائس الشرق الأوسط وجبات الطعام المساندة والمكمّلة للوجبة البيتية في بعض المدارس، وعمل مع إتحاد غوث الأطفال على إصلاح عدد من المباني المدرسية وتحسينها، وقد عقدت لهذا الغرض إجتماعات في وزارة الصحة العامة وفي وزارة التربية الوطنية ضمّت إلى المؤسّسات المذكورة، ممثلين عن منظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الصليب الأحمر اللبناني وجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية ووحدة موارد التربية الصحية في الجامعة الأميركية فضلاً عن المشورة التي لم تتوانَ رئاسة الجامعة اللبنانية عن تقديمها وبخاصة في موضوع البيئة، ومجالات العمل على تحسينها.

وليس من شك في أن حملة التلقيح الموسّع والشامل لجميع أطفال لبنان، داخل المدرسة وخارجها، والتي قامت بها وزارة الصحة العامة بالتعاون مع منظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية كان لها الأثر في دعم هذه النشاطات الصحية وفي توعية المواطنين إلى أهميتها وضرورتها في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن.

لقد برهنت الأيام أن تعلّق اللبنانيين بأرضهم، وتمسّكهم بتاريخهم وتراثهم، وصمودهم الرائع في وجه الأعاصير التي تضربهم من كل صوب، إنما هو ظاهرة فريدة في تاريخ الشعوب،ودليل واضح على أن الشعب اللبناني، وإن بدت عليه في مرّات مسحات تشاؤم عميقة، فإرادة الحياة تبقى عنده هي الأقوى، وإذا كنّا نحن في عرضنا للمشاكل التربوية، قد بدونا وكأننا نلامس مرحلة اليأس، فالحلول لهذه المشاكل ليست ببعيدة المنال، وبقدر ما تكون المشكلة واضحة ومحدّدة، بالقدر ذاته يكون حلّها واضحاً وممكناً.

من هنا وعينا أن أي تجديد تربوي في مرحلة الروضة مثلاً، أو في الإعداد المهني، أو في التربية الصحية، أو في غيرها، إن لم يدخل في إطار خطة شاملة، تقضي بإعادة النظر من الأساس في البنية التربوية القائمة، يبقى ناقصاً ومبتوراً.

إن دور التربية في إعداد المواطنين والعاملين لتنمية الوطن في مختلف الميادين الإقتصادية والإجتماعية، أخطر من أن يترك «للصدف» أو للمصالح الفئوية والأنانية، أو للمؤثرات الخارجية. إن الخطة الشاملة التي ندعو إليها، يجب أن يكون من أهدافها: توفير فرص تعلّم وتقدّم إجتماعي متساوية لجميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم الإجتماعية والطائفية والإقليمية.

- وتنشئة وطنية لبنانية صلبة، ترسّخ المفاهيم الوطنية لدى سائر اللبنانيين الناشئين، وتدرّبهم على تحمّل المسؤولية في مجتمعهم،

- وتضامن وطني صادق مرتكز على حرية المعتقد، وعلى المساواة في فرص التعلّم والتقدّم الإجتماعي، وفي المسؤوليات العامة،

- وتوجيه التعليم لتأمين حاجات النموّ المتوازن للإقتصاد الوطني، ولسائر المرافق الثقافية والإجتماعية في الوطن.

وإذا كانت الإدارة التربوية هي المدعوّة لأن تعمل على تنفيذ هذه الخطة فإن هذه الإدارة لكي تكون منتجة ومحصّنة أخلاقياً، يجب أن تكون لها روح الرسالة الوطنية، وأن تترفّع عن العصبيّات الطائفية، والمصالح الشخصية والسياسية، وأن تتحرّر من التبعية للفعاليات القائمة على الأرض في شتّى أشكالها، عند ذاك يصبح بالإمكان التكلّم عن حلول جذرية وحاسمة لها.

لقد أظهرت التجربة أن البنية الإدارية الحالية غير فعّالة، وهي لا تؤمّن التعاون الوظيفي الضروري بين الأجهزة المختلفة المسؤولة عن الشأن التربوي، من المديرية العامة للتربية الوطنية، إلى المفتشية العامة التربوية، إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء، إلى المديرية العامة للتعليم المهني والمديرية العامة للشباب والرياضة، إلى سائر الإدارات المعنية بالتربية.

وفي رأينا أن أيّ توزيع وظيفي للمسؤوليات التربوية يجب أن ينطلق من المبادىء التالية:

١ - عدم الفصل بين العمل الإداري والعمل الفني، وبالتالي تجديد البنية التربوية المركزية بشكل يجعل المهمّات الفنية من دراسات وطرق تعليم وإعداد معلّمين ومتابعة تأهيل، ترتبط بشكل وظيفي بالهيئات التي تسيّر المؤسّسات التربوية إدارياً. أي جعل العمل الفني والإرشاد التربوي مرتبطين بالمديريات التعليمية.

٢ - توزيع الصلاحيات بين الإدارة المركزية والدوائر الإقليمية وإدارات المدارس بشكل يضمن في الوقت ذاته وحدة التوجه التربوي، وفعالية الإدارة، وذلك على أساس:

أ - إعتبار المدرسة وحدة عمل أساسية تتحمّل إدارتها المباشرة مسؤوليات تسييرها وتأمين حاجاتها المادية والتربوية، وضبط شؤون العاملين فيها، بالإستناد للمقاييس والمبادىء والمواصفات العامة المحدّدة مركزياً، وبإشراف الهيئات الإقليمية والمركزية ومساعدتها. فتكون شؤون الصيانة وتأمين اللوازم وإجازات الموظفين ومتابعة عمل المدرّسين من مهمّات إدارة المدرسة ومجلس مساعد للإدارة من الهيئة التعليمية وأولياء التلامذة.

ب - جعل الدوائر الإقليمية مراكز لتأمين الخدمات المادية والتربوية التي تحتاج إليها مدارس المحافظة، فتكون في الدوائر الإقليمية فروع لوحدات الإعداد والمتابعة الفنية للعمل التربوي، بالإضافة إلى خدمات الصيانة، وشؤون الموظفين في الإطار الذي يتجاوز صلاحيات إدارات المدارس، ويؤمّن تنسيق العمل بين مجموع مدارس المحافظة.

ج - جعل الإدارة المركزية إدارة توجيه وإشراف تربوي وإداري يضمن وحدة العمل التربوي وفعاليته، وتطوّره الدائم وفق متطلبات الواقع والتطورات العصرية في الميدان التربوي، وتخفيف القسم الأكبر من

الأعمال الإدارية الروتينية عن كاهلها، لتستطيع القيام بدور تحريك النشاط التعلمي وتوجيهه، وضبطه في إطار المبادىء العامة المعمول بها.[1]

إن هذه المبادىء العامة التي نقدّمها قابلة للنقاش ولتبادل الرأي، وهي ليست المرة الأولى التي نشير إليها، فلقد ذكرناها في كتب نشرت، وذكر مثلها غيرنا، ولقد وافقنا فيها خبير فرنسي استقدمته الحكومة اللبنانية في العام ١٩٨٠ لدراسة الإدارة التربوية ووضع الحلول لها والملفت أن هذا الخبير هو من بين الخبراء القلائل الذين عرفوا المشكلة وقدّموا لها الحلّ، وهو حلّ، فيما نعلم، وافقه فيه كل معنيّ بالشأن التربوي.

وما دمنا في ذكر الخبراء فلماذا لا نشير إلى خبراء منظمة الأونيسكو والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذين لم يخالفونا الرأي أيضاً في الحلول التي وضعناها لمشكلة البناء المدرسي، ومشكلة إعداد المعلّمين وتأهيلهم، ومشكلة ربط التعليم بحاجات الحياة ومشكلة الهدر الكبير في الإنفاق على التعليم وغيرها من المشاكل التي ذكرناها فيما سبق.

لن نردّد ههنا حلولاً لهذه المشاكل كنّا قد عرضناها مفصّلة في سلسلة الكتب التي نشرت في عام ١٩٨٣ عن واقع التعليم في لبنان، وآفاق تطوّره، وإن الحلّ الأهم من بينها، يبقى في نظرنا، رغم الحرب وآثارها، هو مشروع تجميع المدارس الذي حافظ على موقعه في اهتمامات المسؤولين والمواطنين، بالرغم من انقضاء خمسة عشر عاماً على إعداده. فالآمال التي عقدها اللبنانيون على المشروع في مطلع السبعينات، لم يمحها مرور الزمن، وهو يمثّل المحاولة الجدّية والموضوعيّة الأولى لإعادة تنظيم التعليم في لبنان، ويجسّد مجموعة إصلاحات تربوية أساسية، ويتميّز بصفات ثلاث هي:

- إرتكازه إلى تصوّر أساسي في الإصلاح التربوي

(١) راجع التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط منشورات مديرية التعليم الابتدائي ١٩٧٩ ص ١٢ وص. ١٣.

- مرونته وقابليته للتطور والتعديل.
- إمكانية التنفيذ الفوري.

أما الإصلاحات الأساسية التي يوفّرها فتتلخّص في النقاط التالية:

أ - تأمين التعليم الأساسي لجميع التلامذة اللبنانيين في سن الدراسة الإبتدائية والمتوسطة.

ب - توزيع عادل للموارد بين مختلف المناطق وتحقيق مساواة إجتماعية في فرص الإنتساب المدرسي.

ج - تحديث الأبنية المدرسية وجعلها وظيفية تتوافر فيها تجهيزات حديثة تؤمّن:

- إنفتاح المدرسة على البيئة من خلال تمكين الأهالي من الإفادة من المشاغل الحرفية وقاعة النشاطات والملاعب الرياضية.
- تطوير مناهج التعليم بإفساح المجال أمام التجديدات التربوية، كالإعداد المهني، والتعرّف على النشاطات الإقتصادية والإجتماعية الموجودة في بيئة المدرسة والمشاركة بهذه النشاطات في إطار التعليم.
- تنظيم علاقات تربوية بين مدارس التعليم العام والمدارس المهنية داخل المنطقة الجغرافية الواحدة.
- رفع مستوى التعليم، من خلال تحسين التجهيزات المدرسية، وتسهيل المتابعة التربوية والإعداد الدائم للمعلمين، بجعل مجموعات المدارس الإبتدائية في كل منطقة، مرتبطة تربوياً بمدرسة متوسطة، في شكل يسهّل الإشراف التربوي، وينشط التفاعل بين عناصر الهيئة التعليمية.
- زيادة فعالية النظام التربوي بتحسين العلاقة بين الكلفة والمردود، وذلك بتخفيف نسب الرسوب والتسرّب، وبرفع معدّل التلامذة للمعلم الواحد.
- معالجة تزايد الطلب الإجتماعي على التعليم وتخفيف عبء الأقساط المدرسية عن كاهل الأهالي.
- تأمين شبكة جديدة من المدارس تؤدّي خدمات تربوية متطوّرة في سائر

المناطق اللبنانية، مما يساهم في معالجة مشكلة النزوح الريفي وفي تطوير الحياة الثقافية والإجتماعية في الريف.

بدأنا نشعر ونحن نكتب هذه الكلمات، وكأننا في حلم؛ أو كأنما الحرب انتهت، وعادت ورشة البناء والتعمير. وما دام لكل شيء نهاية، وخاصة الحرب، فلماذا لا يكون لنا، كما كان لغيرنا من قبلنا، بلد له ثقافته المميّزة، وحضارته التي تغتني على الدوام وتغني من حولها، ولماذا لا نذكر أننا عندما غادرنا أرض الوطن لأول مرة، في أوائل الستينات، كي نكمل دراستنا الجامعية، وقعنا في البلد الذي نقصده على مطار هو أشبه ما يكون بمطارات دول العالم الثالث، وعلى نهج في الحياة العامة كان يذكّرنا بما نعرف عن فروسية القرون الوسطى. يومها كانت المدارس والجامعات في هذا البلد، تعمل في جدّية لا مثيل لها، وكانت تستقدم الباحثين والعلماء من سائر أرجاء الأرض، ليعدّوا أجيالاً جديدة، منفتحة على ثقافات العالم ومعارفه، وليحضّروا «للثورة الهادئة» التي قامت بها هذه الأجيال في أوائل السبعينات، فكانت ثورة تواكب المدنيّة وتحافظ على التراث، قام بها شباب جامعيون ينتسبون إلى جيل واحد، فهذا بينهم حاكم وهذا وزير أو مدير، كلّهم عقدوا العزم على بناء وطنهم بروح الفريق، فكان الذي هالنا في أوائل الستينات، مصدر إعجاب لنا في العقد التالي. فبدل المطار الواحد مطارات تحاكي أحدث مطارات العالم، وأحدث جامعاته وأبنيته وطرقه وكل بناه. وأكثر ما أثار إعجابنا، البساطة بين المسؤولين في تعاملهم. فهم رفاق صف ورفاق جهاد، لا يتعدّى معدل العمر عندهم الخمسة والأربعين عاماً، يتسامرون ويتصارحون، وعند الجدّ كلّ في موقعه وأمام مسؤولياته الواضحة والمحدّدة.

لقد تسنّى لنا أن نعرفهم عن قرب، بعضهم رفاق صفّ في الجامعة، وبعضهم الآخر فريق عمل فاوضناه من ضمن وفد رسمي تألّف من اللبنانيين إياهم الذين انتظموا بمبادرة شخصية منهم في مجموعة عملت على إعادة النظر من الأساس في البنية التربوية في وطنهم، وبخاصة الخريطة المدرسية لهذا الوطن.

وهنا لا بدّ لنا من التأكيد على أنه في كل ورشة بناء، من أي نوع كانت، يبقى الإنسان هو المهمّ، فهو وسيلة الإنماء الأولى وهو غايته الأخيرة. وفي العمل التربوي، البناء المدرسي مهمّ، ومنهج التعليم مهمّ، وكذلك التجهيزات والكتب، ولكن المعلّم يبقى هو الأهم وهو الأساس. لذلك يجب أن توجّه الجهود لإعداد هذا المعلّم الإعداد الجيّد، ولتدريبه فيما بعد، وأن نعمل منذ اليوم على إحداث دورات تدريبية متواصلة، لا ينحصر دورها في خدمة النظام التعليمي القائم بقصد الإبقاء عليه، بل يتعدّاه إلى أن يجعل من العملية التربوية قوة فعّالة في التقدّم الإجتماعي والمستوى الذي ننشده.

لقد كتب على لبنان لضيق رقعة أرضه، وقلة عدد سكّانه، أن يعتمد بنوع خاص على موارده البشرية، واللبناني لا ينقصه الذكاء أو النبوغ أو القدرة على التكيّف مع المحيط. المهم أن نعمل بواسطة التربية على إعداده الإعداد الصحيح، وعلى ترسيخ القيم الأخلاقية الثابتة عنده؛ فبدون الأخلاق، الأخلاق القائمة على الصدق، لا يكون إنسان ولا يبنى وطن.

الفصل الثاني

وقائع وارقام

يتناول هذا الفصل عرضاً لأوضاع المؤسسات التربوية الرسميّة، والخاصة، في لبنان، خلال العام الدراسي ١٩٨٦ - ١٩٨٧، مع بيان أعداد التلامذة والطلاب من جهة، والمعلمين والأساتذة من جهة ثانية؛ كما يتطرّق إلى دراسة التطوّر الذي رافق هذه الأوضاع طوال اثنتي عشرة سنة، وهي فترة الأحداث الصعبة التي عكست آثارها السلبية على الوضع التربوي بمجمله، وبخاصة لجهة العدد، والنوعية.

١ - المؤسسات التعليمية: نظرة عامة

بلغ عدد المؤسسات التعليمية العاملة خلال العام الدراسي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ألفين وستمائة واثنتين وستين مؤسسة (٢٦٦٢)، وهي تتوزّع بين القطاعين الرسمي والخاص بنسبتين متقاربتين: ٥١،٤٪ للأول و٤٨،٦٪ للثاني.

يشكل هذا العدد بمجمله النسب الآتية:

٩١،٤٪ للتعليم العام.

٧،٨٪ للتعليم المهني والتقني.

٠،٨٪ للتعليم الجامعي.

وهذا يظهر في الجدول رقم ١، الذي يبيّن توزّع هذه المؤسسات حسب قطاعات التعليم وأنواعه.

جدول رقم ١: توزع المؤسسات التعليمية حسب قطاعات التعليم وأنواعه خلال العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧

نوع المدارس	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	المجموع
التعليم العام	١٣٤٤	١٠٩٠	٢٤٣٤
التعليم المهني والتقني	٢٢	١٨٨	٢١٠
التعليم الجامعي	١	١٧	١٨
المجموع	١٣٦٧	١٢٩٥	٢٦٦٢
النسبة	٥١،٤	٤٨،٦	١٠٠،-

بعد الإطلاع على هذا الجدول، نلاحظ أن مؤسسات التعليم العام هي الأكبر عدداً بالقياس إلى مؤسّسات التعليم الجامعيّ والتعليم المهني والتقني؛ وهذا أمر طبيعي، لأنها تقوم بخدمة فئة واسعة من المواطنين، ومن جهة أخرى، فإن مؤسسات التعليم الجامعي تستأثر بالمتوسط الأكبر للحجم وطاقة الإستيعاب، كما يظهر في البيان الآتي:

نوع التعليم	متوسط الحجم
التعليم العام	٣٧٧ تلميذاً
التعليم المهني والتقني	١٤٧ تلميذاً
التعليم الجامعي	٤٣٧٠ طالباً

١ ـ١ أعداد التلامذة

ينتسب إلى المؤسسات التربوية تسعمائة وثلاثة وعشرون ألفاً وأربعمائة وأربعة طلاب (٩٢٣٤٠٤) كما يظهر في الجدول رقم ٢، أي ما يعادل ٣٣،٥٪ من مجموع سكان لبنان المقيمين عام ١٩٨٧ حيث يبلغ عددهم مليونين وسبعمائة وأربعة وثلاثين ألف نسمة[1] (٢٧٣٤٠٠٠)

(١) قامت مؤسسة الأكوا عام ١٩٨٥ بدراسة عدد السكان في لبنان، فتبيّن لها أن عدد المقيمين في نهاية =

جدول رقم ٢: الإنتساب إلى مؤسسات التعليم في العام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧

التعليم / قطاع التعليم	رسمي	خاص	المجموع	النسبة
التعليم العام ما قبل الجامعي	٢٩٢٤٦٣	٥١٦٠٠٥	٨٠٨٤٦٨	٨٨،١
التعليم المهني والتقني	٨٢٤٦	٢٢٧٩٩	٣١٠٤٥	٣،٣
التعليم الجامعي	٣٩٦٥٤	٤٤٢٣٧	٨٣٨٩١	٨،٦
المجموع	٣٤٠٣٦٣	٥٨٣٠٤١	٩٢٣٤٠٤	١٠٠،٠
النسبة	٣٦،٩	٦٣،١	١٠٠،٠	-

وبالاستناد الى الجدول ذاته، نلاحظ أن نسبة الانتساب إلى مؤسّسات التعليم الخاص[1] تتجاوز بكثير النسبة التي سجّلتها المؤسسات الرسمية؛ ففي الأولى هناك ٦٣,١٪، وفي الثانية ٣٦,٩؛ كما يتبيّن لنا أن التعليم العام يستقطب ٨٨,١٪ من التلامذة، والتعليم المهني والتقنيّ ٣,٣٪، والتعليم الجامعي ٨,٦٪.

١ ـ٢ عدد الأساتذة:

يقوم بالعملية التربوية أربعة وستون ألفاً وتسعمائة وثلاثة وخمسون معلماً وأستاذاً (٦٤٩٥٣)؛ ٤٩٪ منهم ينتسبون إلى القطاع الرسمي و٥١٪ ينتسبون إلى القطاع الخاص ـ وهذا ظاهر في الجدول رقم ٣. أما متوسط عدد التلامذة للمعلم الواحد في التعليم العام فيبلغ ١٤،٥ تلميذاً، بينما هو في التعليم المهني

= العام ١٩٨٤ هو مليونان وستمائة وأربعة وستون ألفاً (٢٦٦٤٠٠٠) فإذا اعتمدنا زيادة قدرها ١,٧٪ سنوياً نحصل على عدد السكّان المقيمين في أول عام ١٩٨٧، وهو المشار إليه أعلاه ـ وهذا الرقم يبدو طبيعياً لأن نسبة التلامذة إلى مجموع السكّان المقيمين تقترب من النسبة التي سُجّلت منذ بداية السبعينات وهي ٣٤,٤٪.

(١) للمقارنة كانت هذه النسب عام ١٩٧٢ -١٩٧٣ كما يلي: ٣٧،٣٪ للقطاع الرسمي و٦٢،٧٪ للقطاع الخاص، ونلاحظ هنا أنه لم يطرأ أي تعديل يذكر عليها.

والتقني (٧) سبعة طلاب، وفي التعليم الجامعي ٩,٨ طلاب.

وإن في هذه المعدّلات العامة دليلاً يخفي الكثير من الوقائع، وقد يكون أهمّها الهدر الكبير الذي يطال النظام التعليمي برمّته في لبنان. وهو هدر يختلف بحسب أنواع المؤسّسات وسنتناوله بالتحليل فيما بعد.

جدول رقم ٣: الهيئة التعليمية العاملة في مؤسسات التعليم
خلال العام الدراسي ١٩٨٦ - ١٩٨٧

التعليم	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	مجموع القطاعين
التعليم العام	٢٥٨٤١	٢٦٧٣٦	٥٢٥٧٧
التعليم المهني والتقني	١٨٢٥	٢٥٧٥	٤٤٠٠
التعليم الجامعي	٣١١٨	٤٨٥٨	٧٩٧٦
المجموع	٣٠٧٨٤	٣٤١٦٩	٦٤٩٥٣
النسبة	٤٨	٥٢	١٠٠،ـــ

الصفحات الأولى ما هي إلاّ مقدمة عامة عرضناها لإعطاء فكرة شاملة عن المؤسسات التعليمية وموقعها في النظام التعليمي. وفيما يلي نتناول تباعاً تحليل التعليم العام، فالتعليم المهني والتقني، ثم التعليم الجامعي.

٢ ـ التعليم العام

التعليم العام، أو كما يسمّيه البعض، التعليم ما قبل الجامعي، هو الذي يقوم بخدمة المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات وسبع عشرة سنة، وهو يضمّ أربع مراحل تتوزّع كالآتي:

- المرحلة ما قبل الإبتدائية: من ثلاث إلى خمس سنوات.
- المرحلة الإبتدائية: من ست إلى عشر سنوات.
- المرحلة المتوسطة: من إحدى عشرة إلى أربع عشرة سنة.

- المرحلة الثانوية: من خمس عشرة إلى سبع عشرة سنة.

نبدأ التحليل بدراسة مؤسسات التعليم ثم نتناول التلامذة المنتسبين إليها فالمعلمين العاملين فيها.

٢ ـ١ مؤسسات التعليم العام

بلغ عدد هذه المؤسسات في السنة الدراسية ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ألفين وأربعمائة وأربعاً وثلاثين مؤسسة (٢٤٣٤). القطاع الرسمي يستأثر بالعدد الأكبر منها أي بألف وثلاثمائة وأربع وأربعين (١٣٤٤)، ويليه القطاع الخاص غير المجاني بعددٍ هو ستمائة وست وعشرون مؤسسة (٦٢٦)، ثم القطاع الخاص المجاني الذي تصل مؤسساته إلى أربعمائة وأربع وستين (٤٦٤). وهذا واضح في الجدول رقم ٤.

تتوزّع المؤسسات التابعة للقطاع الرسمي بين مديرية التعليم الإبتدائي والمتوسط ومديرية التعليم الثانوي، فألف ومئة واثنتان وثمانون مؤسسة (١١٨٢) أي ٨٧،٩٪ تتبع الأولى ومئة واثنتان وستون مؤسسة (١٦٢) أي ١٢،١٪ تتبع الثانية؛ أما التلامذة المنتسبون إلى الأولى فنسبتهم ٨١٪، وإلى الثانية فهي ١٩٪

إذا راجعنا الجدول رقم ٤، نلاحظ أن جميع هذه المؤسسات لا تضمّ العدد نفسه من المراحل التعليمية: فإما أن تضم مرحلة واحدة، أو إثنتين، أو ثلاث مراحل أو أربع؛ وبقدر ما تزيد هذه المراحل، يزيد معها عدد المدارس التي تضمها. كما نلاحظ اختلافاً في توزّع نسب هذه المدارس على المراحل التعليمية بين القطاعات الثلاثة؛ فبينما نرى أن أكثريّة المدارس الرسميّة تضمّ المراحل التعليمية ما قبل الابتدائية والابتدائية والمتوسّطة، نلاحظ في المقابل أن اكثرية المدارس الخاصة المجانية تضم المرحلتين الإبتدائية وما قبل الإبتدائية، أمّا المدارس الخاصّة غير المجانية فتضم المراحل التعليمية الأربع.

إن توزّع المدارس بهذه الصورة الواردة في الجدول المشار إليه أعلاه فرضه إما موقع المدرسة الجغرافي، أو طلبات الإنتساب إليها، أو القوانين والأنظمة التي ترعى شؤون التدريس فيها.

جدول رقم ٤ : نسبة توزع المدارس بحسب المراحل التعليمية

المدارس / القطاع	القطاع الرسمي	القطاع الخاصّ المجاني	القطاع الخاص غير المجاني
مدارس لا تضم سوى المرحلة ما قبل الإبتدائية	١،٤	—	٣،٩
مدارس لا تضم سوى المرحلة الإبتدائية	٣،٧	٢٦،٤	٠،٩
مدارس تضم المرحلتين ما قبل الإبتدائية والإبتدائية	٢٩،٢	٧٣،٦	١٥،٤
مدارس لا تضم سوى المرحلة المتوسطة	٣،٨	—	٩،٣
مدارس تضم المراحل الثلاث ما قبل الإبتدائية والإبتدائية والمتوسطة	٤٠،-	—	٢٥،-
مدارس تضم المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة	٩،٦	—	١،٣
مدارس تضم المرحلتين الثانوية والمتوسطة	٤،٥	—	٧،٩
مدارس لا تضم سوى المرحلة الثانوية	٧،٨	—	٣،٢
مدارس تضم جميع المراحل التعليمية	—	—	٣٣،١
النسبة	١٠٠،-	١٠٠،-	١٠٠،-
المجموع	١٣٤٤	٤٦٤	٦٢٦

الجدول رقم ٥، يبيّن أن مؤسسات التعليم الرسمي منتشرة بكثرة في مناطق لبنان الشمالي ولبنان الجنوبي والبقاع، بينما تلك التابعة للتعليم الخاص غير المجاني فهي قائمة بصورة رئيسية في بيروت وضواحيها وفي جبل لبنان ـ أما المدارس الخاصة المجانية فتتركّز خاصة في ضواحي بيروت والبقاع ولبنان الجنوبي ولبنان الشمالي.

خضع هذا التوزّع الجغرافي لعوامل تاريخية وإجتماعية وإقتصادية، كان لها

وما يزال دورٌ في تركُّز المؤسسات التعليمية في مختلف المناطق اللبنانية، فانتشار التعليم الرسمي في المناطق المحيطة بلبنان الأوسط ، جاء نتيجة سياسة إنمائية تهدف إلى توفير خدمات التعليم للمناطق التي لم يدخلها التعليم الخاص؛ أما انتشار هذا الأخير في بيروت ولبنان الأوسط فهو نتيجة عوامل إجتماعية وتاريخية وإقتصادية ساهمت إلى حدّ كبير في نموه.

ومن المفيد أن نشير ههنا إلى أنه منذ بداية تاريخ انتشار المؤسسات التعليمية في مختلف المناطق اللبنانية، كان هنالك نوع من التعايش والتعاون بين هذه المؤسسات، فهي لم تعرف العلاقات المتشنّجة فيما بينها، وبإمكان التلامذة الإنتقال بسهولة من مؤسسة إلى مؤسّسة ثانية، وبإمكان المعلمين أن يدرّسوا في أكثر من مؤسسة رسمية أو خاصة دون أن يثيروا في موقفهم هذا أي اعتراض من أية جهة.

جدول رقم ٥ : توزع المدارس الجغرافي

المنطقة / نوع المدارس	المدارس الرسمية	المدارس الخاصة المجانية	المدارس الخاصة غير المجانية
بيروت	٥،٩	٩،٢	٢١،٨
ضواحي بيروت	٧،٩	٢٠،٠	٣٤،٥
جبل لبنان عدا الضواحي	١٧،٤	١٣،٧	١٦،٣
لبنان الشمالي	٢٨،٤	١٦،١	٩،-
لبنان الجنوبي	٢١،٧	١٧،٠	١٠،٥
البقاع	١٨،٧	٢٤،٠	٧،٩
النسبة	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠
المجموع	١٣٤٤	٤٦٤	٦٢٦

وإذا كانت العلاقات بين مؤسسات التعليم العام قد تميّزت، حتى الآن، بكونها طبيعية خالية من التشنج والصراع، فقد حاول البعض، رغم ذلك، المفاضلة بين مؤسسة تعليمية وأخرى، لخلق تناقضات حادّة فيما بينها، وحملها

على التصارع ـ غير أن هذه الدعوات لم تلاقِ آذاناً صاغية، وبقيت العلاقات بين مختلف المؤسسات التربوية طبيعية، هادئة، بعيدة كل البعد عن الصراعات التي تتجاذب المجتمع على أكثر من صعيد.

٢ - ١ - ١. تطوّر مؤسسات التعليم العام

إذا راجعنا الجدول رقم ٦ نلاحظ أن عدد مؤسسات التعليم العام قد انخفض من ألفين وستمائة وثماني وعشرين (٢٦٢٨) إلى ألفين وأربعمائة وأربع وثلاثين (٢٤٣٤) مؤسسة. هذا الإنخفاض أصاب المؤسسات الرسمية والخاصة المجانية بصورة أساسية، بينما عرفت المؤسسات الخاصة غير المجانية، إرتفاعاً في عددها من خمسمائة وأربع عشرة (٥١٤) إلى ستمائة وست وعشرين (٦٢٦).

ما الذي أدّى إلى هذه الحالة؟

أُغلقت مئة وست وخمسون (١٥٦) مدرسة من المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة في بيروت وضواحيها ولبنان الجنوبي وجبل لبنان والبقاع ولبنان الشمالي بسبب الصراعات التي دارت على أرضها، إذ تهدّم بعض المباني المدرسية واحتلّ البعض الآخر، وهُجّر بالتالي المعلمون واضطرّ في مرّات كثيرة التلامذة والأهلون أيضاً إلى الهجرة داخل وطنهم. لقد كان عدد هذه المدارس في العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ألفاً وثلاثمائة وثماني وثلاثين (١٣٣٨) فأصبح في العام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ ألفاً ومئة وإثنتين وثمانين (١١٨٢)[١]

وفي الفترة ذاتها تضاعف عدد المدارس الثانوية الرسمية فارتفع من تسع وسبعين مدرسة إلى مئة وإثنتين وستين[٢]. هذا الإرتفاع لم يكن نتيجة زيادة الطلب الإجتماعي للسكان فقط، بل أيضاً لأسباب أمنية وسياسية قضت بفتح فروع جديدة لمدارس ثانوية قائمة. وأُطلق على هذا العمل إسم «تفريع الثانويات».

(١) راجع الملاحق والتقارير السنوية لمديرية التعليم الإبتدائي من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٣.
(٢) راجع الملاحق.

وهو لم يكن دوماً ليراعي الناحية التربوية وحدها، وقد يكون أساء في مرّات إلى المدارس الثانوية، فارتفعت كلفة التعليم فيها، وتشتّتت إدارتها وأساتذتها، وانخفضت معدّلات الإشغال في المدارس الأساسية القائمة خاصة وأن معظم الأبنية المدرسية في الفروع، لا تتوافر فيها الشروط التربوية اللازمة لأية مدرسة ثانوية.

جدول رقم ٦: تطور عدد المدارس الرسمية والخاصة بين العام ١٩٧٤/١٩٧٥ والعام ١٩٨٦/١٩٨٧

السنة الدراسية	المدارس الرسمية	المدارس الخاصة المجانية	المدارس الخاصة غير المجانية	المجموع
١٩٧٤/١٩٧٥	١٤١٧	٦٩٧	٥١٤	٢٦٢٨
١٩٧٧/١٩٧٨	١٣٢٢	٥٢٢	٤٦٢	٢٣٠٦
١٩٧٩/١٩٨٠	١٣١٩	٤٨٠	٥٤٨	٢٣٤٧
١٩٨٠/١٩٨١	١٤٦٨	٤٩٣	٦٣٩	٢٦٠٠
١٩٨١/١٩٨٢	١٤١٧	٤٧٥	٦٣٥	٢٥٢٧
١٩٨٢/١٩٨٣	١٤٥٢	٤٢٨	٥١٦	٢٣٩٦
١٩٨٦/١٩٨٧	١٣٤٤	٤٦٤	٦٢٦	٢٤٣٤

أما المدارس الخاصة المجانية فقد تراجع عددها من ستمائة وسبع وتسعين (٦٩٧) الى أربعمائة واربع وستين مدرسة ويعود ذلك إما لأسباب أمنية أو اقتصادية، أو لتحوّلها الى مدارس خاصة غير مجانية، الأمر الذي ساهم في زيادة عدد هذه المدارس الأخيرة كما أشرنا آنفاً. ولا بدّ هنا من الاشارة الى أن المدارس الخاصة غير المجانية قد استطاعت أن تجتاز الأزمة، وتخفف خسائرها، وتتوسّع، بفضل تمتّعها باستقلالية إدارية ومالية أتاحت لها سرعة التحرك. أما بالنسبة للمدارس الرسمية فكانت الخسائر فيها أكبر لارتباطها بالادارة المركزية

التي أضعفتها الأحداث وشلّت تحرّكها، ولأنها بنت الدولة، والدولة في رأي الكثيرين مشاع، يرتاده من يريد ومتى يريد، لأنه في الأصل لم ينشأ على احترام المؤسّسات العامة والمحافظة عليها بل وتحسينها أيضاً.

قبل أن نطوي صفحة مؤسسات التعليم العام وننتقل إلى الكلام على التلامذة، نودّ أن نورد معلوماتٍ حول تاريخ إنشاء هذه المؤسسات.

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة:

أظهر التحقيق الميداني الذي قامت به مديرية التعليم الإبتدائي خلال عام ١٩٨٧ أن ١٠،٢٪ من هذه المدارس قد أُنشئت قبل العام ١٩٤٣[1]، وأن ١٩،١٪ أُنشئت بين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٩، و١٨،٢٪ خلال الخمسينات، و٢٠،٥٪ خلال الستّينات، و٨،٥٪ خلال النصف الأول من السبعينات، و١٢،٦٪ منذ مطلع ١٩٧٥. أما الباقي، ونسبته ١٠،٩٪ فلم تتوافر عنه معلومات أكيدة، لأن المسؤولين الذين تعاقبوا على إدارات هذه المدارس، لم يستطيعوا أن يحدّدوا، بشكل دقيق، تاريخ إنشائها.

بعد مراجعة الجدول رقم ٧، نلاحظ أن محافظة لبنان الشمالي تحتفظ على السواء، بأكبر نسبة من المدارس الرسمية القديمة العهد (إثنتان وأربعون مدرسة قبل سنة ١٩٤٣)، والحديثة العهد (سبعون مدرسة بعد سنة ١٩٧٥).

٢ ـ ١ ـ ٣ المدارس الرسمية الثانوية:

قبل العام ١٩٤٣، كان هناك عدد ضئيل من هذه المدارس أي ما نسبته ١،٨٪ من المجموع، وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٣ و١٩٧٥ تطوّرت هذه النسبة بصورة لافتة فغدت ٤٤٪، ثم تدرّجت إلى ٥٤،٢٪ في السنوات اللاحقة للعام ١٩٧٥، وذلك بسبب اللجوء إلى ما اصطلح على تسميته «بتفريع «الثانويات» نتيجة الأوضاع الأمنية وصعوبة الإنتقال من منطقة إلى منطقة ثانية. وهكذا نلاحظ أن أغلبية المدارس الثانوية هي أحدث عهداً من المدارس الإبتدائية والمتوسطة الرسمية.

(١) هناك مدرسة حوض الولاية في بيروت التي أُنشئت في منتصف القرن الماضي.

جدول رقم ٧: تاريخ إنشاء المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة

المحافظة	قبل ١٩٤٣	١٩٤٣ ١٩٤٩	١٩٥٠ ١٩٥٩	١٩٦٠ ١٩٦٩	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٧	غير معين	المجموع
بيروت	٦	٤	١٩	٧	٤	١٤	٣	٥٧
ضواحي بيروت	ـ	٧	٦	١٩	٥	٧	٦	٥٠
جبل لبنان ما عدا ضواحي بيروت	١٩	٥٥	٢٨	٣٣	٩	٩	٤٠	١٩٣
لبنان الشمالي	٤٢	٧٣	٧٨	٨٦	٤٨	٧٠	١٦	٤١٣
لبنان الجنوبي	٢٨	٤٤	٣٠	٤٨	١٤	٢٢	٣٧	٢٢٣
البقاع	٢٥	٤٣	٥٥	٤٨	٢٠	٢٨	٢٧	٢٤٦
المجموع	١٢٠	٢٢٦	٢١٦	٢٤١	١٠٠	١٥٠	١٢٩	١١٨٢
النسبة	١٠,٢	١٩,١	١٨,٢	٢٠,٥	٨,٥	١٢,٦	١٠,٩	١٠٠,-

٢ ـ ١ ـ ٤ ـ المدارس الخاصة المجانية:

هذه المدارس حديثة العهد، أنشئت بعد نشر قانون الخامس عشر من حزيران ١٩٥٦[1] الذي حدّدها ونظّم شؤونها ـ إنما تجدر الإشارة، إلى أن قسماً لا يُستهان به من هذه المدارس، كان قائماً قبل صدور هذا القانون، ثم تحوّلت بعد ذلك إلى مدارس مجانية تديرها خاصة الهيئات الدينيّة والجمعيات الخيرية. أما المدارس التي يديرها أفراد فقد أُنشىء معظمها خلال الستينات. وقد عرفت جميعها تراجعاً في أعدادها اعتباراً من بداية السبعينات، كما لاحظنا سابقاً.

٢ ـ ١ ـ ٥ ـ المدارس الخاصة غير المجانية:

هي أقدم مؤسسات التعليم العام. أُجريت دراسة بالعيّنة لمئتي مدرسة

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٢٦ تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥٦ ـ ص ٥٣٩ ـ ٥٥٤.

منها في العام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ فتبيّن ما يلي:

١٨٪ يعود تاريخ إنشائها إلى القرن التاسع عشر.
٧،٧٪ أنشئت بين عامي ١٩٠٠ و١٩٢٠.
١٦،٦٪ أنشئت بين عامي ١٩٢١ و١٩٤٣.
١٥،٤٪ أنشئت بين عامي ١٩٤٣ و١٩٥٠.
٢٠٪ أنشئت في الخمسينات.
٩٪ أنشئت في الستينات.
٧٪ أنشئت في السبعينات.
٧،٣٪ أنشئت في الثمانينات.

وهكذا يظهر من دراسة تاريخ إنشاء المؤسسات التربوية في التعليم العام، أن مؤسسات التعليم الخاص غير المجاني هي أقدم عهداً من بقية المؤسسات، وتليها مؤسسات التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط، فالمدارس الخاصة المجانية، ثم المدارس الثانوية الرسمية.

وقد يتساءل البعض: هل يؤثر قدم المدرسة أو حداثتها على نوعية التعليم؟ وبتعبير آخر، هل يكون التعليم في المؤسسات القديمة أفضل منه في المؤسسات الحديثة؟

ليس لنا أن نبحث الآن في هذا الموضوع، إنما نلاحظ أن قدم المؤسسة قد يكون عاملاً مؤثراً في تقديم نوعية تعليم جيّدة بفضل الخبرة المستمرّة، والعادات التربوية التي تترسّخ فيها عبر السنين، على أن نوعية التعليم لا تتوقف فقط على قدم المدرسة، فالعنصر البشريّ المؤتمن على التعليم يبقى هو الأساس في كل عمل تربويّ صحيح.

٢ ـ ٢: التلامذة

بلغ عدد التلامذة المنتسبين إلى مؤسسات التعليم العام في السنة الدراسية ١٩٨٦ـ ١٩٨٧ ثمانمئة وثمانية آلاف وأربعمئة وثمانية وستين (٨٠٨٤٦٨)؛ منهم

مائتان وإثنان وتسعون ألفاً وأربعمئة وثلاثة وستّون تلميذاً (٢٩٢٤٦٣) في المدارس الرسمية، ومئة وتسعة وخمسون ألفاً وأربعمئة وإثنان وتسعون (١٥٩٤٩٢)، في المدارس الخاصة المجانية، أما المدارس الخاصة غير المجانية فعدد تلامذتها ثلاثمئة وستة وخمسون ألفاً وخمسمائة وثلاثة عشر (٣٥٦٥١٣).

إذا راجعنا الجدول رقم ٨، نرى أن التلامذة يتوزّعون على المراحل التعليمية بنسب مختلفة[1]؛ فالمرحلة الإبتدائية تستأثر بالنسبة الكبرى أي بـ ٤٩،٢٪، وتليها المرحلة المتوسطة بنسبة ٢٤،٥٪، ثم المرحلة ما قبل الإبتدائية بـ ١٦،١٪، وأخيراً المرحلة الثانوية بـ ١١،٢٪. وهذا التوزّع ليس واحداً في مؤسسات التعليم العام: فبينما نرى أن نسبة التلامذة في التعليم الرسمي في مراحله الثلاث، تتجاوز النسبة التي سجلّها التعليم الخاص غير المجاني، نلاحظ في المقابل أن الأمر معكوس في المرحلة ما قبل الإبتدائية؛ والسبب في ذلك يعود إلى حداثة هذه المرحلة في المدارس الرسمية من جهة، وإلى إقبال التلامذة في السنوات الأخيرة على المرحلتين المتوسطة والثانوية من جهة أخرى، بالنظر لارتفاع كلفة التعليم بصورة ملحوظة في التعليم الخاص غير المجاني. ويُتوقّع أن يزيد الطلب على هاتين المرحلتين في السنوات المقبلة، إذا استمرّت كلفة التعليم في الإرتفاع، ولم توفّر مساعدات مالية كبيرة للمدارس غير المجانية، تساهم في تخفيف الأعباء المادية الثقيلة عن كاهل الأهلين.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أنه بالإضافة إلى المساعدات التي تقدّم إلى هذه المدارس من المؤسّسات الإنسانية والدينية في الخارج، ومن بعض الدول أيضاً، فقد حصلت في الآونة الأخيرة من الدولة اللبنانية على ملياري ليرة لبنانية للمساهمة في الأقساط المدرسية عن السنة الدراسية ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨، ويستفيد منها تلامذة التعليم العام والتعليم المهني والتقني وطلاب الجامعات في القطاع الخاص، وهذا طبعاً سيساعد المؤسّسات الخاصة على اجتياز أزمتها المالية وعلى الإحتفاظ بالأعداد الحالية لتلامذتها فضلاً عن إمكانية زيادة هذه الأعداد

(١) بالنسبة للتفاصيل على مستوى المدارس تُراجع الملاحق.

جدول رقم ٨: توزع التلامذة بحسب المراحل التعليمية في المدارس الرسمية والخاصة المجانية وغير المجانية

نوع التعليم / المرحلة التعليمية	رسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	المجموع
ما قبل الإبتدائية	٩،١	١٧،٤	٢١،١	١٦،١
الإبتدائية	٤٣،٠	٨٢،٦	٣٩،٧	٤٩،٢
المتوسطة	٣٣،٧	–	٢٧،٨	٢٤،٥
الثانوية	١٤،٢	–	١١،٤	١١،٢
النسبة	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠
المجموع	٢٩٢٤٦٣	١٥٩٤٩٢	٣٥٦٥١٣	٨٠٨٤٦٨

باستقبال التلامذة الجدد؛ ومن المهمّ في هذا المجال، بالنسبة للمساعدات الماليّة المقدّمة للقطاع الخاصّ، إخضاع حسابات المؤسّسات الخاصّة للتدقيق الإلزاميّ بغية التحقّق من مشروعيّة الزيادات التي تقرّرها على أقساطها، على أن تقوم بالتدقيق مكاتب محاسبة تعيّنها إدارات هذه المؤسّسات على نفقتها من أصل لائحة معتمدة من قبل وزارة التربية أو بعد موافقتها.

ثم إننا إذا طوينا هذه الصفحة على اهميتها البالغة وانعكاساتها، وعدنا إلى الجدول رقم ٩، نلاحظ أن نسبة التلامذة الملتحقين بالمدارس الرسمية مرتفعة في لبنان الشمالي ولبنان الجنوبي والبقاع، ومنخفضة في بيروت وضواحيها وجبل لبنان. وهذه النسبة في المدارس الخاصة المجانية مرتفعة في ضواحي بيروت والبقاع ولبنان الجنوبي ولبنان الشمالي، ومنخفضة في بيروت وجبل لبنان. أما فيما يتعلّق بالمدارس الخاصة غير المجانية فنسبة التلامذة مرتفعة في بيروت والضواحي التي تستوعب أكثر من ٦٠٪ من مجموع التلامذة.

ولقد حاولنا أن نحصل على توزّع التلامذة حسب الجنس، فلم تتوافر لنا المعطيات الكافية، لكن الإتجاه في السنوات السابقة ولا سيما في العام ١٩٨١ ـ

١٩٨٢ كان يميل إلى توازنٍ في نسبتي الإناث والذكور في بيروت (٥٠٪ للإناث، ٥٠٪ للذكور) وفي جبل لبنان (٤٩،٣٪ للإناث، ٥٠،٧٪ للذكور)، وإلى تفاوت في البقاع (٤٧،٤٪ للإناث، ٥٢،٦٪ للذكور) والجنوب (٤٧،٩٪ للإناث، ٥٢،١٪ للذكور) ولبنان الشمالي (٤٨،٧٪ للإناث، ٥١،٣٪ للذكور).

وفي العام نفسه سُجّل على صعيد التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط إرتفاع ظاهر لنسبة الإناث في بيروت وضواحيها (٦١،٢٪) وجبل لبنان (٥١،١٪) وانخفاض في لبنان الشمالي (٤٨،١٪) ولبنان الجنوبي (٤٩،٢٪) والبقاع (٤٦،٢٪).

ونعتقد أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على هذه النسب بعد ذلك التاريخ.[1]

جدول رقم ٩: توزّع التلامذة الجغرافي

المنطقة / التعليم	رسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني
بيروت	٨،٧	١٠،٥	٢٠،٧
ضواحي بيروت	١١،٢	٢٢،٠	٤٠،١
جبل لبنان ما عدا الضواحي	١٣،٨	١١،٨	١٢،٦
لبنان الشمالي	٢٦،٦	١٦،٠	١١،٥
لبنان الجنوبي	٢٣،١	١٧،٨	٧،٨
البقاع	١٦،٦	٢١،٩	٧،٣
النسبة	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠
المجموع	٢٩٢٤٦٣	١٥٩٤٩٢	٣٥٦٥١٣

٢ ـ ٢ ـ ١ : تطوّر عدد التلامذة

بالإستناد إلى الجدول رقم ١٠، نلاحظ تراجعاً في عدد التلامذة في

(١) راجع: التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط لعامي ١٩٨٠ و١٩٨١ ـ بيروت ١٩٨٣ ـ ص ٢٠.

القطاع الرسمي إعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٩ - ١٩٨٠، أصاب بصورة أساسية المرحلتين الإبتدائية وما قبل الإبتدائية، بحيث بلغ معدّله السنوي ٠،٩٪ في الأولى و٣،٢٪ في الثانية.

لم يوفّر هذا التراجع القطاع الخاص المجاني إذ كان معدّله السنوي ١،٧٪. ومن جهة ثانية، فإن المرحلتين المتوسطة والثانوية في القطاع الرسمي عرفتا إرتفاعاً سنوياً نسبته ٠،٧٪ في الأولى و٧،٧٪ في الثانية.[1]

أما القطاع الخاص غير المجاني فسجّل عدد التلامذة فيه إرتفاعاً ملحوظاً معدّله السنوي ٣،٣٪، ويعود سبب ذلك، من جهة، إلى زيادة عدد المدارس في هذا القطاع نتيجة تحوّل بعض المدارس المجانية إلى مدارس غير مجانية كما رأينا سابقاً، ومن جهة أخرى، إلى تمتع هذه المدارس باستقلالية تامة في اتخاذ قراراتها، وإلى المساعدات المالية التي تُقدّم لها من بعض المؤسسات الخارجية ومن الدولة اللبنانية.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن نسبة التلامذة المنتسبين إلى هذا القطاع ارتفعت من ٣١،٧٪ في العام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ إلى ٤٤٪ في العام ١٩٨٦ - ١٩٨٧.

وإذا أمعنّا النّظر في أرقام هذا الجدول، نلاحظ أن عدد التلامذة الإجمالي في لبنان لم يرتفع خلال تلك الفترة إلّا بمعدل سنوي نسبته ٠،٥٪، بينما كان في السابق يرتفع بنسبة ٣٪. وأسباب هذا التراجع في الأعداد كثيرة، أهمّها انخفاض المعدّل السنوي لنمو السكان الناتج عن انخفاض في عدد الولادات وارتفاع في نسب الوفيات، وهذا عائد إلى الحروب المتلاحقة على الأرض اللبنانية، وهجرة أعداد كبيرة من اللبنانيّين إلى الخارج بشكل نهائي أو مؤقت لا فرق، وقد قدّرت هذه الأعداد، بحسب مصادر الأمن العام اللبناني وبعض الباحثين في الشؤون الديمغرافيّة، لا سيما العاملين منهم في منظّمة الأكوا الدوليّة، بستمائة ألف لبناني!.

(١) راجع الجداول الملحقة.

جدول رقم ١٠: تطوّر عدد التلامذة بين العام ١٩٧٤/١٩٧٥ والعام ١٩٨٦/١٩٨٧

السنة الدراسية	التعليم الرسمي	التعليم الخاص المجاني	التعليم الخاص غير المجّاني	المجموع
١٩٧٤/١٩٧٥	٣٢٠٨٢٥	١٩٥٩٢٤	٢٤٠٢٤٣	٧٥٦٩٩٢
١٩٧٧/١٩٧٨	٣٢٧٧٨٠	١٥٣٣٤٣	٢٤٩٢٢٤	٧٣٠٣٤٧
١٩٧٩/١٩٨٠	٢٩٢٧٧٦	١٥٢٨٣٢	٢٨٢٢٩٢	٧٢٧٩٠٠
١٩٨٠/١٩٨١	٣١٠٨٩٢	١٥٧٤٩٨	٣١٠٨٩٢	٧٧٩٢٨٢
١٩٨١/١٩٨٢	٢٩٤٢٥٧	١٥٤٤٤٧	٣٢٠٧٣٢	٧٦٩٤٣٦
١٩٨٢/١٩٨٣	٣١٦٤٢٥	١٤٧٢٢٥	٣٢٩٠١٣	٧٩٢٦٦٣
١٩٨٤/١٩٨٥	٢٨٨٧١٥	١٤٩٩٠٤	٣٣٩٣٩٧	٧٧٨٠١٦
١٩٨٥/١٩٨٦	٢٨٤٩٩٦	١٥٨٩٢٤	٣٤٤٠٦١	٧٨٧٩٨١
١٩٨٦/١٩٨٧	٢٩٢٤٦٣	١٥٩٤٩٢	٣٥٦٥١٣	٨٠٨٤٦٨

٢ - ٣: المعلّمون

بلغ عددهم الإجمالي إثنين وخمسين ألفاً وخمسمائة وسبعة وسبعين (٥٢٥٧٧)[1]. ٤٩٪ منهم يعملون في التعليم الرسمي و١٠٪ في التعليم الخاص المجاني و٤١٪ في التعليم الخاص غير المجاني. إلا أن هذا العدد الكبير من المعلّمين لا يمارس بمجمله التدريس فعليّاً، فهناك قسم منه نسبته ٣,٨٪، في التعليم الخاصّ المجّانيّ. و٧٪ في الخاصّ غير المجّانيّ، و١١٪ في التعليم الرسميّ، يتفرّغ لأعمال الإدارة، لذا يجب أخذ هذا العامل بعين الإعتبار لدى

(١) يجب إضافة ما يقارب الخمسمائة معلم يقومون حالياً بالتدريس في بعض المدارس الرسمية القائمة في أقضية الشوف وعاليه والمتن الأعلى وفي محافظتي الجنوب والبقاع، وهم لا يرتبطون بوزارة التربية الوطنية بل بقوات الأمر الواقع.

حساب معدّل التلامذة للمعلّم الواحد.

ولا تتوافر لنا معطيات مفصّلة عن الشهادات التي يحملها المعلمون إلّا في القطاع الرسمي فقط: فجميع أساتذة التعليم الثانوي يحملون إجازة تعليمية في المادة التي يقومون بتدريسها، أما الداخلون في الملاك فيحملون بالإضافة إلى ذلك الكفاءة في التعليم الثانوي. بحسب القوانين المرعية الإجراء التي تنظم شؤون التعليم الثانوي، يُحظّر تعيين أي أستاذ غير حائز على الإجازة الجامعية في المادة التي يدرّسها.

أما بالنسبة لمعلّمي المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة فهذه صورة عن الشهادات العلمية التي يحملونها:

- ٤٤،٢٪ يحملون الشهادة التعليمية الإبتدائية أو المتوسطة التي تمنحها دور المعلمين والمعلمات.
- ٩،٨٪ يحملون إجازات جامعية.
- ٣٥٪ يحملون شهادة البكالوريا ـ القسم الثاني، أو ما يعادلها.
- ١١٪ يحملون الشهادة الإبتدائية العالية.

وهذا يعني أن ٥٤٪ من المعلمين تلقّوا أساساً تدريباً للتدريس في المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة، أما الباقون، من حملة البكالوريا ـ القسم الثاني ـ والإبتدائية العالية، فقد باشروا التدريس دون تأهيل أو إعداد. لكن مديرية التعليم الإبتدائي، رغم الظروف الأمنية الصعبة، نظّمت، بالتعاون مع الدوائر المختصة في وزارة التربية الوطنية، دورات تدريبية متلاحقة بغاية تأهيلهم، كما أعدّت مشروعاً شاملاً لتأهيل جميع أفراد الهيئة التعليمية وتدريبهم، ورفعته إلى المراجع المختصة في عام ١٩٨٣[1]، إلّا أن هذا المشروع لا يزال ينتظر التنفيذ.

(١) أُعدّت هذه الدراسة بناء على تكليف من وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة، قرار رقم ١٠٣ تاريخ ٨٣/٣/٢. وقد أنجزت اللجنة المكلفة بهذا القرار، الدراسة المطلوبة، ورفعتها إلى المراجع المختصة ـ راجع المشروع في التقرير السنوي الذي نشرته مديرية التعليم الإبتدائي في العام ١٩٨٤، من ص ٨٤ إلى ص ١٠٢.

وهذا لا يعني أن وضع المعلمين التربوي في التعليم الخاص بشقّيه المجاني وغير المجاني، أفضل من زملائهم في التعليم الرسمي، فجميع العاملين في التعليم العام باتوا بعد ثلاث عشرة سنة من الحرب بحاجة إلى إعادة تأهيل وتدريب، ولنا عودة إلى هذا الموضوع في الفصل اللاحق لدى الكلام على تأثير الحرب على التعليم.

وتجدر الإشارة ههنا إلى أن مشاكل الهيئة التعليمية لا تنحصر فقط بالتأهيل والتدريب، فهناك مشكلة لا تقلّ أهمية، وهي تدنّي معدّل التلامذة بالنسبة للمعلم الواحد: فهو يتراوح بين أحد عشر تلميذاً في التعليم الرسمي، وستة عشر تلميذاً في التعليم الخاص غير المجاني، وثلاثين تلميذاً في التعليم الخاص المجاني. المعدّلان الأوّلان هما دون المستوى المتعارف عليه بين الدول وهو يسبّب بحدّ ذاته هدراً كبيراً لا يمكن التغاضي عنه، في وقت تسعى فيه الدولة إلى ضبط النفقات للتخفيف من تدنّي قيمة العملة الوطنية.

من جهة أخرى، ورغم وفرة عدد المعلمين الظاهرة في التعليم الرسمي، فلا يزال الكثير من المدارس في الأرياف بحاجة إلى معلمين لتأمين حسن سير العملية التربوية فيها. وإن وراء هذا الوضع عملية توزيع غير مقبول للمعلمين على المدارس، سبّبته الحرب منذ أكثر من إثنتي عشرة سنة، إذ أُجبر العديد من المعلمين على ترك مراكز عملهم والإلتحاق مؤقتاً بمدارس أكثر أماناً لكنها في الواقع لا تحتاج إلى خدماتهم[1].

هذا التدبير المؤقت، الذي اتخذ لأسباب إنسانية، أساء ولا شك إلى المدرسة الرسمية، لأنه تسبّب ـ كما رأينا ـ بهدر كبير. إلا أن إدارة التعليم الرسمي، كانت مجبرة على اتخاذه لأسباب قاهرة، خارجة عن إرادتها، بينما المدارس الخاصة المجانية وغير المجانية، لم تكن مضطرة لمراعاة هذه الأسباب،

(١) هناك أكثر من ألف ومائتي معلم هُجّروا من جبل لبنان، ومن لبنان الجنوبي وشرق صيدا، لم يلتحقوا بعد بمدارس لأسباب إنسانية وأمنية، ولأن المدارس التي تسمح الظروف الأمنية بإلحاقهم فيها، تعاني في الأصل من فائض في أعداد المعلّمين فيها.

فتوقّفت عن دفع رواتب المعلمين، وصرفتهم من الخدمة.

إن تغاضي الإدارة في المدارس الرسمية عن هذا الهدر الحاصل يخفي موقفاً تمليه الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد. لكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أن بعض المعلمين قد استغلّوا هذا الموقف الإنساني، لينفّذوا مآرب لا تمتّ بصلة إلى التعليم، ذلك أنهم فقدوا الإنضباط والمسلكية، وساهموا مساهمة فعّالة في تفاقم مشكلة الهدر.

٢ - ٣ - ١ : تطور أعداد المعلمين

يبين الجدول رقم ١١ تطور أعداد المعلمين بين العام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ والعام ١٩٨٦/١٩٨٧. لقد ارتفع عدد المعلّمين في التعليم الرسمي خلال تلك الحقبة بمعدل سنوي قدره ١،٨٪؛ وارتفع أيضاً عدد المعلمين في التعليم الخاص غير المجاني بمعدلٍ سنوي قدره ٣،٥٪، أما عدد المعلمين في التعليم الخاص المجاني فقد تراجع بمعدل سنوي قدره ٢٪. كما ارتفع عدد المعلمين الإجمالي خلال تلك الحقبة من إثنين وأربعين ألفاً ومئة وخمسة وثمانين إلى إثنين وخمسين ألفاً وخمسمئة وسبعة وسبعين معلماً، أي بمعدل سنوي قدره ٢٪.

جدول رقم ١١ : تطوّر أعداد المعلمين في التعليم العام

السنة الدراسية	التعليم الرسمي	التعلم الخاص المجاني	التعليم الخاص غير المجاني	المجموع
١٩٧٤/ ١٩٧٥	٢١٢٤٤	٦٦٩١	١٤٢٥٠	٤٢١٨٥
١٩٧٧/ ١٩٧٨	٢٣٤٣٠	٥٣٩٠	١٣٩٦٥	٤٢٧٨٥
١٩٧٩/ ١٩٨٠	٢٦١٤٥	٥٢٥١	١٥٥٨١	٤٦٩٧٧
١٩٨٠/ ١٩٨١	٢٦١٠٥	٥٦٢٣	١٨٥٠٨	٥٠٢٣٦
١٩٨١/ ١٩٨٢	٢٦٨٤٠	٥٦٥٠	١٩٤٦٠	٥١٩٥٠
١٩٨٦/ ١٩٨٧	٢٥٨٤١	٥٢٤٤	٢١٤٩٢	٥٢٥٧٧

من المفترض واقعياً أن يواكب تطور أعداد المعلمين تطوّر مماثل في أعداد التلامذة؛ إذا زاد عدد هؤلاء ارتفع عدد المعلمين، وإذا تراجع، تراجع معه عدد أفراد الهيئة التعليمية. لكن الواقع مغاير لهذا الإتجاه كما يظهر في الجدول رقم ١٢ الذي يقارن بين تطور المعلمين والتلامذة. نلاحظ أن المعدل السنوي لزيادة عدد التلامذة قد ارتفع بنسبة قدرها ٠،٥٪ بينما ارتفع عدد المعلمين بمعدل سنوي قدره ٢٪.

وإذا تفحصنا معدلات الزيادة على مستوى كل تعليم، لاحظنا أن عدد المعلمين في التعليم الرسمي تابع الإرتفاع بنسبة ١،٨٪ سنوياً بينما كان عدد التلامذة يتراجع بنسبة ٠،٩٪، بسبب سوء توزيع المعلمين بين مختلف المناطق اللبنانية، خاصة المناطق الريفية. أما في التعليم الخاص غير المجاني فكانت نسبة زيادة المعلمين أكبر بقليل من زيادة التلامذة، (٣،٥٪ مقابل ٣،٣٪)، مما تسبّب بتدنّي معدل التلامذة للمعلم الواحد من ١٧،٢ تلميذاً عام ١٩٧٤ /١٩٧٥ إلى ١٦،٥ عام ١٩٨٦ /١٩٨٧. وأما بالنسبة للتعليم الخاص المجاني فقد كان معدل تراجع عدد المعلمين أكبر من معدل تراجع عدد التلامذة، (٢٪ مقابل ١،٧٪)، الأمر الذي ساعد في الحفاظ على معدل مرتفع للتلامذة بالنسبة للمعلم الواحد (٣٠،٤ تلميذاً).

ولا بد من التذكير هنا، أن القطاع الخاص، كان يتمتع بحرية كاملة لتشغيل المعلمين أو صرفهم من الخدمة، وفق الحاجة إليهم، بينما كان القطاع الرسمي مجبراً على الإحتفاظ بالمعلمين الذين اضطرّوا إلى ترك مراكز عملهم الأصلية وتشغيل غيرهم لتأمين تعليم التلامذة في المدارس التي خلت من معلّميها الأصليين. . . لذلك كان الفارق بين نسبة تطوّر المعلمين والتلامذة فيه أكبر مما هو في القطاع الخاص.

جدول رقم ١٢: مقارنة نسب تطور التلامذة والمعلمين
بين العام ١٩٧٤/١٩٧٥ والعام ١٩٨٦/١٩٨٧

التعليم	معدل الزيادة أو التراجع السنوي للمعلمين	معدل الزيادة أو التراجع السنوي للتلامذة
التعليم الرسمي	+ ١،٨٪	- ٠،٩٪
التعليم الخاص المجاني	- ٢٪	- ١،٧٪
التعليم الخاص غير المجاني	+ ٣،٥٪	+ ٣،٣٪
معدل التعليم العام	+ ٢٪	+ ٠،٥٪

٢ - ٤: الأبنية المدرسية والتجهيزات

لا نملك معلومات كافية وحديثة عن المباني المدرسية وتجهيزاتها، في جميع مراحل التعليم، إلّا أن جميع الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع أظهرت أن الحاجة ملحّة لتحسين أوضاع هذه الأبنية وتجهيزها تجهيزاً عصرياً يتلاءم والحاجات التربوية للتلامذة[1].

كما أننا لن نكرّر ما قيل مراراً حول هذا الموضوع، إنما نكتفي بذكر نتائج دراسة أجريت خلال العام الدراسي ١٩٨٤ - ١٩٨٥، وتناولت عيّنة من المدارس الرسمية والخاصة في مختلف المناطق اللبنانية، بلغ عددها ألفاً وأربعمائة وتسعاً وأربعين مدرسة (١٤٤٩)، منها ثمانمائة وأربع وثمانون (٨٨٤) تتبع القطاع الرسمي، وخمسمائة وخمس وستون (٥٦٥) تتبع القطاع الخاص بشقيه.

(١) هناك دراسات وضعها الفريق التربوي في وزارة التصميم العام بين عامَيْ ١٩٦٤ و١٩٧٧، وبخاصة دراسة التجهيزات التربوية في المدارس الخاصة. كما أن هناك دراسات متلاحقة قامت بها مديرية التعليم الإبتدائي. وقد أوصت جميع هذه الدراسات بإنشاء شبكة جديدة من المدارس وتجهيزها تجهيزاً كافياً ضمن مشروع متكامل هو «مشروع تجميع المدارس».

يتبيّن من هذه الدراسة، أن ٢٥،٣٪ من مجموع الأبنية المدرسية في لبنان، وضعها جيّد، وأن ٤٦،١٪، وضعها مقبول، وأن ٢٨،٦٪، وضعها غير مقبول.

أما التجهيزات المدرسية في الصفوف - باستثناء المختبرات - فهي جيّدة في ١٧،٦٪، ومقبولة في ٣٦،١٪، وغير مقبولة في ٤٦،٣٪.

وهذا الوضع يتردّى بصورة لافتة في التجهيزات التربوية، ولا سيّما في المختبرات العلمية التي تساهم في تطوير قدرة التلامذة على إستيعاب العلوم النظريّة: إن ٣٢،٦٪ فقط من المدارس تملك مختبرات علمية (٩،١٪ مجهّزة وصالحة للإستعمال، و٢٣،٥٪ غير مجهّزة أساساً) بينما القسم الباقي، وهو ٦٧،٤٪، لا أثر للمختبرات فيه[1].

هذه هي الصورة العامة لمباني التعليم العام وتجهيزاته. ومما لا شكّ فيه، أن الحروب المتنقّلة من منطقة إلى أخرى، قد ساهمت بصورة فعّالة في الوصول إلى هذه الحالة، من تهديم جزئي أو كلّي للعديد من المباني، إلى نهب أو تلف للتجهيزات المدرسية أو التربوية كما سنرى في الفصل اللاحق.

وهنا لا بدّ من ذكر بعض التفاصيل عن المباني المدرسية التابعة للتعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط؛ وقد توافر لنا بعض المعطيات عنها بالنسبة للعام الدراسي ١٩٨٦ - ١٩٨٧.

٢ - ٤ - ١: الأبنية المدرسية في التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط

لم يكن إنتشار التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط في الغالب، تنفيذاً لخطة تربوية شاملة، بل كان نتيجة لضغوط إجتماعية، مارسها المواطنون وبعض الهيئات المحلية، لفتح مدرسة هنا، وتوسيع مدرسة هناك. وانعكس هذا الأسلوب على البناء المدرسي وشكله ومقاييسه، بحيث يستحيل تصنيف المدارس إلى فئات

(١) راجع دراسة عن حاجة المناطق اللبنانية إلى مدارس - مؤسسة الحريري - تموز ١٩٨٥ - ص ٥١ و٥٢ و٥٣.

محدّدة المعالم، واضحة الحدود. فملكية هذا البناء تتقاسمه فئات عدة: هناك أبنية تملكها الدولة أو البلديات، وهناك أبنية مستأجرة أو مقدّمة مجاناً من الأوقاف أو الأهالي أو الهيئات المحلية ـ وأحياناً هناك أكثر من فئة تشترك في ملكية الأبنية المخصّصة لمدرسة واحدة، كما هي الحال في ٢٨،٢٪ من المدارس الإبتدائية.

قد يكون البناء في مدرسة معيّنة ملكاً للدولة في الأساس، أو للبلدية، أو تقدمة بدون أي مقابل من الهيئات الدينية أو السلطات المحليّة؛ إلّا أن إقبال التلامذة عليها يضطر الدولة أو السلطات المحلية إلى استئجار مبنى ثانٍ وثالث ورابع يلحق بالبناء الأساسي، فيتعدّد بالتالي مالكو أبنية المدرسة الواحدة، الأمر الذي لا يمكن قبوله من الناحية التربوية، لأنه يساهم في تشتيت المدرسة، وبالتالي يضعف الرقابة عليها.

لقد قمنا بتصنيف المعلومات التي نملكها عن هذه المدارس ضمن فئات ثلاث: جيدة ومقبولة وغير مقبولة، واعتبرنا وضع المدرسة جيداً إذا كانت تتمتع ببناء لائق، حسن الإنارة والتهوئة، له توابع وملاعب وتصوينة بحالة جيدة. واعتبرناه مقبولاً إذا كان المبنى وسطاً، والإنارة والتهوئة فيه مقبولتين، أما توابعه وملاعبه فيلزمها بعض الإصلاحات. واعتبرناه غير مقبول إذا كان المبنى وتوابعه بحالة سيئة ويجب تغييره.

في ضوء هذا التصنيف المبيّن في الجدول رقم ١٣، يتّضح لنا أن هناك ١٤،٧٪ فقط من الأبنية المدرسية هي بحالة جيّدة، وأن ٣٩،٣٪ بحالة مقبولة، وأن ٤٦٪ هي بحالة غير مقبولة. ومن جهة ثانية، نلاحظ أن نسبة المباني المدرسية الجيّدة مرتفعة في بيروت وضواحيها وفي جبل لبنان، ومتدنّية في بقية المحافظات.

٢ - ٤ - ٢: التجهيزات المدرسية والتربوية في المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة:

أولت مديرية التعليم الإبتدائي موضوع التجهيزات المدرسية والتربوية

جدول رقم ١٣: حالة الأبنية المدرسية في المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة

المنطقة	جيدة	مقبولة	غير مقبولة	المجموع
بيروت المدينة	٢٢	٢٢	١٣	٥٧
الضواحي	١٨	١٨	١٤	٥٠
جبل لبنان عدا الضواحي	٦٠	٨٨	٤٥	١٩٣
لبنان الشمالي	٢٩	١٨٢	٢٠٢	٤١٣
لبنان الجنوبي	٢٣	١٠٣	٩٧	٢٢٣
البقاع	٢٢	٥٢	١٧٢	٢٤٦
المجموع	١٧٤	٤٦٥	٥٤٣	١١٨٢
النسبة	١٤،٧	٣٩،٣	٤٦،٠	١٠٠،٠

إهتماماً خاصاً خلال السنوات العشر الماضية، فعمدت إلى تعميم التجهيزات الأساسية على كل المدارس التابعة لها في جميع المناطق اللبنانية، كما باشرت بتأمين التجهيزات التربوية لها.

إلّا أن الأحداث الأمنية المتلاحقة أفقدت معظم هذه المدارس الكثير من تجهيزاتها الأساسية والتربوية، فاضطرت المديرية إلى إعادة تجهيزها، بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية، أو من خلال موازنة وزارة التربية الوطنية. وبفضل هذه الجهود، تدنّى النقص في التجهيزات الأساسية بصورة ملحوظة.

إلّا أن هذه المدارس ما زالت تحتاج إلى المزيد من التجهيزات التربوية؛ لذا تسعى المديرية إلى تأمينها بكل الوسائل الممكنة، وهي وسائل أمست بسبب ارتفاع الأسعار وتدنّي قيمة العملة الوطنية، محدودة الفائدة والنتائج.

٣ ـ التعليم المهني والتقني

نتناول في هذه الفقرة الموضوعات الآتية: إختصاصات التعليم المهني

والتقني ـ معاهده ـ طلابه ـ أساتذته ـ خرّيجوه.

٣ ـ ١ : إختصاصات التعليم المهني والتقني

هناك ستون إختصاصاً تخضع للإمتحانات الرسمية التي تنظّمها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، وخمسون إختصاصاً تخضع لامتحانات مدرسية يُعطى الناجح فيها إفادة مدرسية بالإختصاص الذي تابع الدراسة فيه.

تتوزّع الإختصاصات الأولى بحسب المستويات والشهادة على النحو التالي:

- شهادة الكفاءة المهنية (C.A.P)
- الشهادة التكميلية المهنية (B.P)
- شهادة البكالوريا الفنية (B.T)
- شهادة الإمتياز الفني (T.S)
- الإجازة الفنية(IPNET).

٣ ـ ٢ : معاهد التعليم المهني والتقني

بلغ عدد المعاهد المهنية والتقنية مئتين وعشرة معاهد، منها إثنان وعشرون معهداً بإدارة التعليم الرسمي ومئة وثمانية وثمانون معهداً بإدارة التعليم الخاص. وبين المعاهد الأخيرة، مائة وثلاثة وثلاثون معهداً يعدون طلابهم للإمتحانات الرسمية، التي تنظمها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. أما المعاهد المتبقية، (أربعة وخمسون)، فلا يخضع طلابها لامتحاناتٍ رسمية، بل ينالون في نهاية الدراسة، شهادة مدرسية تصادق عليها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

يبيّن الجدول رقم ١٤ التوزع الجغرافي للمعاهد الرسمية والخاصة التي تعدُّ طلابها للإمتحانات الرسمية. ويتبين أن ٦٢٪ من هذه المعاهد قائم في بيروت وضواحيها، و١٥٪ في جبل لبنان، و٩٪ في لبنان الجنوبي، و٧،٥٪ في لبنان الشمالي، و٦،٥٪ في البقاع.

جدول رقم ١٤ : التوزع الجغرافي للمعاهد المهنية والتقنية التي تعدُّ لامتحانات رسمية بإشراف المديرية العامة للتعليم المهني والتقني

المنطقة	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	المجموع
بيروت وضواحيها	٨	٩٠	٩٨
جبل لبنان عدا الضواحي	٢	٢١	٢٣
لبنان الشمالي	٤	٧	١١
لبنان الجنوبي	٤	١٠	١٤
البقاع	٤	٦	١٠
المجموع	٢٢	١٣٤	١٥٦

٣ ـ ٢ ـ ١ : تطور المعاهد المهنية والتقنية

يظهر الجدول رقم ١٥ تطور المعاهد المهنية والتقنية بين العام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ والعام ١٩٨٦/١٩٨٧. وقدعرفت معاهد التعليم المهني والتقني إنخفاضاً في أعدادها في السنوات الخمس الأولى للحرب ثم بدأت بالإرتفاع اعتباراً من

جدول رقم ١٥ : تطوّر عدد المعاهد المهنية والتقنية
من العام ١٩٧٤/١٩٧٥ إلى العام ١٩٨٦/١٩٨٧

السنة الدراسية	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	المجموع
١٩٧٤/١٩٧٥	١٧	١٣٤	١٥١
١٩٧٧/١٩٧٨	١٧	١٣٠	١٤٧
١٩٧٩/١٩٨٠	١٧	١١٣	١٣٠
١٩٨٠/١٩٨١	١٨	١٣٩	١٥٧
١٩٨١/١٩٨٢	١٩	١٦٢	١٨١
١٩٨٢/١٩٨٣	٢٢	١٦٢	١٨٤
١٩٨٦/١٩٨٧	٢٢	١٨٨	٢١٠

العام ١٩٨٠/ ١٩٨١ بمعدل سنوي قدره ٨،٣٪ وقد سُجِّل هذا الأرتفاع في معاهد التعليم المهني والتقني التابعة للقطاع الخاص بحيث زاد عددها من مئة وتسعة وثلاثين معهداً (١٣٩) إلى مئة وثمانية وثمانين (١٨٨).

٣ - ٣: الطلاب

بلغ عدد طلاب المعاهد الفنية والتقنية واحداً وثلاثين ألفاً وخمسة وأربعين (٣١٠٤٥)، ثمانية آلاف ومئتان وستة وأربعون طالباً منهم (٨٢٤٦) في القطاع الرسمي، وإثنان وعشرون ألفاً وسبعمائة وتسعة وتسعون (٢٢٧٩٩) في القطاع الخاص. جميع تلامذة القطاع الأول يتابعون المناهج الرسمية إستعداداً للإمتحانات الرسمية، التي تنظمها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

من جهة أخرى، فإن عدد الطلاب، الذين يتابعون الدراسة للحصول على الكفاءة المهنية أو الشهادة التكميلية، قد بلغ ستمائة وثمانية وثلاثين طالباً (٦٣٨)، أما الذين يسعون لنيل البكالوريا الفنية والإمتياز الفني أو الإجازة الفنية، فعددهم سبعة آلاف وستمائة وثمانية طلاب (٧٦٠٨).

وفي القطاع الخاص، هناك ستة عشر ألفاً وثلاثمئة وثلاثة وسبعون طالباً (١٦٣٧٣) أي ٦٦،٥٪ من مجموع طلاب هذا القطاع، يتابعون المناهج الرسمية، ويتوزّعون، بحسب الشهادة التي يحضرونها، كالآتي:

- الكفاءة المهنية ٤،٤٪
- التكميلية المهنية ٧،٧٪
- البكالوريا الفنية ٨،٦٠٪
- الإمتياز الفني ١،٢٧٪

من خلال هذا البيان، يتضّح أن غالبية الطلاب في القطاعين يحضّرون شهادتي البكالوريا الفنية والإمتياز الفني.

٣ - ٣ - ١: تطوّر عدد الطلاب

إذا راجعنا الجدول رقم ١٦، نلاحظ أن عدد الطلاب في التعليم

الرسمي عرف تراجعاً في السنوات الأولى للحرب، لكنه عاود ارتفاعه في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ و١٩٨٢ - ١٩٨٣، ثم عاد إلى التراجع في العامين التاليين ليستأنف ارتفاعه اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٥ - ١٩٨٦.

أمّا بالنسبة للتعليم الخاص فإن عدد الطلاب قد ارتفع بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ و١٩٨٢ - ١٩٨٣ بمعدل سنوي نسبته ٥،١٪، ثم تراجع بعد هذا التاريخ بمعدل سنوي قدره ٩٪. وقد يكون من بين الأسباب التي أدّت إلى هذا التراجع، إرتفاع كلفة التعليم في هذه المعاهد من جهة، والهجرة الكثيفة لبعض العائلات، على أثر حرب الجبل والضاحية وما رافقها من تشريد للعديد من القرى والبلدات والأحياء من جهة أخرى.

جدول رقم ١٦: تطوّر أعداد الطلاب في التعليم المهني والتقني بين العام ١٩٧٤/١٩٧٥ والعام ١٩٨٦/١٩٨٧

السنة الدراسية	التعليم الرسمي	التعليم الخاص	المجموع
١٩٧٤ / ١٩٧٥	٥٣٥٤	٢٠٤٣٧	٢٥٧٩١
١٩٧٥ / ١٩٧٦	٣٤٢١	(—)	(—)
١٩٧٦/١٩٧٧	٤١٥٣	(–)	(–)
١٩٧٧ / ١٩٧٨	٥٢١٠	٢٠٩٥٧	٢٦١٦٧
١٩٧٨ / ١٩٧٩	٥٤٠٠	—	—
١٩٧٩ / ١٩٨٠	٦٣٢٠	٢١٩٠٣	٢٨٢٢٣
١٩٨٠ / ١٩٨١	٦٩٧٥	٢٤٢٣٣	٣١٢٠٨
١٩٨١ / ١٩٨٢	٨٤٦٥	٣٠٥٨٠	٣٩٠٤٥
١٩٨٢ / ١٩٨٣	٨٣٨٣	٣١٨٩٤	٤٠٢٧٧
١٩٨٣ / ١٩٨٤	٧٠٥٣	٣٠٥٦١	٣٧٦١٤
١٩٨٤ / ١٩٨٥	٧١٨٥	—	—
١٩٨٥ / ١٩٨٦	٨٨٧٣	٢٨٥٨٦	٣٧٤٥٩
١٩٨٦ / ١٩٨٧	٨٢٤٦	٢٢٧٩٩	٣١٠٤٥

٣ - ٣ - ٢ : إتجاهات تطوّر عدد الطلاب في التعليم المهني والتقني الرسمي.

إن من يتابع تطوّر عدد الطلاب في التعليم المهني والتقني الرسمي، منذ نهاية الخمسينات، المبيّن في الجدول رقم ١٧، يلاحظ أن عدد المنتسبين إلى المستوى المهني الذي يعدّ للحصول على شهادتي الكفاءة المهنية والتكميلية المهنية، قد ارتفع بصورة تدريجية من العام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ولغايةالعام ١٩٦٧ - ١٩٦٨، ثم أخذ بالتراجع، منذ ذلك التاريخ، لصالح المنتسبين إلى المستوى الفني الذي يعدّ لشهادات البكالوريا الفنية والإمتياز الفني والإجازة الفنية.

لقد بقي عدد الطلاب المنتسبين إلى المستوى الفني أدنى من عدد المنتسبين إلى المستوى المهني حتى العام ١٩٦٩ - ١٩٧٠، حيث أخذ يزداد بمعدل سنوي قدره ١١،٥٪، بينما تراجع، في الفترة نفسها، عدد المنتسبين إلى المستوى المهني بمعدل سنوي قدره ٢،٥٪.

هذا الإتجاه الذي سلكه التطوّر في التعليم المهني والتقني، أملته حاجات سوق العمل، التي تطلبت فنيين لتشغيل المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات على اختلاف أنواعها.

وقد لاحظنا أن تطوّر عدد الطلاب في التعليم المهني والتقني الخاص سلك الإتجاه إيّاه.

جدول رقم ١٧ : تطوّر تلامذة التعليم المهني الرسمي بين عامي ١٩٥٧ و١٩٨٧

السنة الدراسية	المستوى المهني	المستوى الفني	المجموع
١٩٥٧/ ١٩٥٨	٧٣٠	١٣٠	٨٦٠
١٩٥٨/ ١٩٥٩	٧٤٠	١٣٥	٨٧٥
١٩٥٩/ ١٩٦٠	٧٩٥	١٥٠	٩٤٥
١٩٦٠/ ١٩٦١	٨١٠	١٣٥	٩٤٥
١٩٦١/ ١٩٦٢	٧٧٠	١٨٠	٩٥٠
١٩٦٢/ ١٩٦٣	٨١٠	٢١٠	١٠٢٠
١٩٦٣/ ١٩٦٤	٨٧٥	٣١٥	١١٩٠
١٩٦٤/ ١٩٦٥	٩٢٥	٤٠٠	١٣٢٥
١٩٦٥/ ١٩٦٦	٩٢٥	٤٦٣	١٣٨٨
١٩٦٦/ ١٩٦٧	٩١٠	٥٨٠	١٤٩٠
١٩٦٧/ ١٩٦٨	١١١٠	٧٢٠	١٨٣٠
١٩٦٨/١٩٦٩	١٠٨٥	٧٩٥	١٨٨٠
١٩٦٩/ ١٩٧٠	٩٨٥	١١٩٥	٢١٨٠
١٩٧٠/ ١٩٧١	٩٧٥	١٦١٥	٢٥٩٠
١٩٧١/ ١٩٧٢	٩٠٠	٢٤٢٥	٣٣٢٥
١٩٧٢/ ١٩٧٣	٨٧٠	٣٠٣٠	٣٩٠٠
١٩٧٣/ ١٩٧٤	٨٩٨	٣٧٨٣	٤٦٨١
١٩٧٤/ ١٩٧٥	٩٦٢	٤٣٩٢	٥٣٥٤
١٩٧٥/ ١٩٧٦	٨٦٠	٢٥٦١	٣٤٢١
١٩٧٦/ ١٩٧٧	٧١٠	٣٤٤٣	٤١٥٣
١٩٧٧/ ١٩٧٨	٧٠٠	٤٥١٠	٥٢١٠
١٩٧٨/ ١٩٧٩	٦٧٠	٤٧٣٠	٥٤٠٠
١٩٧٩/ ١٩٨٠	٦٤٥	٥٦٧٥	٦٣٢٠
١٩٨٠/ ١٩٨١	٦٣٥	٦٣٤٠	٦٩٧٥
١٩٨١/ ١٩٨٢	٦٠٥	٧٨٦٠	٨٤٦٥
١٩٨٢/ ١٩٨٣	٥٨٥	٧٧٩٨	٨٣٨٣
١٩٨٣/ ١٩٨٤	٥٦٩	٦٤٨٤	٧٠٥٣
١٩٨٤/١٩٨٥	٥٤٠	٦٦٤٥	٧١٨٥
١٩٨٥/١٩٨٦	٦١٢	٨٢٦١	٨٨٧٣
١٩٨٦/١٩٨٧	٦٣٨	٧٦٠٨	٨٢٤٦

٤ - ١ : الهيئة التعليمية

بلغ عدد أفراد الهيئة التعليمية أربعة آلاف وأربعمئة أستاذ (٤٤٠٠)، ف وثمانمئة وخمسة وعشرون (١٨٢٥) منهم في التعليم الرسمي، وألفان خمسمائة وخمسة وسبعون (٢٥٧٥) في التعليم الخاص. نلاحظ أن ٨٢٪ من ساتذة القطاع الأول و٩٠٪ من أساتذة القطاع الثاني هم متعاقدون ، ولعلّ بيعة التدريس في هذه المعاهد تقتضي إتخاذ مثل هذا الإجراء، إذ تُرك للإدارة ترية إختيار الأساتذة حسب الحاجة.

وقد تضاعف عدد أفراد الهيئة التعليمية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧ ـ ١٩٧٥ و١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، إلاّ أن معدل زيادتهم السنوي في التعليم لخاص وهو ٨،٦٪ يفوق بكثير المعدل ذاته في التعليم الرسمي وهو ٣،٩٪. إذا قارنّا هذا المعدل بالمعدل السنوي لزيادة التلامذة، في الفترة نفسها بالنسبة لتعليم الرسمي، نرى تقارباً بين معدلهم وهو ٣،٧٪ والمعدل السنوي لزيادة لأساتذة. أما في التعليم الخاص فكان المعدّل السنوي لزيادة التلامذة وهو ٠،٠٪ أقل بكثير من المعدل السنوي لزيادة الأساتذة. ويمكن تبرير هذا الفارق

جدول رقم ١٨ : تطوّر عدد أفراد الهيئة التعليمية في التعليم المهني والتقني

السنة الدراسية	التعليم الرسمي	التعليم الخاص	المجموع
١٩٧٤/ ١٩٧٥	١١٤٧	٩٤٥	٢٠٩٢
١٩٧٧/١٩٧٨	٨٩٣	١٢٥٣	٢١٤٦
١٩٧٩/ ١٩٨٠	١١٨٧	١٧٦٩	٢٩٥٦
١٩٨٠/ ١٩٨١	١٢٢٧	١٩١٥	٣١٤٢
١٩٨١/ ١٩٨٢	١٤٣٠	٢١٣٣	٣٥٦٣
١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٤٦٨	٢٣٩٨	٣٨٦٦
١٩٨٦/ ١٩٨٧	١٨٢٥	٢٥٧٥	٤٤٠٠

الكبيربين المعدّلين بحاجة القطاع الخاص إلى التعاقد مع أساتذة مختصين ليرفع من مستوى معاهده ويتمكن بالتالي من جذب الطلاب إليه.

٣ - ٥ : خريجو المعاهد المهنية والفنية

بلغ عدد خريجي المعاهد المهنية والفنية في العام الدراسي ١٩٨٥/ ١٩٨٦ أربعة آلاف وثلاثمائة وثمانية طلاب، (٤٣٠٨). ويمثل هذا العدد ٦٢،٦٪ من مجموع الطلاب،الذين تقدموا بطلبات رسمية للإمتحانات وحضروا لإجرائها. يبين الجدول رقم ١٩ توزع هؤلاء الخريجين بحسب الشهادات التي تقدموا إليها ونسبة النجاح في كل شهادة.

ويُلاحظ أن نسبة النجاح في الإجازة الفنية كانت مئة بالمئة، وفي الكفاءة المهنية تسعين بالمئة، وفي الشهادة التكميلية المهنية خمسة وسبعين بالمئة، وفي الإمتياز الفني سبعة وستين بالمئة، وفي البكالوريا الفنية ثمانية وخمسين بالمئة. ويُلاحظ أيضاً أن أكبر عدد من الطلاب يتقدم لامتحانات البكالوريا الفنية، فالتكميلية المهنية، فالإمتياز الفني، فالكفاءة المهنية، فالإجازة المهنية. ولعلّ سوق العمل ومتطلّباتها هي التي تحدّد اختيار الطلاب لهذه الشهادات.

جدول رقم ١٩ : خريجو المعاهد المهنية والفنية عام ١٩٨٥/١٩٨٦

الشهادة المهنية والفنية	عدد الخريجين	نسبة النجاح
الكفاءة المهنية	٢١٠	٩٠٪
التكميلية المهنية	٥٨٥	٧٥٪
البكالوريا الفنية	٢٩٨١	٥٨٪
الإمتياز الفني	٤٩٤	٦٧٪
الإجازة الفنية	٣٨	١٠٠٪
المجموع	٤٣٠٨	٦٢،٦

أما عدد الخريجين خلال السنوات الست الأخيرة، الممتدة من العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ إلى العام ١٩٨٥/ ١٩٨٦، فقد بلغ خمسة وعشرين ألفاً وثمانمائة وأربعين خرّيجاً. (٢٥٨٤٠) ويبيّن الجدول رقم ٢٠ توزّعهم بحسب السنوات الدراسية وبحسب الشهادات، كما يُلاحظ أنّ عدد الخرّيجين يختلف من سنة إلى أخرى، وذلك وفق إمكانية إجراء الإمتحانات الرسمية وضبطها. ففي السنوات التي تميّزت باضطراب أمني، كانت نسبة الخرّيجين أكبر، لأنّ الإمتحانات الرسمية إما أنها لم تكن جدّية، وإما أنّها لم تحصل، فاكتفت الإدارة عند ذاك بإعطاء إفادات ترشيح لجميع الذين تقدموا بطلبات إلى هذه الإمتحانات. ويلاحظ أيضاً أن نسبة الحاملين للبكالوريا الفنية تمثّل أكثر من ثلاثة أرباع الخرّيجين (٧٦,٥٪)، وتليهم نسبة الحاملين للإمتياز الفني (١١,٨٪) فالتكميلية المهنية (٨,١٪) فالكفاءة المهنية (٣,٣٪) فالإجازة الفنية (٠,٣٪).

جدول رقم ٢٠: خريجو المعاهد المهنية والفنية بين العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ والعام ١٩٨٥/ ١٩٨٦

السنة الدراسية	الكفاءة المهنية	الشهادة المهنية	البكالوريا الفنية	الإمتياز الفني	الإجازة الفنية	المجموع
١٩٧٩/ ١٩٨٠	—	—	٣٩٣١	٦٥٥	—	٤٥٨٦
١٩٨٠/ ١٩٨١	—	—	٢٠٦٧	٤٧٣	—	٢٥٤٠
١٩٨٣/ ١٩٨٤	٢٦٧	٦٨٣	٤٣٨١	٧٤٦	—	٦٠٧٧
١٩٨٤/ ١٩٨٥	٣٧٨	٨٣٠	٦٤٠٩	٦٧٦	٣٦	٨٣٢٩
١٩٨٥/ ١٩٨٦	٢١٠	٥٨٥	٢٩٨١	٤٩٤	٣٨	٤٣٠٨
المجموع	٨٥٥	٢٠٩٨	١٩٧٦٩	٣٠٤٤	٧٤	٢٥٨٤٠

٤ ـ التعليم الجامعي

يبدأ تاريخ التعليم الجامعي الحديث في لبنان في النصف الثاني من القرن

التاسع عشر، حين أسّس المرسلون الأميركيون في بيروت عام ١٨٦٦، «الكلية الإنجيلية السورية» التي ضمت معهداً للطب، وآخر للفنون والعلوم. وبقيت تعرف بهذا الإسم حتى العام ١٩٢٠، حين أطلق عليها إسم الجامعة الأميركية في بيروت، وقد كبرت مع الأيام وتوسعت، وأصبحت تضم سبع كليات.

وبعد مضي سبع عشرة سنة على إنشاء هذه الكلية، أي في العام ١٨٨٣، أسس الآباء اليسوعيون في بيروت أيضاً، معهد الطب الفرنسي، الذي كان النواة الأولى لجامعة القديس يوسف. وقد ارتبطت هذه الجامعة منذ تأسيسها وطوال قرن تقريباً بجامعة ليون الفرنسية، إلاّ أنها استقلت عنها في العام ١٩٧٥ وتوسعت وأصبحت تضم حالياً إثنين وعشرين معهداً وكلية(١)

وبعد إنشاء هاتين الجامعتين، تمّ تأسيس كلية بيروت للبنات في العام ١٨٨٥ التي كانت خاضعة لدائرة نفوذ الكلية الإنجيلية السورية، وقد أصبحت تعرف باسم كلية بيروت الجامعية في منتصف السبعينات، وهي الآن تضم سبع كليات.

ومن الإنصاف أن نذكر أن التعليم الجامعي بقي حكراً على المرسلين الأجانب، الإنجيليين الأميركيين منهم والآباء اليسوعيين، حتى العام ١٩٣٧، عندما أنشئت الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة التي تعتبر أول معهد لبناني للتعليم العالي.

وفي الأربعينات أنشيء معهدان للتعليم العالي هما مركز الدراسات العليا (١٩٤٤)، التابع للبعثة الثقافية الفرنسية، وكان يضم كليتين واحدة للآداب وأخرى للرياضيات، وكلية الشرق الأوسط (١٩٤٦).

وفي بداية الخمسينات، وبعد مضي ثمانية أعوام على الإستقلال اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ شباط ١٩٥١، قراراً يقضي بإنشاء

(١) بالنسبة لتاريخ إنشاء جامعة القديس يوسف، فمنهم من يرجعه إلى العام ١٨٥٥، حين أسّس الآباء اليسوعيون المدرسة الثانوية في غزير التي انتقلت إلى بيروت في العام ١٨٨٣، علماً أن الآباء اليسوعيين كانوا قد اتخذوا مقراً لهم في غزير منذ العام ١٨٤٣.

جامعة لبنانية في قصر الأونيسكو ببيروت، وبرصد الإعتمادات اللازمة لها، وبتأليف لجنة خاصة مهمتها وضع جميع الخطط اللازمة، لتأمين افتتاح هذه الجامعة في تشرين الأول ١٩٥١. وبعد مداولات ومشاورات عديدة وعلى جميع الأصعدة، صدر المرسوم رقم ٦٢٦٧ تاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٥١، القاضي بإنشاء معهد عالٍ في الجامعة اللبنانية، يطلق عليه إسم دار المعلمين العليا، وقد باشر هذا المعهد عمله، بعد إجراء مباراة دخول، أعلنت نتائجها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥١، وفاز فيها ثمانية وستون طالباً.

وفي السادس من شباط ١٩٥٣، صدرت المراسيم الإشتراعية التي أسّست الجامعة اللبنانية بصورة رسمية ونهائية، وتغير إسم دار المعلمين العليا في هذه السنة إلى «معهد المعلمين العالي».

وقد بقي وضع الجامعة على هذه الحال حتى العام ١٩٥٩، عندما بدأ تباعاً صدور المراسيم القاضية بإنشاء الكليات العاملة حالياً وفي مختلف المناطق اللبنانية، وكان آخرها كلية العلوم الطبية، التي صدر مرسوم إنشائها بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٨٣. أما عدد كليات هذه الجامعة فيبلغ اليوم إثنتي عشرة كلية.[1]

وفي منتصف الخمسينات أنشيء معهد هايكازيان (١٩٥٥) الذي يضم ست كليات. وفي بداية الستينات (١٩٦٠) تأسست جامعة بيروت العربية، التابعة لجامعة الإسكندرية، وكانت في الأساس تضمّ خمس كليات، ثمّ توسّعت وأصبح عدد كلياتها في العام ١٩٨٦ يبلغ السبع. وبعد مضي سنة واحدة على تأسيس هذه الجامعة، أُنشيء «معهد الحكمة للحقوق» في بيروت، و«جامعة الروح القدس» في الكسليك قرب جونية.

وهكذا كان التعليم العالي في لبنان، عشية الحرب اللبنانية، يضم خمس جامعات، وستة معاهد للدراسات العليا، تتركز جميعها، باستثناء جامعة الروح

(١) راجع: «الجامعة اللبنانية في سنواتها الأولى»... بقلم رئيس الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٢ و«الجامعة اللبنانية، دليل كلياتها» ١٩٨٦. اعداد سبيرو زياده.

القدس، ضمن الحدود الإدارية لمدينة بيروت. ومنذ بداية الحرب، تمّ إغلاق معهد الدراسات العليا، وإنشاء ثمانية معاهد للتعليم العالي، وتوسيع الجامعات القائمة بفتح فروع لها خارج مدينة بيروت وفي المناطق اللبنانية الأخرى.

كانت الحرب وراء انطلاقة جديدة للتعليم الجامعي، إذ تغيرت خريطته، وانتقل من مدينة بيروت إلى الضواحي ومراكز المحافظات، وبعض البلدات في لبنان الأوسط، ولبنان الجنوبي ولبنان الشمالي كما هو مبيّن في الجدول رقم ٢١

جدول رقم ٢١: خريطة التعليم العالي في لبنان

إسم الجامعة	بيروت وضواحيها الفرع الأول	بيروت وضواحيها الفرع الثاني	جونية وضواحيها	طرابلس	صيدا	زحلة	البقاعية	دير القمر	جزين	الشوف	جزينا	الكورة	طبل
الجامعة اللبنانية	+	+		+	+	+	+	+					
الجامعة الأميركية	+	+											
الجامعة اليسوعية		+	+	+	+	+							
الجامعة العربية	+												
جامعة الروح القدس			+						+				
كلية بيروت الجامعية	+												+
الأكاديمية اللبنانية		+											
جامعة سيدة اللويزة										+			
المعهد الانطوري العالي للطب والهندسة		+											
معهد هايكازيان		+											
معهد الحكمة العالي للحقوق		+											
كلية الشرق الأوسط		+											
معهد الدراسات الإسلامية	+												
مركز المقاصد للدراسات العليا					+								
معهد القديس بولس										+			
معهد القديس يوحنا الدمشقي (البلمند)											+		
معهد اللاهوت للشرق الأدنى		+											
كلية الطب لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية	+												

الذي يظهر الخريطة الحالية للتعليم العالي في لبنان. وقد جاء هذا القرار نتيجة لانعدام الأمن، وصعوبة التنقّل، ورغبة في عدم إيقاف التدريس. لكنّ البرامج والمناهج وأنظمة الإمتحانات والتدريس والشهادات، بقيت موحّدة في الجامعات التي تفرّعت، كما أنّ الإدارة المركزية لجميع هذه الفروع، بقيت مع جميع أجهزتها في العاصمة.

ويضم هذا التعليم حالياً ست جامعات وإثني عشر معهداً للدراسات العليا، يتفرع منها كلها أربع وثمانون كلية، يتوافر فيها تعليم ما يقارب سبعين اختصاصاً في العلوم اللاهوتية والإنسانية والإجتماعية والقانونية والإقتصادية والتجاريّةوالسياسية والطبية، فضلاً عن الصيدلة والمعلوماتية واللغات الحية.

غير أن هذه الإختصاصات لا تتوافر كلها في جامعة واحدة، بل هي موزعة على مختلف الجامعات، كما هو مبين في الجدول رقم ٢٢. ونلاحظ من هذا الجدول أن الجامعة اللبنانية تحتوي على أكبر عدد من الإختصاصات، (أربعة وستون)، لأنها تسعى منذ تأسيسها إلى ترقية الشباب اللبناني علمياً وثقافياً، وإلى توفير الفرص لانتقاء التخصص الملائم مع تطلعات كل واحد منهم. وقد لعبت هذه الجامعة الوطنية دوراً رائداً في توسيع رقعة التعليم العالي في لبنان: فمجانية التعليم ومعظم الإختصاصات العلمية والأدبية والفكرية والثقافية أتاحت المجال أمام قطاعات واسعة من الشباب اللبناني لنهل العلم والمعرفة على أعلى المستويات.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك ستة معاهد لا يتوافر فيها سوى اختصاص واحد وهي :معهد الحكمة للحقوق، ومركز المقاصد للدراسات العليا، ومركز الدراسات الإسلامية، ومعهد القديس يوحنّا الدمشقي ،ومعهد اللاهوت للشرق الأوسط، وكلية الطب لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية.

جدول رقم ٢٢: توزع الجامعات حسب عدد المعاهد والإختصاصات

إسم الجامعة	عدد الكليات	عدد الإختصاصات
الجامعة اللبنانية	١٢	٦٤
جامعة بيروت العربية	٧	١٩
جامعة القديس يوسف	٢٢	٣٦
الجامعة الأميركية	٧	٢٣
جامعة الروح القدس	٧	١٨
كلية بيروت الجامعية	٧	٢٤
الأكاديمية اللبنانية	١	٣
جامعة سيدة اللويزة	٥	٥
معهد هايكازيان	٦	٦
معهد الحكمة العالي للحقوق	١	١
كلية الشرق الأوسط	١	٤
معهد الدراسات الإسلامية	١	١
مركز المقاصد للدراسات العليا	١	١
معهد القديس يوحنا الدمشقي (البلمند)	١	١
معهد القديس بولس (حريصا)	١	٢
معهد اللاهوت للشرق الأدنى	١	١
كلية الطب لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية	١	١
المعهد الأنطوني العالي للطب والهندسة	٢	٢

٤ - ١ : الطلاب

بلغ عدد طلاب التعليم العالي ثلاثة وثمانين ألفاً وثمانمئة وواحداً وتسعين طالباً (٨٣٨٩١). منهم تسعة وثلاثون ألفاً وستماية وأربعة وخمسون (٣٩٦٥٤) في التعليم الرسمي، وأربعة وأربعون ألفاً ومئتان وسبعة وثلاثون (٤٤٢٣٧) في التعليم الخاص. وإن نسبة توزعهم على الجامعات والمعاهد حيث يتابعون دراستهم مبينة في الجدول رقم ٢٣. ويلاحظ من هذا الجدول، أن طلاب الجامعة اللبنانية تصل نسبتهم إلى ٤٧،٣٪ من المجموع أي ما يقارب نصف الطلاب الجامعيين، تلي جامعة بيروت العربية (٢٨،٧٪)، فجامعة القديس يوسف (٦،٤٪)، فالجامعة الأميركية (٦،٣٪)، فكلية بيروت الجامعية (٥،٢٪)، فجامعة الروح القدس (٣،٦٪)؛ أمّا المعاهد العليا الباقية فلا تزيد نسبة الطلاب فيها إلى المجموع عن ٢،٥٪.

جدول رقم ٢٣ : توزّع طلاب التعليم العالي على الجامعات
خلال العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧

الجامعة	عدد الطلاب	٪
الجامعة اللبنانية	٣٩٦٥٤	٤٧،٣
الجامعة الأميركية	٥٣٠٨	٦،٣
جامعة القديس يوسف	٥٤٠٤	٦،٤
كلية بيروت الجامعية	٤٣٠٠	٥،٢
جامعة الروح القدس	٣٠٥٥	٣،٦
جامعة بيروت العربية	٢٤٠٣٩	٢٨،٧
الأكاديمية اللبنانية	٥٥٥	٠،٦
معاهد أخرى	١٥٧٦	١،٩
المجموع	٨٣٨٩١	١٠٠،٠

ويبيّن الجدول رقم ٢٤ التوزّع الجغرافي للطلاّب الجامعيين، وتضمّ مدينة بيروت وضواحيها أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب (٧٦،١٪)، وفي الفروع الأولى ٥٢،٣٪ منهم، وفي الفروع الثانية ٢٣،٨٪ وهكذا ورغم مرور ثلاث عشرة سنة على خروج التعليم الجامعي من حدود مدينة بيروت الإدارية، فلا تزال هذه المدينة مع ضواحيها تستقطب التعليم الجامعي في لبنان، الرسمي منه والخاص. ويلي العاصمة وضواحيها لبنان الشمالي، حيث تبلغ نسبة الطلاب إلى المجموع ٨،٢٪، فجبل لبنان ما عدا الضواحي (٦،٢)، فلبنان الجنوبي (٥،٦٪)، فالبقاع (٣،٩٪).

أما التوزع حسب الجنس، فقد تبيّن أنّ نسبة الطلاب تبلغ ٥٩٪، ونسبة

جدول رقم ٢٤ : التوزع الجغرافي لطلاب التعليم الجامعي
خلال العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧

	بيروت الفروع الأولى	بيروت الفروع الثانية	جبل لبنان عدا ضواحي بيروت	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	البقاع
الجامعة اللبنانية	١٢٨٣٠	١٢٤٣١	١٨٠	٦٦٠٢	٤٥٥٥	٣٠٥٦
الجامعة الأميركية	٤١٢٥	١١٨٣	—	—	—	—
جامعة القديس يوسف	—	٤٨٨٧	—	٢٢٦	١١٣	١٧٨
كلية بيروت الجامعية	٢٧٣٠	—	١٥٧٠	—	—	
جامعة الروح القدس	-	—	٣٠٥٥	—	—	—
الجامعة العربية	٢٤٠٣٩	—	—	—	—	—
الأكاديمية اللبنانية	-	٥٥٥	—	—	—	—
معاهد أخرى	١٧٩	٨٧٨	٣٩٨	٤٣	٧٨	—
المجموع	٤٣٩٠٣	١٩٩٣٤	٥٢٠٣	٦٨٧١	٤٧٤٦	٣٢٣٤
النسبة	٥٢،٣	٢٣،٨	٦،٢	٨،٢	٥،٦	٣،٩

الطالبات ٤١٪. لكن هذه النسب تختلف من جامعة إلى أخرى، ومن كلية إلى كلية ثانية داخل الجامعة نفسها. فنسبة الطلاب في جامعة بيروت العربية تبلغ ٧٧٪، بينما تبلغ نسبة الطالبات ٢٣٪. أمّا في جامعة القديس يوسف، وكلية بيروت الجامعية، وجامعة الروح القدس، ومعهد الحكمة للحقوق وبعض كليات الجامعة اللبنانية، (أمثال كلية الآداب والعلوم الإنسانية، والإعلام والتوثيق، ومعهد العلوم الإجتماعية)، فالطالبات يشكّلن الأكثرية فيها وأعدادهنّ أكبر من أعداد الطلاّب.

بلغ مجموع الطلاب اللبنانيين إثنين وستين ألفاً ومئة طالب (٦٢١٠٠)، أي ما يمثل ٧٤٪ من المجموع. وبلغ عدد الطلاب الأجانب واحداً وعشرين ألفاً وسبعمئة وواحداً وتسعين (٢١٧٩١) أي ٢٦٪. وإن أكبر عدد من الطلاب الأجانب مسجّل في الجامعة العربية، حيث يبلغ عشرين ألفاً ومئة وخمسة وسبعين (٢٠١٧٥) أي ٩٢,٥٪ من مجموع الطلاب الأجانب في لبنان.

جدول رقم ٢٥ : تطوّر توزع طلاب التعليم العالي بحسب الجنسية

السنة الدراسية	العدد الإجمالي	٪ اللبنانيون	٪ الأجانب	المجموع
١٩٦٩/ ١٩٧٠	٣٩٢٨٤	٥٣	٤٧،٠	١٠٠،٠
١٩٧٠/ ١٩٧١	٤٢٥٧٨	٥٢	٤٨،٠	١٠٠،٠
١٩٧٤/ ١٩٧٥	٥٦٥٩٣	٤٢،٧	٥٧،٣	١٠٠،٠
١٩٧٧/ ١٩٧٨	٧٨٦٢٨	٥٤،٤	٤٥،٦	١٠٠،٠
١٩٧٩/ ١٩٨٠	٨٥٠٨٧	٦٥،٠	٣٥	١٠٠،٠
١٩٨٠/١٩٨١	٧٩٠٧٣	٦٠،٨	٣٩،٢	١٠٠،٠
١٩٨١/ ١٩٨٢	٧٠٣١٤	٦٢،٥	٣٧،٥	١٠٠،٠
١٩٨٢/ ١٩٨٣	٧٣٠٥٢	٦٠،٠	٤٠،٠	١٠٠،٠
١٩٨٣/ ١٩٨٤	٦٣٠٠٠	٧٢،٠	٢٨،٠	١٠٠،٠
١٩٨٥/ ١٩٨٦	٧٨٥٠٠	٧٠،٥	٢٩،٥	١٠٠،٠
١٩٨٦/ ١٩٨٧	٨٣٨٩١	٧٤،-	٢٦،٠	١٠٠،٠

ولقد كانت نسبة الطلاب الأجانب في السبعينات، تمثل ما يقارب نصف الطلاب الجامعيين. إلاّ أنه منذ اندلاع الحرب، أخذت نسبتهم تنخفض تدريجياً كما هو مبيّن في الجدول رقم ٢٥، وذلك بسبب اضطراب الوضع الأمني الذي حمل العديد من الطلاب الأجانب على العزوف عن المجيء إلى لبنان. منذ ذلك التاريخ أصبح لبنان يفقد شيئاً فشيئاً صفته المميّزة كمركز للتعليم الجامعي، يجذب إليه الطلاب من مختلف بلدان الشرق الأوسط، وبعض البلدان الإفريقية والأسيوية وغيرها.

٤ - ١ - ١ : تطور عدد طلاب التعليم العالي

يظهر تطور عدد الطلاب الإجمالي بين العام ١٩٧٠/ ١٩٧١ والعام ١٩٨٦/١٩٨٧ في الجدول رقم ٢٦. ونلاحظ من هذا الجدول أن تطور عدد الطلاب لم يعرف زيادة منتظمة ومستقرة إلا في السنوات التي سبقت إندلاع الحرب، حيث بلغ معدل الزيادة السنوي ٧،٣٪. أما منذ بداية الحرب، فكانت الزيادة كبيرة في السنوات الأولى، ثم أخذت بالتراجع بين العام ١٩٨٠/ ١٩٨١ والعام ١٩٨٣/ ١٩٨٤، ثم عادت، بعد هذا التاريخ، إلى الإرتفاع من جديد واستعادت المستوى الذي سجلته في سنوات الحرب الأولى.

ما هو سبب هذا التأرجح؟

لقد كانت الزيادة كبيرة في السنوات الأولى للأحداث، بسبب تدني مستوى إمتحانات البكالوريا اللبنانية؛ ونتيجة لهذا الواقع تمكن العديد من الطلاب من النجاح في الإمتحانات الرسمية، «والهجوم» بالتالي على الجامعات والمعاهد العليا، ولا يزال هذا الوضع قائماً حتى اليوم، إذ استعيض في السنوات الأخيرة عن الإمتحانات الرسمية، بإفادات تمكن الطلاب من الإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي. أما انخفاض عدد الطلاب رغم تدني مستوى الإمتحانات الرسمية وإلغائها أحياناً، فعائد خاصة إلى مغادرة قسم كبير من الطلاب الأجانب لبنان. وقد كانوا يشكلون في بعض السنوات الدراسية نصف الطلاب الجامعيين تقريباً. ويمكن ملاحظة هذا الوضع بوضوح لدى إمعان النظر في عدد

الطلاب المنتسبين إلى القطاع الجامعي الخاص، حيث كان عدد الطلاب الأجانب كبيراً.

ونلاحظ ههنا أن الأعداد في التعليم الخاص الجامعي كانت بين العام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ والعام ١٩٨٣/ ١٩٨٤ غير مستقرة، فقد عرفت زيادة ملحوظة في السنوات الأولى للحرب، ثم تراجعت بين العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ والعام ١٩٨١/ ١٩٨٢، ثم ارتفعت في السنة التالية، ولكنها ما لبثت أن تراجعت بعدها،بحيث أن عدد الطلاب في العام ١٩٨٦/١٩٨٧، لم يبلغ بعد مستوى الطلاب المسجل في بعض السنوات الأولى للحرب.

أما بالنسبة لعدد الطلاب في التعليم الرسمي الجامعي، فقد سجل بين العام ١٩٧٠/ ١٩٧١ والعام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ زيادة سنوية قدرها ١٤،٤٪،ثم بدأ بالتراجع بعد هذا التاريخ وحتى العام ١٩٨٣/ ١٩٨٤، ثم عاد إلى

جدول رقم ٢٦ : تطور عدد الطلاب في التعليم الجامعي

السنة الدراسية	الرسمي	الخاص	المجموع
١٩٧٠/ ١٩٧١	١٢٤٦٥	٣٠١١٣	٤٢٥٧٨
١٩٧٤/ ١٩٧٥	١٥٧٢٢	٤٠٨٧١	٥٦٥٩٣
١٩٧٧/ ١٩٧٨	٣١٠٩٣	٤٧٥٣٥	٧٨٦٢٨
١٩٧٩/١٩٨٠	٤١٦٨٤	٤٣٤٠٣	٨٥٠٨٧
١٩٨٠/ ١٩٨١	٣٣٩٣٧	٤٥١٣٦	٧٩٠٧٣
١٩٨١/١٩٨٢	٢٩٠٤٨	٤١٢٦٦	٧٠٣١٤
١٩٨٢/ ١٩٨٣	٢٧١٤٧	٤٥٩٠٥	٧٣٠٥٢
١٩٨٣/ ١٩٨٤	٢٤٥٦٠	٣٨٤٤٠	٦٣٠٠٠
١٩٨٤/ ١٩٨٥	٢٩٩٣٩	(-)	(-)
١٩٨٥/ ١٩٨٦	٣٨٠٥٠	٤٠٤٥٠	٧٨٥٠٠
١٩٨٦/ ١٩٨٧	٣٩٦٥٤	٤٤٢٣٧	٨٣٨٩١

الإرتفاع بمعدل سنوي قدره ١٧،٤/. أما نسبته إلى مجموع طلاب التعليم الجامعي فقد ارتفعت من ٢٩،٢٪ عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ إلى ٤٧،٢٪ عام ١٩٨٦/ ١٩٨٧؛ وينتظر أن ترتفع هذه النسبة في السنوات المقبلة، إذا استمرت كلفة التعليم في الجامعات والمعاهد الخاصة في الإرتفاع واستمرت الجامعة اللبنانية في سعيها إلى استكمال جميع اختصاصات التعليم العالي، لا سيما في مجالات العلوم التطبيقية، لأنها بذلك تستقطب قطاعات كبيرة من الشباب اللبناني الراغب في نهل العلم والمعرفة.

وهكذا نلاحظ من خلال عرضنا لأوضاع التعليم في مختلف مستوياته وقطاعاته، أن الحرب انعكست سلباً على مؤسّساته وطلّابه ومعلّميه، فدمّرت الأولى، وأنزلت بها أضراراً جسيمة، وهجّرت الكثير من الطلّاب والمعلّمين، وأصابت مستواهم التعليمي والمهني في الصميم؛ وإننا سنحاول أن نعرض لهذا الوضع بالتفصيل في الفصل الذي يلي.

الفصل الثالث

من آثار الحرب

لقد خلّفت الحرب آثارها السلبية على المجتمع اللبناني، وتُرجمتْ بعض هذه الآثار في اضطرابات جسدية ونفسية وخلقية؛ فارتفعت نسبة المصابين بالأمراض العصبية، وأمراض القلب، وضغط الدم، وغيرها؛ وازدادت حالات القلق، والخوف، والعدائية الحادة ضد كل ما يقع عليه النظر من كائنات حية، وأشياء مادية؛ وانهارت معظم القيم، فتفككت العائلة، وارتفعت نسب الطلاق، وأصبح التعصّب المتعنّت، والإدمان على المخدّرات والمشروبات الروحية، من قواعد السلوك لدى فئة غير قليلة من الناس.

وكانت النتيجة العملية لهذا الوضع المؤلم، أنْ توقّف المجتمع عن التطوّر والرقي، واتجه نحو التخلُّف والتحجّر، في الوقت الذي يسير فيه العالم طبيعياً صوب التقدّم؛ والدهر كما نعلم، لا يرحم المتخلّفين.

وكان للتعليم نصيب وافر من هذا الواقع، فلم تسلم مؤسساته من الأضرار؛ أما التلامذة والأساتذة فقد تغيّر سلوكهم، وتدنّى مستواهم التعليمي تدنّياً ملحوظاً، وغدا بالتالي موضوع شكوى بالنسبة لجميع المهتمين بالقضايا التربوية داخل لبنان وخارجه.

من هنا نحاول في هذا الفصل أن نلقي بعض الضوء على أبرز انعكاسات الحرب على التعليم، بدءاً بالمؤسسات التربوية، فالتلامذة، ثم المعلمين.

١ ـ المؤسسات التربوية

خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، أصيبت المدارس في تجهيزاتها الأساسيّة، والتربويّة، من مختبرات علمية ومكتبات ووسائل إيضاح تربوية،

بأضرار ماديّة جسيمة، طالت بعضها بنسبة أكبر من بعضها الآخر. ونادراً ما سلمت مؤسسة تربوية من الأضرار. والجدير بالذكر أن بعض هذه المؤسسات قد أصيبت أكثر من مرة خلال تلك الفترة. فما تكاد تنتهي الإصلاحات في مؤسّسة ما، ويعاد تأهيلها، حتى تصاب من جديد، فيُعاود الإصلاح، وما تلبث الحرب أن تفتك بها، وهكذا في سلسلة تكاد لا تنتهي من تدمير فإصلاح فتدمير. . .

تلك كانت حالة العديد من المؤسسات التربوية القائمة في بيروت وضواحيها، وفي طرابلس وصيدا وزحلة، حيث يتواجد أكثر من ستين بالمئة من مدارس التعليم العام، وغالبية معاهد التعليم الجامعي والمهني والتقني.

وهذه الأضرار حصلت نتيجة الإجتياح الإسرائيلي للبنان الجنوبي في ربيع العام ١٩٧٨، وللمناطق اللبنانية الواقعة جنوبي بيروت في العام ١٩٨٢، ونتيجة المعارك الضارية التي دارت بين المتحاربين في سائر جبهات القتال، والقصف العشوائي الذي اعتبر المدنيين ومؤسّساتهم وممتلكاتهم هدفاً عسكرياً، ونتيجة احتلال المباني المدرسيّة من قبل المحاربين أو السكان المهجّرين، فضلاً عن وضع المتفجرات، والسيارات المفخّخة قرب المباني المدرسيّة، أو التعدي المباشر على المؤسّسات التربوية والعبث بمحتوياتها ونهبها.

ولا يمكن حصر جميع هذه الأضرار التي أصابت المؤسسات التربوية، في مختلف المناطق اللبنانية؛ فالمسؤولون فيها لم يتمكنوا حتى اليوم من تقدير قيمتها الحقيقية، إلا بكلمات مبهمة، تبين مدى ضخامتها، لكننا سنذكر، على سبيل المثال، بعضها، وسنحاول في نهاية المطاف، تقدير قيمتها الإجمالية، لنكوّن فكرة واضحة عن أهمية المأساة التي نعاني منها.

١ - ١: المدارس الرسمية، الإبتدائية والمتوسطة والثانوية

خلال حرب السنتين (١٩٧٥ - ١٩٧٦)، تعرّضت غالبية المدارس الرسمية، إبتدائية ومتوسطة وثانوية، للعبث والنهب والإحتلال والتخريب أو التدمير، فلم تسلم مدرسة واحدة من خسارة بعض تجهيزاتها أو كامل هذه

التجهيزات، ولم يسلم بناء مدرسي واحد من الأضرار. وعلى سبيل المثال، أفاد التقرير السنوي الذي وضعته مديرية التعليم الإبتدائي للعام ١٩٧٧، أن من أصل ألف وثلاثمئة وثمانين مبنى مدرسياً تابعاً لها، تضرر خمسون مبنى بصورة كاملة وخمسمئة وثلاثة وثلاثون بصورة جزئية، وفقدت آلاف التجهيزات المدرسية والتربوية، من مقاعد وكراسٍ وخزائن، وألواح، ومكاتب، ووسائل إيضاح، وأدوات مخبرية، ومطبوعات، وسجلات، وكتب. . .[١]

وتكرّرت المأساة في السنوات التي تلت. ففي عام ١٩٧٨ تضررت عدة مدارس في لبنان الجنوبي، وبيروت، وضاحيتها الجنوبية، من جرّاء الاجتياح الإسرائيلي لمناطق جنوبي نهر الليطاني، هذا الاجتياح الذي دفع بعدد كبير من الأهالي إلى هجرة فورية مؤقتة، دامت أكثر من ثلاثة أشهر، أقاموا خلالها في المباني المدرسية الرسمية، في قضاء صيدا وفي بيروت وضاحيتها الجنوبية، فتعطلت الدروس فيها وساءت تجهيزاتها. وخلال الصيف من العام نفسه تعرّضت مدارس بيروت، وأقضية المتن وكسروان وجبيل للقصف والإحتلال، وتكرّر الأمر بالطريقة عينها في العام ١٩٨١. وخلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٥ دُمّرت المدارس الرسمية في أكثر من مئة قرية في أقضية بعبدا وعاليه والشوف وصيدا وجزيّن والنبطية، وقد اندفع سكانها المهجرون نحو بيروت وضواحيها الشرقية، وأقضية المتن وكسروان وجبيل حيث أقاموا في بعض المباني المدرسية وما يزالون.

وفي العام ١٩٨٢ أصيبت المدارس الرسمية الواقعة جنوبي طريق الشام حتى الحدود الدولية بأضرار مادية جسيمة جداً، وقدّرت الخسائر التي تكبدها القطاع التربوي، الرسمي والخاص، بثلاثمئة وثلاثين مليوناً ومئة وتسعة وعشرين ألف ليرة لبنانية، أي ما يعادل مئة مليون دولار أمريكي، وفق قيمة صرف الليرة اللبنانية في حينه[٢].

(١) راجع مديرية التعليم الإبتدائي، التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط لسنوات ١٩٧٤، ١٩٧٧، ١٩٧٩، بيروت، ١٩٧٩، ص ٧٩ و٨٢ و٨٣.

(٢) راجع، الجنوب، وقائع وأرقام، وزارة الإعلام، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٢.

وخلال الصراعات التي عرفتها مدينة طرابلس وقضاؤها بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥ تعرّضت المدارس الرسمية والخاصة لأضرار في المباني والتجهيزات. أما العديد من المدارس في مختلف المناطق اللبنانية وبخاصة في لبنان الجنوبي والبقاع الغربي فلا يزال يتعرّض يومياً للضرر بسبب الصراعات الدائرة فيها.

١ - ٢: معاهد التعليم الرسمي المهني والتقني

خلال حرب السنتين، تعرّضت جميع معاهد هذا التعليم للعبث والنهب والتخريب، فقدرت خسائرها في ذلك الحين بماية وعشرين مليون ليرة لبنانية، منها ثمانون مليون ليرة لبنانية، خسائر المجمع المهني الأساسي، القائم في الدكوانة، حيث توجد مكاتب المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، وتعرضت للمصير نفسه، معاهده الواقعة جنوبي طريق الشام، والبقاع الغربي، في العام ١٩٨٢. كما أن معاهده في طرابلس عانت من الصراعات الداخلية التي انفجرت فيها بين العام ١٩٨٢ والعام ١٩٨٥. وفي معاهد كسروان المهنيّة أقام المهجرون من بيروت وضواحيها خلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤. وقدرت الأضرار التي لحقت بالتعليم المهني والتقني في هذه المناطق بخمسة وثلاثين مليون ليرة لبنانية، وهو مبلغ كان يعادل يومذاك العشرة ملايين دولار أميركي تقريباً.

١ - ٣: الجامعة اللبنانية

تعرضت الفروع الأولى التابعة للجامعة اللبنانية في بيروت للعبث والنهب والإحتلال خلال حرب السنتين، وإبان الحرب الإسرائيلية عام ١٩٨٢ وأثناء الصراعات بين الميليشيات المسلحة للسيطرة على المدينة. . فعلى سبيل المثال، أصيبت مباني كلية العلوم في الضاحية الجنوبية ثلاث مرات بالقصف: في العام ١٩٧٨ والعام ١٩٨١ والعام ١٩٨٢، كما قصفت مباني كلية التربية في حي الأونيسكو ببيروت، عدة مرات في العام ١٩٨٢، وعانت فروع الجامعة في طرابلس وزحلة وصيدا والنبطية من القصف والنهب، إبّان المعارك التي دارت فيها بين العام ١٩٨٢ والعام ١٩٨٥. وقدرت جميع الخسائر التي لحقت بالمباني والتجهيزات والمكتبات بمئة مليون ليرة لبنانية.

١ - ٤: خلاصة

إذا أخذنا بعين الإعتبار مجمل الخسائر التي لحقت بمباني المؤسسات الرسمية وتجهيزاتها، طوال سنوات الحرب الثلاث عشرة، رأينا أن قيمتها المادية تساوي ما يقارب سبعمئة وخمسة وخمسين مليون ليرة لبنانية، أي ما يعادل مئتين وأربعة عشر مليون دولار أمريكي. ويمكن مراجعة تفاصيل هذه الأضرار حسب نوعية المؤسسات في الجدول رقم ٢٤، الذي يبين قيمة الأضرار الإجمالية، التي أصابت المؤسسات التربوية الرسمية والخاصة، منذ بداية الحرب وحتى نهاية العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧.

١ - ٥: المؤسسات التربوية الخاصة

لم يكن مصير المؤسسات التربوية الخاصة أفضل من المؤسسات التربوية الرسمية، فالمحاربون والمحتلون لم يوفروها أيضاً. إلّا أن بعض المسؤولين فيها استطاعوا، بما لديهم من نفوذ وسلطة، أن يخفّفوا من أعمال العبث والنهب والإحتلال. ومع هذا تبقى الأضرار كبيرة نسبياً إذ طالت المدارس المجانية وغير المجانية على السواء، كما طالت معاهد التعليم المهني والتقني ومؤسسات التعليم الجامعي.

١ - ٥ - ١: المدارس الخاصة المجانية وغير المجانية

بلغ عدد المدارس المجانية وغير المجانية التي أقفلت أبوابها منذ بداية الحرب وحتى نهاية العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧ ثلاثمئة وسبعين مدرسة. وكان ذلك إما لإصابتها بأضرار مادية كبيرة، أو لاحتلالها، أو لوقوعها في مناطق اجتاحها المحاربون وأجبروا أهلها على الرحيل، كالمناطق الواقعة في جبل لبنان الجنوبي، وشرق صيدا، أو وسط مدينة بيروت، وبعض أحياء طرابلس. هذا عدا المدارس التي اضطرت إلى الإنتقال من أماكن عملها الأصلية إلى أماكن أخرى، والمدارس التي تهدمت وأعيد بناؤها، والمدارس التي نهبت وتضررت وأصلحت وعادت الى العمل من جديد.

١ - ٥ - ٢: معاهد التعليم المهني والتقني

تعرضت بعض معاهد التعليم المهني والتقني الخاص في وسط مدينة بيروت وضواحيها، وطرابلس، وجبل لبنان، ولبنان الجنوبي للإحتلال والنهب والتدمير. فمنها ما أقفل، كمدرسة البندكتان المهنية، ومدرسة الآباء الكبوشيين في عبيه، ومدرسة راهبات الرسل في صليما، ومؤسسة الأب قرطباوي للتدليك الفيزيائي في عاليه، ومنها ما انتقل إلى مناطق أخرى كمدرسة بيبلوس واللاسلكي المدني، ومنها ما أُصلح وعُوضت تجهيزاته، فعاود العمل من جديد، كالعاملية المهنية في الضاحية الجنوبية من بيروت.

١ ـ ٥ ـ ٣: معاهد التعليم العالي

أصيب بعض مباني المعاهد الجامعية في بيروت، بأضرار جسيمة نذكر منها، معهد الطب الفرنسي على طريق الشام، الذي نهب وأحرق ودمّر في العام ١٩٧٦، وقد أعيد بناؤه وتجهيزه عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، لكنه اضطُر للإقفال في العام ١٩٨١ والإنتقال إلى مكان آخر، بسبب الأوضاع الأمنية المضطربة حوله؛ ومركز الدراسات العليا، التابع للبعثة الفرنسية الثقافية، الذي أقفل أبوابه منذ العام ١٩٧٧، ومباني جامعة القديس يوسف في شارعي هوفلين ومونو في وسط بيروت، ومباني الجامعة العربية وذلك في العام ١٩٨٢ وخلال حروب الميليشيات المتناحرة في العام ١٩٨٦، وقد أُصلح بناء هاتين الجامعتين وعادتا إلى العمل.

بلغت قيمة الأضرار التي أصابت المؤسسات التربوية الخاصة، ثلاثمئة مليون ليرة لبنانية، أي ما يعادل ستة وثمانين مليون دولار أميركي. ويبين الجدول رقم ٢٧ توزع هذه الأضرار حسب نوع التعليم، ومنه نلاحظ أن قيمة الأضرار التي أصابت المؤسسات التربوية الرسمية والخاصة قد بلغت مليارا وخمسة وخمسين مليون ليرة لبنانية أي ما يقارب ثلاثمئة مليون دولار أمريكي. وقد بلغت أضرار التعليم العام ٦٦٪، وأضرار التعليم المهني والتقني ١٩٪، والتعليم الجامعي ١٥٪.

جدول رقم ٢٧: تقدير قيمة الأضرار التي أصابت المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة بين العام ١٩٧٥ والعام ١٩٨٧

المؤسسات الرسمية		المؤسسات الخاصة		المجموع
الأضرار	القيمة	الأضرار	القيمة	
أضرار مؤسسات التعليم العام	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	أضرار مؤسسات التعليم العام	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠
أضرار معاهد التعليم المهني والتقني	١٥٥,٠٠٠,٠٠٠	أضرار معاهد التعليم المهني والتقني	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠,٠٠٠
الجامعي	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	أضرار التعليم الجامعي	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٧٥٥,٠٠٠,٠٠٠		٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٥٥,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: قدرت هذه الأضرار إستناداً إلى التقارير التي وضعتها الإدارات المختصة، وإلى المقابلات الشخصية مع بعض المهتمين بالشؤون التربوية.

١ - ٦: الوقت الضائع من العام الدراسي

منذ بداية الحرب في العام ١٩٧٥ يشهد العام الدراسي سنوياً إنقطاعاً عن الدروس، بسبب الأوضاع الأمنية المضطربة، إذ تضطر المؤسسات التربوية، من حين إلى آخر، إلى إقفال أبوابها وتوقيف الدروس فيها. وتطول مدة هذا التوقف القسري أو تقصر حسب مزاج المحاربين؛ ويتراوح الوقت الضائع سنوياً من العام الدراسي بين شهر واحد وتسعة أشهر، كما يظهر في الجدول رقم ٢٨، حيث نلاحظ أن مدة الوقت الضائع، من جراء التوقف القسري، والإنقطاع

جدول رقم ٢٨ : الوقت الضائع من العام الدراسي

بين العام ١٩٧٤/١٩٧٥ والعام ١٩٨٦/١٩٨٧

العام الدراسي	شهر واحد	شهران	ثلاثة أشهر	أربعة أشهر	خمسة أشهر	ستة أشهر	سبعة أشهر واكثر
١٩٧٤/١٩٧٥	-	+	-	-	-	-	-
١٩٧٥/١٩٧٦	-	-	-	-	-	-	+
١٩٧٦/١٩٧٧	-	+	-	-	-	-	-
١٩٧٧/١٩٧٨	-	+	-	-	-	-	-
١٩٧٨/١٩٧٩	-	+	-	-	-	-	-
١٩٧٩/١٩٨٠	+	-	-	-	-	-	-
١٩٨٠/١٩٨١	-	-	+	-	-	-	-
١٩٨١/١٩٨٢	-	+	-	-	-	-	
١٩٨٢/١٩٨٣	-	-	+	-	-	-	-
١٩٨٣/١٩٨٤	-	-	-	-	-	+	-
١٩٨٤/١٩٨٥	-	+	-	-	-	-	-
١٩٨٥/١٩٨٦	-	+	-	-	-	-	-
١٩٨٦/١٩٨٧	+	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢	٧	٢	-	-	١	١

عن التدريس، بين العام ١٩٧٤ /١٩٧٥ والعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧، تساوي سبعة وثلاثين شهراً، أي ما يقارب ثلث الوقت المخصص للدراسة خلال تلك الفترة. وهذا يعني أن تلامذة لبنان وطلابه، قد أضاعوا، خلال الثلاث عشرة سنة الماضية، ثلث الوقت المخصص لتعليمهم. وقد انعكس ضياع هذا الوقت من الدراسة سلباً على محتوى المناهج الدراسية، ونوعية التعليم، واستيعاب

التلامذة والطلاب، وأدائهم التعليمي، ونظرتهم إلى التعليم. كما ساهم في زعزعة المسلكية المهنية والإنضباطية لدى المعلمين والأساتذة.

١ - ٧: تعديل المناهج الدراسية والدوام المدرسي

إعتمدت المؤسسات التربوية نظاماً جديداً للتعويض عن الوقت الضائع من العام الدراسي، يقضي بتعديل المناهج الدراسية والدوام المدرسي.

بالنسبة للمناهج الدراسية أهملت المؤسسات التربوية بعض المواد التعليمية، التي اعتبرتها غير أساسية، كالأعمال اليدوية والفنية والتربية البدنية والتاريخ والجغرافيا، والتربية المدنية، واقتطعت من المواد الأخرى المتبقية، أجزاء كبيرة، لاعتبارها غير أساسية، وغير ضرورية، فاكتفت بالمبادىء الأساسية التي لا بد منها للتحصيل العلمي،[1] (المناهج المكثفة عامي ١٩٧٥/ ١٩٧٦ و١٩٧٦/ ١٩٧٧).

أما بالنسبة للدوام المدرسي، فقد خُفّضتْ مدته، من ست ساعاتٍ يومياً، إلى أربع ساعات ونصف الساعة أو خمس ساعات. وأصبح الوقت المخصص للدرس الواحد يتراوح بين أربعين أو خمس وأربعين دقيقة، بدلاً من الساعة الكاملة، كما كان يجري في السابق. والوقت المخصص لراحة التلامذة بين درس وآخر خُفّض بدوره أو أُلغي. وبات التلامذة يذهبون إلى المدرسة بين السابعة والنصف أو الثامنة صباحاً، ويعودون منها بين الواحدة أو الواحدة والنصف، مزودين بالفروض والدروس المكثفة، لتعويض الوقت المقتطع من الدوام المدرسي، والوقت الضائع من العام الدراسي. وهذا النظام يسري في المدارس التي تتبع دواماً واحداً؛ أما المدارس التي تعتمد نظام الدوامين (قبل الظهر وبعده) فقد تميّزت بانخفاض كبير في المستوى التعليمي نتيجة تقليص مواد التعليم إلى أدنى حد ممكن، واعتماد مبادىء هي أبعد ما تكون عن تنمية الشخصية وإعداد التلميذ للحياة.

(١) هذه المبادىء حدّدت في مرات كثيرة بشكل إعتباطي ولا يستند إلى أساس تربوي صحيح.

إن هذه الإجراءات على أنواعها لا يمكن القبول بها من الناحية التربوية. يمكن بسبب الظروف الإستثنائية التسليم بها لمدة معيّنة ومحدودة، شرط التعويض عنها فيما بعد، أما إذا أصبحت سياسة تربوية متّبعة لثلاث عشرة سنة متلاحقة، كما هي الحال عندنا، فالأمر يستدعي النظر وهو الخطر بعينه، ولا حاجة لنا لإجراء الدراسات لتبيان هذا الخطر الذي يتهدّد التعليم ومستواه. لقد تغيّر هذا التعليم نوعياً منذ بداية الحرب، وأصبحت آثاره تدلّ عليه، هنا في لبنان وخارج لبنان، وطلّابنا اليوم يعانون الأمرّين في دراساتهم الجامعية في الخارج، بل في محاولات إنتسابهم وقبولهم في الجامعات، وفي مختلف المعاهد العليا للتعليم.

١ - ٨: علاقة المدرسة والبيئة

لقد تغيّرت العلاقة بين المؤسسة التربوية والبيئة. فقبل الأحداث كانت هذه العلاقة ودّية للغاية وتقوم على الثقة المتبادلة، وكان هم الأهالي ينصبّ على تأمين الظروف الملائمة لتتمكّن المدرسة من تأدية رسالتها على أكمل وجه، لمصلحة التلامذة والأهل والمدرسة في آن. أما اليوم فأصبحت هذه العلاقة عدائية بعض الشيء مع ميلٍ إلى التدخل على نحو سافر في شؤون المدرسة، فالأهل بسبب الإضطراب والشعور بعدم الإستقرار الناتج عن الحرب، وبسبب ارتفاع أكلاف التعليم، أصبحوا يمارسون كل أنواع الضغط على المدرسة وإدارتها. والمنظمات القائمة في الأحياء، على اختلافها، لا تتردّد في التدخّل في كل شأن من شؤون المدرسة، إما مباشرة وإما بالواسطة، ولا تتردّد أيضاً في فرض بعض الإجراءات التي كثيراً ما تكون بعيدة عن القواعد التربوية السليمة.

كل هذا أدّى إلى اختلال الوضع التربوي داخل المدرسة وخارجها، فتدنّى مستوى التعليم واضطر بعض المعلمين أو الأساتذة إلى تغيير أماكن عملهم وانكفأ البعض الآخر إلى حدود اللامبالاة.

وقد أشار بعض المسؤولين عن المؤسّسات التربوية إلى هذا الأمر بكل

مرارة وورد في تقرير لإحدى مديرات المدارس قولها: «تفرض العناصر المسلحة إرادتها على مدرستنا بحيث أصبحنا جميعاً عرضة لمختلف أنواع العنف. نخاف على حياتنا، وحياة التلامذة، بسبب تدخل العناصر المسلحة وقصَر نظرها أحياناً. . . . لا يمكننا إكمال مسيرتنا العلمية. . . وكيف نكملها ضمن هذه الضغوط التي تخنقنا، وهذا الخوف الذي يشل تفكيرنا وأعمالنا، وهذه الحرب التي تستهلكنا؟»

١ - ٩: إنعكاسات الحرب على المكتبات المدرسية والجامعية.

المكتبات جزء من التجهيزات التربوية التي تشكل مصدراً مهماً لتغذية الحياة الفكرية والثقافية للمعلمين والطلاب على السواء. وقد اعتبرها المعلم بطرس البستاني، أحد رواد التربية في القرن التاسع عشر، بمثل أهمية المدرسة، وإحدى الوسائل الأساسية لاكتساب المعرفة.

وقد تعرضت مصادر المعرفة هذه، للعبث والنهب والتخريب في أثناء الحرب. ولن نتطرق هنا إلى المكتبات العامة والخاصة التي أحرقت ونهبت، كالمكتبة الوطنية وغيرها، بل يقتصر بحثنا على المكتبات الجامعية والمدرسية المرتبطة مباشرة بالتعليم، والمكمّلة له، لأنها تؤمن للتلامذة أو الطلاب معينات تربوية ضرورية، لتعميق معارفهم، وتوسيع آفاقها، ورفع مستواهم التعليمي والعلمي.

١ - ٩ - ١: المكتبات المدرسية

إن مختلف المكتبات المدرسية التابعة للمدارس القائمة في بيروت وضواحيها وطرابلس وصيدا وزحلة وجبل لبنان الجنوبي ولبنان الجنوبي تعرضت للنهب والحريق والتخريب، فلا يمكننا تحديد الخسائر التي مُنيت بها بكل دقة. لكن من المؤكد أنها خسرت مئات الكتب التي يصعب تعويضها، بسبب ندرة بعضها، والإرتفاع الكبير الذي طرأ على أسعارها.

إنما نذكر، على سبيل المثال، أن مكتبات المدارس الرسمية، الإبتدائية والمتوسطة، فقدت في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، إثنين وخمسين ألفاً وخمسمائة وأربعة وستين (٥٢٥٦٤) كتاباً[١].

وإذا اعتبرنا هذه الخسارة عيّنة من خسائر المكتبات المدرسية، في التعليم الرسمي خلال السنتين الأوليين من الحرب، فكم تبلغ إذن خسارة مكتبات المدارس الرسمية والخاصة طوال السنوات الثلاث عشرة التي مضت على بداية الحرب؟ من المؤكد أن ذلك كبير وكبير جداً. وقد ساهم فقدان الكتب بصورة غير مباشرة، في تدني مستوى التلامذة التعليمي، إذ حرمهم من مصدر مهم لتغذية فكرهم، وتدعيم ثقافتهم.

١ - ٩ - ٢ : المكتبات الجامعية

تشكّل هذه المكتبات عصب الحياة الجامعية، وتؤمّن البنى المادّية والفنية لمستلزمات البحث العلمي، وتوفّر بشكل يومي ودائم المصدر القديم، والمرجع الحديث، و«الدورية» المتخصّصة. وقد أصابها ما أصاب الجامعات وطلابها وأساتذتها، فهُجّر بعض أساتذتها، والتهمت نيران القذائف بعضها، فأحرقت مئات الكتب والمراجع و«الدوريات»، ودخل بعضها الآخر المسلّحون، فعبثوا بمحتوياتها، وسرقوا كتبها، أو مزّقوها وأتلفوها. وساهم بعض الطلاب في زيادة بؤس هذه المكتبات، إذ شرّعوا لأنفهسم حق تمزيق ما يشاؤون من صفحات الكتب التي يستخدمونها، أو حق امتلاكها فامتنعوا عن إرجاعها متذرّعين بأسباب كثيرة ليس أقلّها الأسباب الأمنية.

ولم تقتصر إنعكاسات الحرب على محتوى المكتبات، بل تعدتها إلى هيكليتها من الداخل، إذ تزعزعت ففقدت الكثير من مقوماتها الفنية والمادية، وأصبحت بالتالي تفتقر إلى الموظفين المتخصصين، وذلك بسبب

(١) راجع مديرية التعليم الإبتدائي، التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط لسنوات ١٩٧٤، ١٩٧٧، ١٩٧٩، بيروت، ١٩٧٩، ص ٧٩ و٨٢ و٨٣.

التهجير، أو إغلاق المعابر بين شطري العاصمة، أو بين المناطق اللبنانية الأخرى، أو الخوف من الخطف الذي أبعد العديد منهم عن مراكز عملهم. ومما يزيد في بؤسها تدني سعر صرف الليرة اللبنانية الذي حرمها القدرة على تعويض الكتب والمراجع التي فقدت، أو اقتناء الكتب العلمية الحديثة، الصادرة عن دور النشر في لبنان والعالم الخارجي. هذا بالإضافة إلى أن البريد، وهو الجسر الذي يربط هذه المكتبات بالعالم الخارجي، يكاد يكون مشلولاً[١].

وهنا نعرض تباعاً وضع بعض المكتبات الجامعية التي تضررت من جراء الحرب، مبتدئين بمكتبات الجامعة اللبنانية، فالجامعة الأميركية، فالجامعة العربية، فجامعة القديس يوسف.

١ - ٩ - ٢ - ١ : مكتبات الجامعة اللبنانية

أنشئت أول مكتبة في الجامعة اللبنانية عام ١٩٥١ وكانت قائمة في المباني التابعة لمعهد المعلمين العالي. وعندما أخذت الجامعة في التوسع وإنشاء المعاهد، توزعت المكتبة المركزية، وأخذ كل معهد أو كلية، الكتب العائدة لاهتماماته، بغية إقامة مكتبته الخاصة. وهكذا أصبح عدد المكتبات في الجامعة اللبنانية مساوياً لعدد الكليات والمعاهد والفروع التابعة لها والتي أنشئت في مختلف المناطق اللبنانية. وهذا التشتت يشكل عائقاً للتطور النوعي والكمي لمكتبات الجامعة، لأن كلفة الصيانة، وتجديد الكتب، واقتناء المصادر الجديدة، مرتفعة جداً، وخاصة بسبب تعدّد المكتبات في الكلية الواحدة.

وكانت مكتبات الجامعة القائمة في بيروت وضاحيتها الجنوبية، وفي صيدا وطرابلس أكثر المكتبات تضرراً. فمكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الواقعة قرب مباني وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، تعرضّت لضرر كبير، عام ١٩٨٦، إبّان المعارك التي دارت بين الميليشيات المتناحرة، للسيطرة على

(١) راجع «تحقيق عن المكتبات الجامعية» قامت به ناجية الحصري في جريدة السفير بتاريخ ١٠ و١٥ و٢٤ شباط ١٩٨٦.

بيروت، إذ دخل إليها المسلحون، فأساؤوا إلى محتوياتها، وأخذوا ما تيسر لهم من الكتب والمراجع.

ومكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية فقدت مئتين وخمسين كتاباً منذ بداية الحرب؛ كما أن مكتبة كلية التربية خسرت كامل محتوياتها عندما قصفها الطيران الإسرائيلي عام ١٩٨٢؛ ونهبت مكتبة كلية الإعلام والتوثيق مراتٍ ثلاثاً: الأولى عام ١٩٧٦ والثانية عام ١٩٨٢ والأخيرة عام ١٩٨٦؛ أما مكتبة كلية العلوم في الضاحية الجنوبية فنهبت كاملةً بين العام ١٩٧٦ والعام ١٩٨٤؛ كما فقدت مكتبة معهد العلوم الإجتماعية في الرملة البيضاء أكثر من ٢٥٪ من كتبها عندما أقامت في مباني المعهد، عائلات مهجّرة منذ العام ١٩٧٥.

بالإضافة إلى الأضرار التي أصابت مكتبات الكليات القائمة في بيروت، يجب ذكر الأضرار التي حَلّت بالمكتبات الجامعية في فروع صيدا إبّان الإجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وفي فروع لبنان الشمالي في أثناء المعارك المتكررة التي دارت فيه بين العام ١٩٨٢ والعام ١٩٨٥.

وقد بلغ مجموع الكتب التي تمّ التأكد من فقدها في مختلف مكتبات الجامعة، خمسة وثلاثين ألفاً ومئتين وخمسين كتاباً، موزعة بالنسبة للكليات كما يلي:

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ٢٠٠٠ كتاب.
كلية الحقوق والعلوم السياسية ٢٥٠ كتاباً.
كلية التربية ١٢٠٠٠ كتاب.
كلية الإعلام والتوثيق ٥٠٠٠ كتاب.
كلية العلوم ١٤٠٠٠ كتاب.
معهد العلوم الإجتماعية ٢٠٠٠ كتاب.

لكن العدد الحقيقي للكتب المفقودة يفوق حتماً العدد المشار إليه أعلاه. هذا باستثناء الدوريات العلمية والأدبية والتاريخية، والأبحاث الجامعية، التي

قام بها الطلاب في أثناء دراستهم، والتي تعتبر هي أيضاً ذات قيمة كبرى.

وتواجه مكتبات الجامعة اللبنانية خطراً مزدوجاً، فمن جهة نهب منها الناهبون على اختلافهم ما شاؤوا، ومن جهة ثانية، لا يحترم الطّلاب تعهّداتهم بالحفاظ على محتويات المكتبة، فيقتنص بعضهم الفرص للعبث بها بشتّى السبل، ولقد بيّنت الإحصاءات التي أجراها بعض المسؤولين عن المكتبات في الجامعة اللبنانية أن نسبة ٢٠٪ من الكتب التي تفقدها المكتبة سنوياً ناتجة من سوء تصرّف قسم لا يستهان به من الطلاّب[١]

١ - ٩ - ٢ - ٢ : مكتبات الجامعة الأميركية

تضم الجامعة الأميركية مكتبة مركزية، وثلاث مكتبات متخصصة، تابعة لكليات الطب، والهندسة، والزراعة والتغذية. وتعرف المكتبة المركزية بمكتبة يافث، وقد تأسست عام ١٨٦١، وتضم نحو ثلاثمئة ألف كتاب، بينما تحتوي المكتبات الثلاث الباقية نحو مئتي ألف كتاب.

لم تتعرض مكتبات الجامعة إلى اجتياح المسلحين، لكنها كانت عرضة للقصف والقنص في بعض الأحيان مما تسبب في إتلاف بعض الكتب. ولو اقتصرت أضرار الحرب على هذا الأمر لكانت قليلة لا تذكر، لكن المسؤولين عن المكتبة لاحظوا أن المكتبة المركزية فقدت، منذ اندلاع الحرب، وحتى نهاية العام ١٩٨٢، عشرة آلاف وثمانمئة وتسعة وثلاثين كتاباً. لقد اختفت هذه الكتب الثمينة والنادرة بصورة هادئة ومدروسة. ولاحظوا أيضاً أن الطلاب يعبثون بالعديد من الكتب، إما بتمزيقها، أو بطلاء المقاطع التي لا تتلاءم مع ذوقهم، واتجاههم الفكري.

ويواجه المسؤولون مشكلة لم يتوصلوا بعد إلى حلها. كيف يمنعون اختفاء الكتب اليومي من المكتبات؟ ما هي الوسائل التي يجب اللجوء إليها لمنع هذا

(١) راجع المصدر السابق.

الأمر؟ لقد حاولوا العديد من الحلول لكنهم لم ينجحوا في إيقاف هذا النزف، الذي تتراوح نسبته بين ١٠ و١٥٪ من الكتب التي يستخدمها روّاد المكتبة.

من جهة ثانية تعاني مكتبات الجامعة نقصاً كبيراً في الجهاز البشري العامل فيها، فلقد تقلص هذا العدد من ستين موظفاً إلى ثلاثين. وسبب ذلك يعود إما لهجرة بعض الموظفين إلى خارج لبنان، وإما لاضطرارهم إلى الإفادة من إجازة مفتوحة، لعدم تمكنهم من الوصول إلى عملهم، بسبب أعمال الخطف أو التهديد، وإما لخطفهم فعلاً أو تصفيتهم جسدياً. وقد يكون الهدف من هذا الموقف العدائي لبعض موظفي مكتبات الجامعة هو التخويف والترهيب، وشلّ العمل، لمنع هذه المكتبات من أداء دورها العلمي.

١ - ٩ - ٢ - ٣: مكتبات الجامعة العربية

بدأ تأسيس المكتبات الأربع القائمة في الجامعة العربية في العام ١٩٦١. وتضم جميعها ما يقارب ربع مليون كتاب. وقد تعرّضت، لوجودها قرب المخيمات الفلسطينية لعدة جولات من العنف والإجتياح، كان آخرها في شهر كانون الثاني من العام ١٩٨٦؛ فبلغ مجموع خسائرها نحو ألف كتاب، هذا عدا الكتب التي عبث بها الطلاب عن طريق تمزيق الصفحات أو طلائها. والخسارة الكبرى التي منيت بها هذه المكتبات، كانت من جراء توقف البريد، الذي منعها من تبادل الدراسات والمجلات والكتب، بينها وبين أكثر من خمسمئة مؤسسة علمية، موزعة في أنحاء مختلفة من العالم.

١ - ٩ - ٢ - ٤: مكتبات جامعة القديس يوسف

تضم جامعة القديس يوسف مكتبة مركزية هي «المكتبة الشرقية»، ومجموعة من المكتبات المتخصصة، على أساس مكتبة واحدة لكل كلية من الكليات التابعة لها.

ومن حسن طالع مكتبات هذه الجامعة، أنها سلمت جزئياً من أضرار الحرب التي دارت في جوارها، باستثناء مكتبة كلية الطب، الواقعة على طريق

الشام، بمحاذاة رأس النبع. وقد تأسست هذه المكتبة عام ١٨٨٢، وكانت تضم نحو ثلاثة وثلاثين ألف مجلد من الكتب العلمية والموسوعات الطبية النادرة، وفي العام ١٩٧٦ أحرقت ونهب ما تبقى منها، على أثر المعارك التي دارت في حرم المعهد، بين الميليشيات المسلحة المتناحرة، وقتل في أثناء المعركة عميد المعهد الذي هرع إليه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه... ومنذ ذلك الحين تهجرت المكتبة والمعهد. ويلاقي المسؤولون اليوم صعوبات كبيرة لتعويض ما فقد.

٢ - إنعكاسات الحرب على التلامذة والطلاب

إذا كانت آثار الحرب على المؤسّسات التربوية قد انعكست تهجيراً، ونهباً، وتدميراً، وانقطاعاً في أيام التدريس، وتعديلاً للمناهج والدوام المدرسي، فانعكاساتها على التلامذة والطلاب لم تكن أقل وطأة وسلبية إذ طالت حياتهم الجسدية والنفسية، وتطوّرهم الكمي والنوعي، وسلوكهم الشخصي والمدرسي.

٢ - ١: إنعكاسات الحرب على الحياة الجسدية والنفسية

تشير الدراسات التي تناولت آثار الحرب على الأطفال في لبنان، إلى أن الحالة الصّحية والنفسية للأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وخمس عشرة سنة، قد ساءت بصورة ملحوظة في أثناء الحرب، لأنهم منذ ثلاث عشرة سنة يعيشون معاناة جسدية ونفسية، وما يرافقها من تدنٍّ في مستوى الوقاية الصحية والسكن، ونقص في الغذاء والماء والكهرباء والخدمات الإجتماعية.

ودلت هذه الدراسات، وبخاصة الدراسة التي قام بها فريق من الجامعة الأميركية في بيروت، بالتعاون مع الجمعية الكويتية لتقدّم الأطفال العرب، عن واقع الأطفال في لبنان خلال الحرب[1]، أن هذه الحرب خلقت حالات من التوتر الجماعي، نتيجة الخسائر البشرية والمادية، والتهجير القسري الجماعي، والنظرة السلبية إلى وقائع الأمور، والتحسّس المباشر بخطر الموت والإعاقة.

(١) راجع - الجامعة الأميركية في بيروت، «واقع الأطفال في لبنان خلال الحرب»، بيروت، ١٩٨٥.

وانعكس ذلك على نموّ الأطفال وتطوّرهم الجسدي والنفسي، سواء أكانوا ضحيّة مباشرة للعنف ومعايشته، أو من خلال الصدمات التي تتعرض لها عائلاتهم. فانعكاسها على الحالة الجسدية بيّن فيما يلي:

١٨٪ من الأطفال عانوا من أمراض حادّة.
٢٣٪ منهم شكوا من أمراض طفيلية في الجهاز الهضمي.
٨٠٪ منهم أصيبوا بمرض الحصبة.
٦٢٪ من الأطفال يعانون من تسوس الأسنان و٤٢٪ من فقر الدم.
واحد من كل عشرة أطفال يعاني من مرض مزمن.
تدنّي مستوى الوقاية الصحّية والتحصين ضد الشلل، والثلاثي والحصبة: ٦٩٪ من الأطفال في العاصمة حصلوا على لقاح الشلل و١١٪ فقط على لقاح الثلاثي و٢٢٪ على لقاح الحصبة.

أما انعكاسها على الحالة النفسية فيتجلّى في أن ٥٨٪ من الأطفال يعانون من مرض ناجم عن الإضطراب النفسي، الذي تسبّبه الحرب، كالخوف والقلق والإكتئاب والسلوك الفوضوي والتبوّل اللاإرادي وفقدان الشهية والأرق[1].

٢ - ٢: إنعكاسات الحرب على السلوك الشخصي والمدرسي

إن تدهور الحالة الجسدية والنفسية للتلامذة له تأثير مباشر على سلوكهم الشخصي والمدرسي. «إن تلامذة اليوم هم غير تلامذة الأمس» هذا ما لا ينفكّ عن ترديده بمرارة معظم العاملين في الشؤون التربوية.

ومما لا شكّ فيه أن القصف المفاجىء خلال اليوم الدراسي، وانفجار العبوات الناسفة أو السيارات المفخّخة، واندلاع الإشتباكات بين المحاربين المتمركزين داخل الأحياء السكنيّة، قد أوقع العديد من القتلى في صفوف التلامذة والطلاب، وأرهبهم وهجّرهم أحياناً. وإن عدد التلامذة والطلّاب الذين سقطوا في أثناء وجودهم في المدرسة، أو على الطريق حين ذهابهم إليها،

(١) راجع «واقع الأطفال في لبنان خلال الحرب» ص ٣١٢.

أو عودتهم منها، كبير جداً ويصعب إحصاؤه. نكتفي أن نذكّر بالثاني من نيسان في العام ١٩٨١، يوم القصف المدمّر الذي فاجأ التلامذة والطلاب في المدارس، وأوقع أكثر من ثمانين قتيلاً بين صفوفهم، بالإضافة إلى مئات الجرحى؛ وآلاف التلامذة والطلاب، الذين أجبروا على تمضية أيام عدة داخل المؤسّسات التربوية، بانتظار الهدوء، للعودة إلى منازلهم.

هذه الأعمال البربرية أرهقت التلامذة والطلاب، وأصابت تفكيرهم، وجعلت أطباعهم تتّسم بالعدوانية والعصبية، وحملتهم أحياناً على تعاطي المخدرات. لقد أظهرت دراسة قام بها «جهاز إحصائي خاص بإحدى الجامعات أن نسبة الذين يتعاطون المخدرات، بين صفوف الطلاب من الجنسين وصلت إلى ٣٧٪ من مجموع الطلاب»[1]. وأظهرت دراسة أخرى جرت في عشرين مدرسة أن ١٧٪ من التلامذة في أربع مدارس و١٢٪ في ست مدارس ثانية، و٨٪ في المدارس العشر الباقية، يتعاطون المخدرات، وفي دراسة أخيرة، جرت في اثنين وثلاثين معهداً وكلية تابعين لخمس جامعات، أن ٢٨٪ من طلاب ستة معاهد و٢٣٪ في سبعة معاهد، و١٨٪ في تسعة معاهد، و١٤٪ في المعاهد العشرة الباقية يتعاطون المخدرات. نتساءل، بعد عرض لمثل هذه الإحصاءات المذهلة، ما هو المستقبل الذي ينتظر وطناً هذه حالة تلامذته وطلّابه، أو بعضهم على الأقل!!

أما النتيجة الطبيعية الأولى لتدهور الأحوال الأمنية المستمر، فكانت إنتقال التلامذة من مؤسّسة تعليمية إلى أخرى، بحثاً عن الأمان. يقول أحد المسؤولين عن واحدة من المدارس اللبنانية: «يتغيّر سنوياً وجه الطلاب في مدرستي كمّاً ونوعاً». قبل الحرب، كان انتقال التلامذة، من مؤسّسة تعليمية إلى مؤسسة ثانية، أمراً نادراً. يدخل التلميذ إلى المدرسة ويستقرّ فيها حتى إنهاء المرحلة التعليمية التي يتابعها. وكان لهذا الإستقرار أثرٌ إيجابيّ على التحصيل

(١) راجع: الدكتور محمد شهاب وآخرون «ظاهرة تعاطي المخدرات في لبنان»، المركز التربوي للبحوث والإنماء، ص، ٩.

العلمي. أما في أثناء الحرب، فالإنتقال من مؤسّسة تعليمية إلى مؤسسة ثانية، أصبح أمراً مألوفاً تفرضه الأحداث الأمنية. فتواتر الإنتقال وتغيير المدارس، سنة بعد سنة، كان له أثر سلبي على الأداء العلمي، وأدى بالتالي إلى الفرز الطائفي في المدارس، بحيث أصبحت تضمّ تلامذة وطلاباً غالبيتهم من لون واحد، وكان لهذا الواقع أثره السلبي على محتوى التربية التي أمست مغلقة على نفسها،وتسبّب في «قوقعة في الفكر الذي فقد حوافزه وإبداعيته، وهي كانت موفورة من ذي قبل بفضل احتكاك الأفكار وسعة الرؤى». يقول أحد الطلاب الذين هُجّروا في خلال العام ١٩٨٣: «كنت أحسّ بغنى فكري، لما كنت هناك في المدرسة، أتحاور مع طلاب من مختلف الطوائف، أما اليوم فأصبح فكري ضيّقاً، لأنه يفتقر إلى الحوار مع أناسٍ آخرين، لا يشاطرونني نفس المشاعر والأفكار».

لقد تقوقع محتوى التعليم وفقد الكثير من جاذبيته في نظر الطلاب والتلامذة. فلم يعودوا ينظرون إليه كقيمة بحد ذاتها، تهدف إلى ترقية الكائن البشري، بل كسلعة شبيهة بالسلع المتداولة في المجتمع. ولا يبذلون الجهد المستمر ليحصلوا على الشهادات بجدارة وكفاءة، بل يلجأون إلى الغش في الإمتحانات لينجحوا. فكانت النتيجة المباشرة لهذا السلوك تدنّي مستوى التعليم. «إن طلاب اليوم لا يملكون المستوى التعليمي والعلمي الذي كان يتمتّع به طلاب الأمس» هذا ما يردّده بدون انقطاع المسؤولون في الجامعات والمعاهد المهنية والتقنية وبعض أرباب العمل، والأهل.

وتغيّر أيضاً سلوك التلامذة والطلاب داخل المؤسّسة التربوية؛ فتلاشت هيبة السلطة، وبات هؤلاء يتصرّفون بوقاحة وعدوانية، ويفرضون إرادتهم على المدرسة في غالب الأحيان. وتترجم عدم احترام السلطة، بعبثٍ في المباني المدرسية وتجهيزاتها، وبخاصة المكتبات فيها، واستيلاء علىبعضهاأحياناً، دون أن يساورهم قلق أو يردعهم وازع.

يقول أحد المحللين السياسيين ما نصه:

«إخترقت الحرب المدارس، فتلاشت الهيبة، وسقطت القوانين والشرائع، وتحوّلت الإرادة الإدارية، أصفاراً طالما ملّها الطلاب، بل طالما شُحنوا بالحقد ضدّها. فلا تربية ولا تعليم بعد اليوم. إنفرطت مهام التربية ولا تكاد تجد في مدرسة بكاملها من يفكّ الحرف. ضحالة مدقعة تطمئن إلى مسدس مرسيّ على خصر، أو انخراط واسع في صفوف الميليشيات المسلحة، يحوّل المدرسة وقود حرب»[1].

٢ - ٣: إنعكاسات الحرب على عدد التلامذة وتطورهم

لم تقتصر أضرار الحرب على حالة التلامذة الجسدية والنفسية وسلوكهم الشخصي والمدرسي، بل تعدّته إلى تطوّرهم الكمي والنوعي. منذ بداية الحرب نلاحظ أن عدد التلامذة والطلاب انخفض من ثمانمئة وتسعة وثلاثين ألفاً وسبعة وعشرين (٨٣٩٠٢٧) عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥، إلى ثمانمئة وثلاثة وثلاثين ألفاً ومئتين وإثنين وثلاثين (٨٣٣٢٣٢) عام ١٩٧٧/ ١٩٧٨، ثم ارتفع في العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، ليعود وينخفض في الأعوام التالية، ويتابع انخفاضه حتى العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧. كان المعدل السنوي لزيادة الطلاب خلال الثلاث عشرة سنة الماضية ٠،٨٪، بينما كان في السنوات التي سبقت الحرب، أكثر من ثلاثة بالمئة. من جهة أخرى، نلاحظ أن عدد التلامذة المنتسبين إلى التعليم العام، كان شبه جامد تقريباً، بينما سجّلت بعض الزيادات في عدد الطلاب المنتسبين إلى التعليم المهني والتقني والتعليم الجامعي، بسبب تدني مستوى الإمتحانات الرسمية لشهادتي الإبتدائية العالية (البريفة)، والبكالوريا في جزئيها الأول والثاني، وارتفاع عدد التلامذة من حملة هذه الشهادات.

لماذا لم يعد عدد الطلاب والتلامذة يتزايد سنوياً بالوتيرة نفسها التي سبقت الحرب؟ يكمن تدنّي وتيرة الزيادة السنوية لعدد الطلاب، في الإنخفاض المستمر لعدد السكان المقيمين، كما أظهرت الدراسات السكانية التي جرت في السنوات الأخيرة. ولكننا لم نقتنع كلياً بهذا التفسير، وحاولنا إيجاد سبب آخر لهذه

(١) راجع الحرب وآثارها النفسية الإجتماعية، جريدة السفير تاريخ ١٩٨٦/٧/٢.

الظاهرة، فافترضنا أن عدد التلامذة والطلاب ينخفض باستمرار، بسبب تخلّف قسم كبير منهم عن المدرسة وذلك لتفاقم الأوضاع الإقتصادية، وازدياد عدد المهجّرين من مناطق إقامتهم الأصلية. لكن، بعد مقارنة معدّلات الإنتساب إلى المدرسة، قبل الحرب وفي أثنائها، المبيّنة في الجدول رقم ٢٩، لاحظنا أن هذه المعدّلات لم تطرأ عليها تعديلات تُذكر وتبرّر هذا الإفتراض. لذلك عدنا وأخذنا بالتفسير الأول لهذه الظاهرة، الذي يذهب إلى أن انخفاض أعداد التلامذة، ناتج بشكل أساسي عن هجرة السكان المقيمين إلى الخارج، وتدّني معدّل الزيادة السنوية الطبيعية للسكّان المقيمين. من غير أن ننسى أيضاً التلامذة الذين خرجوا باكراً إلى سوق العمل بدافع الحاجة الإقتصادية.

لقد قدّرت بعض الدراسات، أن عدد السكان المقيمين، الذين تركوا الأراضي اللبنانية، منذ بداية الحرب حتى آخر شهر أيلول من العام ١٩٨٧ ناهز الستمئة ألف نسمة، أي بمعدل خمسين ألف نسمة في السنة. وانخفض بدوره المعدل الطبيعي للزيادة السنوية للسكان المقيمين من ٣،٣٢ بالمئة إلى ١،٧ بالمئة. فمن الطبيعي إذن أن ينعكس هذا الإنخفاض وهذه الهجرة، على أعداد التلامذة والطلاب، المنتسبين إلى المدارس والمعاهد.

جدول رقم ٢٩ : معدلات الإنتساب المدرسي للتلامذة قبل الحرب وفي أثنائها

الفئة العمرية	قبل الحرب ١٩٧٢ - ١٩٧٣	في أثناء الحرب ١٩٨٤ - ١٩٨٥
أربع وخمس سنوات	٦٨،٦	٧٤،٣
من ست إلى عشر سنوات	٩٣،٧	٨٩،١
من إحدى عشرة سنة إلى أربع عشرة سنة	٨١،٣	٧٢،٦
من خمس عشرة سنة إلى سبع عشرة سنة	٥٨،٣	٥٥،٠

٣ - إنعكاسات الحرب على المعلمين والأساتذة

انعكست الحرب على المعلمين تهجيراً وخطفاً واغتيالاً وقتلاً، وتراجعاً مهنياً ومسلكياً.

لقد اضطُر العديد من المعلمين في القطاع الرسمي والخاص إلى ترك مراكز عملهم الأصلية، والعودة إلى بلداتهم، أو إلى التجمّعات السكنية، التي تمَّ فرزها الطائفي، وأصبحت من لون واحد. بمعنى آخر ترك الجميع مراكز عمله للإلتحاق «بقطيعه»، حسب التعبير الذي أفرزته الحرب. لقد خسر معلمو القطاع الخاص عملهم من جراء التهجير، أما معلمو القطاع الرسمي، فالتحقوا بمراكز عملٍ جديدة، لا تحتاج أصلاً لخدماتهم، بحيث أصبح عددهم فيها يفوق الحاجة. وهناك عدد منهم، لا نعرف حجمه الحقيقي، قد هاجر إلى خارج الأراضي اللبنانية هرباً من الحرب.

أما المعلمون والأساتذة، الذين رفضوا ترك مراكز عملهم، والإلتحاق بالمناطق التي تمَّ فرزها الطائفي، فقد تعرّضوا مراراً للخطف، بهدف إرهابهم، وحملهم على التخلّي عن عملهم. ومن الصعب جداً الحصول على عدد الذين خطفوا خلال هذه الحرب لأنه كبير، ولا يزال بعض المخطوفين منهم محتجزاً كرهينة عند بعض الخاطفين. أضف إلى ذلك خطف بعض الأساتذة في المنطقة التي التجأوا إليها لأسباب لم تتوضّح كلها. وغالباً ما رافقت التصفية الجسدية، خطف بعض المعلمين والأساتذة، هذا عدا الذين اغتيلوا في مراكز عملهم أو في طريقهم إليها، كبعض أساتذة الجامعة اللبنانية والأميركية، وجامعة القديس يوسف، أو كبعض مديري المدارس في طرابلس والضاحية الجنوبية ولبنان الجنوبي. وقد بلغ عدد المعلمين الذين قتلوا بسبب الحرب نحو أربعمائة معلم، وعدد أساتذة الجامعات نحو العشرين[1].

(١) نقابة معلمي المدارس الخاصة في لبنان.

هذا الجو المشحون بالعنف والإرهاب والقلق على المصير، إضافة إلى المعاناة من التدهور المستمر للحالة المعيشية، قاد المعلمين إلى إهمال تثقيفهم المستديم بغية إغناء معارفهم وتحسين تأهيلهم المهني. وانعكس هذا الإهمال تدنياً في نوعية أدائهم التعليمي، مما تُرجم بتدنٍ مماثل لمستوى التعليم لدى التلامذة والطلاب.

أهمل المعلمون تثقيفهم المستديم وقادهم الإهمال، دون أن يعوا، إلى فقدان الكثير من مسلكيتهم المهنية، وانضباطيتهم في العمل، واحترامهم للسلطة، وباتوا يتعاملون معها بشكل غير لائق، لا يعكس أبداً مستواهم العلمي.

٤ ـ خلاصة

قيل إنّ من أهداف الحرب في لبنان تدمير التعليم فيه، عن طريق تدمير عناصره، من مؤسّسات تعليمية وطلّاب وأساتذة وكتب.

وإذا كان هذا هو الهدف غير المعلن للحرب، فقد كادت أن تحققه. إذ دمّرت بعض المؤسسات التعليمية، وأوقعت الأضرار بالبعض الآخر وأقفلت العديد منها. ثم أحدثت إنقطاعاً متواصلاً في السنوات الدراسية مع ما رافقها من تشويه للمناهج والأفكار، ففرزت المؤسسات التعليمية فرزاً طائفياً، كما فرزت السكان المقيمين، فتقوقع الفكر واتّجه نحو التعصّب، بعدما كان يميل إلى التسامح والإنفتاح.

وهي ساهمت مساهمة فعّالة في تدنّي مستوى التعليم، فأغرقت المجتمع بأشباه متعلّمين، مارسوا الغشّ لنيل الشهادة، وفضّلوها على العلم والكفاءة. إغتالت المعلم، هجّرته، خطفته، جرّدته من كرامته حتى الكُفر. وتفنّنت في إضعاف الإدارة التربوية، فتلاشت هيبتها، داخل المدرسة وخارج المؤسسات. كما غيّرت النظرة إلى الكتاب، فصار وسيلة للترفيع، أكثر منه أداة لتوسيع آفاق المعرفة وتعميقها. ومما زاد في بؤس الطّلاب والمعلّمين إفتقارهم إلى هذا الكتاب

بسبب ارتفاع ثمنه، وتعذّر وصوله سالماً، بعدما انعدم انتظام الإتصال مع الخارج.

لقد نجحت الحرب في تدمير العلاقات الداخلية بين عناصر التعليم، ومنعتها من الإتصال بالعالم الخارجي، واستفردتها لتزيدها تعصباً وانغلاقاً، ولتخلق الأجواء المؤاتية لتفشّي الجهل، مصدر جميع الشرور التي تفتك في فئة كبيرة من هذا المجتمع.

ولعلّ أكثر ما يلفت في هذا الأمر، خسارة لبنان لمركزه الثقافي الأول في المنطقة. وهي خسارة يستشعرها المثقّف كما يستشعرها المسؤول، لأن ما بين الإثنين من روابط على هذا الصعيد، لا يمكن وصفه بكلمة. فكم من جامعة أو منارة للفكر جمعت القائد والمثقف إلى مقعد تحصيل واحد، وأوجدت بينهما ما أوجدت من روابط المحبة والخُلق والإنفتاح الفكري.

ولم يقتصر الأمر على المثقفين اللبنانيين فيما بينهم، أو القادة اللبنانيين، بل كان يتناول القادة والمثقفين من لبنانيين وعرب وأجانب. وهذه الجامعة الأميركية في بيروت، خير شاهد على ذلك، وقد حرمتها الحرب سحر اللقاء الحضاري الذي طالما سعت وراءه، فحرمتها متعةً من متعها التاريخية. وهذه حال الجامعة اليسوعية أيضاً وما أوجدته من روابط خيّرة بين الفكر اللبناني، والفكر الأوروبيّ والعالمي، وهذه أيضاً حال الجامعة اللبنانية، وما بذلته من جهد في مغالبة الصعاب، جهدٍ زادته المأساة شرفاً ونبلاً.

وإذا كان هذا وضع الجامعات، فإنه لا ينسينا، رغم كل شيء وضع المدارس والمعاهد، وما كان لها من دور في خلق الإنفتاح على كافة التيارات والأفكار.

وقد أودت الحرب أو كادت أن تودي بهذا الإرث الحضاري الحقيقي، المتمثّل في انفتاح التعليم في لبنان، وعلى اختلاف مستوياته، على كافة الآفاق. وهذا ما يؤكّد مدى الحاجة إلى العمل، وحجم الجهود التي يجب أن تبذل لاستعادة هذا المجد، لعله يكون أنقى وأبقى هذه المرة.

الفصل الرابع

الانفاق التربوي

يحتلّ موضوع الإنفاق التربوي مكانةً عاليةً في عالم الإقتصاد، وتزداد أهميته يوماً بعد يوم، لدى الدول الصناعية، ودول العالم الثالث على حدٍّ سواء. وتأتي هذه الأهمية من القناعة التي ترسّخت لدى الجميع، بأن أعمال التنمية الإقتصادية، تتطلّب إعداداً بشرياً ملائماً، لتتوفّر لها فرص النجاح، وتبلغ الأهداف الموضوعة لها. وهذه القناعة تبيّن مدى ارتباط هذه الأعمال، بشكل أو بآخر، بعالم التربية؛ فالتربية، مع مساهمتها الواضحة بتحريك الإقتصاد الوطني، تهدف، فيما تهدف إليه، إلى إعداد المواطن إعداداً يتلاءم مع متطلّبات التنمية الإقتصادية، وإلى بناء المجتمع وفق طموحات الوطن.

وتتجلّى الأهمية المعطاة للإنفاق التربوي بالمجهود المالي الكبير الذي تبذله جميع الدول؛ ويظهر ذلك في ارتفاع قيمة النفقات التربوية، في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٠، من واحد وخمسين ملياراً ومئتي مليون دولار أميركي، إلى ستمائة وأحد عشر ملياراً ومائة مليون دولار أميركي. وقد بلغ معدّل هذا الإرتفاع السنوي نسبة ١٣،١٪؛ وفي الفترة ذاتها، ارتفعت نسبة هذه النفقات إلى الناتج القومي الإجمالي، من ٢،٣٪ إلى ٤٪ في دول العالم الثالث، ومن ٤٪ إلى ٦،١٪ في الدول الصناعية[1].

نظراً لأهمية هذا الموضوع وموقعه من الإقتصاد الوطني، نرى لزاماً علينا، أن نلقي بعض الأضواء عليه، لندركه في كل أبعاده، خاصة وأن النفقات التربوية قد أصبحت، منذ بداية الثمانينات، من المشاكل الرئيسة التي تواجه التعليم في لبنان، إذ ارتفعت كلفته بالأسعار الجارية بشكل مستمر ومذهل: لقد

(١) راجع: جاك حلاق ـ النفقات التربوية الكلية وكلفة الوحدات التعليمية في البلدان النامية ـ مقال منشور في مجلة التربية الجديدة، عدد ٣١ نيسان ١٩٨٤ ـ ص ١٠ و١١.

ارتفعت قيمة الأقساط المدرسية، وأسعار الكتب، والتجهيزات المدرسية والتربوية، والنقل المدرسي، بصورة لا مثيل لها في تاريخ التعليم في لبنان. وما يزيد في تفاقم المشكلة، غياب الدليل أو المؤشر على توقّف هذا الإرتفاع في المدى القريب، نتيجةً للتدهور اليومي للعملة الوطنية، وما يرافقه من زيادات على أجور العاملين في القطاع التربوي، وعلى المواد والسلع التي يستخدمها هذا القطاع.

لذا يتناول تحليلنا، موضوع الإنفاق التربوي الرسمي، وكلفة الوحدات التربوية فيه، كما يتطرق إلى موضوع الإنفاق في قطاع التعليم الخاص، وكلفة الوحدات التربوية فيه، ومنها خاصة، المؤسسات التربوية التي تقدم سلعة التعليم، والأهالي الذين ينفقون الأموال لتعليم أولادهم.

١ ـ الإنفاق التربوي الرسمي

إن تحليل الإنفاق التربوي وتطوّره عبر الزمن، يساعد على معرفة أهمية التربية، ومكانتها في الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال عدة مؤشرات نذكر منها إثنين:

١ ـ نسبة الإعتمادات المرصدة للتربية إلى مجموع الإعتمادات المرصدة في الموازنة العامة.

٢ ـ نسبة الإنفاق على التربية إلى الناتج المحلي القائم.

١ - ١: نسبة الإعتمادات المرصدة للتربية إلى مجموع الإعتمادات المرصدة في الموازنة العامة:

تقع موازنة وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة في الباب التاسع من الموازنة العامة. ويستدلّ من الإحصاءات المتوافرة، أن الإعتمادات المرصدة، قد ارتفعت من مايتين وواحد وسبعين مليون ليرة، /٢٧١،٠٠٠،٠٠٠/، عام ١٩٧٤ إلى ثلاثة مليارات ومئة وإثنين وتسعين مليون ليرة لبنانية،

/٣،١٩٢،٠٠٠،٠٠٠/، عام ١٩٨٧، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ٢١٪، وإذا اعتبرنا عام ١٩٧٤ أساساً لتطوّر هذه الموازنة، تبيّن لنا، أن الإعتمادات تضاعفت، خلال هذه الفترة الزمنية، إثنتي عشرة مرة تقريباً (١١،٧)، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٣٠.

أما نسبة الإعتمادات المرصدة في موازنة وزارة التربية الوطنية إلى

جدول رقم ٣٠: تطوّر موازنة وزارة التربية بالنسبة إلى الموازنة العامة وبالأسعار الجارية (بآلاف الليرات اللبنانية)

السنة	الموازنة العامة ل.ل.	موازنة التربية الوطنية ل.ل.	نسبة موازنة التربية من الموازنة العامة٪
١٩٧٤	١٢٢٥٠٠٠	٢٧١٠٠٠	٢٢،١
١٩٧٥	١٦٣٦٨٠٠	٢٦٣٥٠٠	١٦،٢
١٩٧٦	١٧١٦٥٠٠	٢٧٩٣٠٠	١٦،٣
١٩٧٧	١٦٦١٤٠٠	٢٨٨٢٠٠	١٧،٣
١٩٧٨	٢٢٦٠٠٠٠	٤٣٣٥٠٠	١٩،٢
١٩٧٩	٢٨٠٦٠٠٠	٥٣٦٥٠٠	١٩،١
١٩٨٠	٣٨٦٩٠٠٠	٥١٠٨٠٠	١٣،١
١٩٨١	٤٤٨٩٠٠٠	٧١٣٧٠٠	١٦،٠
١٩٨٢	٦٣٠٠٠٠٠	٩٨٠٨٠٠	١٦،٠
١٩٨٣	٨٦١٠٠٠٠	١١٨٨٧٠٠	١٤،٠
١٩٨٤	٩٩١٢٧٠٠	١٦١٥٦٠٠	١٦،٢
١٩٨٥	٩٧٤٥٧٠٠	١٦٣٩٥٠٠	١٦،٨
١٩٨٦	١٧٩٧٣٠٠٠	٢١٦٣٠٠٠	١٢،١
١٩٨٧	٢٧٢٥٠٠٠٠	٣١٩٢٠٠٠	١١،٧

المصدر: الموازنات العامة.

الإعتمادات المرصدة في الموازنة العامة، فقد تراوحت بين ٢٢،١٪ عام ١٩٧٤، و١١،٧٪ عام ١٩٨٧، وتأتي هذه النسبة مباشرةً بعد بند الدين العام وموازنة وزارة الدفاع الوطني، التي تمثّل أكبر نسبة للإعتمادات المرصدة، خلال الفترة الزمنية ذاتها.

وتقسم موازنة وزارة التربية الوطنية إلى ثلاثة أجزاء: يضمّ الجزء الأول النفقات الإدارية المتكرّرة، (مخصّصات، رواتب وأجور، لوازم إدارية، صيانة. مساهمات ومساعدات ترتدي طابع الإستمرار...)، ويتضمّن الجزء الثاني نفقات التجهيز السنوية، أما الجزء الثالث فيشتمل على نفقات التجهيز لعدة سنوات،التي تتقرر عن طريق قوانين برامج مستقلة (Lois Programmes)، وبمعنى آخر يتناول الجزء الأول إعتمادات التشغيل، أما الجزءان الثاني والثالث فيتناولان الإعتمادات الترسملية.

ولدى مراجعة موازنات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، بين العام ١٩٧٤ والعام ١٩٨٧، يتبيّن لنا، أن اعتمادات التشغيل تفوق بكثير الإعتمادات الترسملية، إذ تراوحت نسبتها في السنوات الأخيرة بين ٩٥٪ و٩٩٪ من مجموع الإعتمادات المرصدة في الموازنة. وهذا يدلّ على أن موازنة وزارة التربية الوطنية، أصبحت، في المدة الأخيرة، موازنة للتشغيل تسعى لتأمين النفقات الجارية، ولا تعير النفقات الترسملية، إهتماماً يذكر، رغم الحاجة الملحّة إلى مثل هذه النفقات، لإصلاح شبكة المدارس والمعاهد وتحسينها، وتوسيعها، وتجهيزها تجهيزاً ملائماً، يجاري التطوّرات الحاصلة في القطاع التربوي.

وغني عن البيان، أن الإعتمادات المرصدة في موازنة وزارة التربية الوطنية، لا تعدو كونها مجرّد حدود قصوى للإنفاق على التربية، لأن هذا الأخير هو، بحسب السنوات المتلاحقة، إما أدنى من الإعتمادات المرصدة، أو أكبر منها. لذلك، إذا أردنا أن نعرف النفقات الفعلية، علينا مراجعة قطع حسابات موازنة وزارة التربية الوطنية. لكن، لا تتوافر معلومات عن قطع الحسابات لجميع السنوات الممتدّة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٧، إلّا أن نسبة النفقات الفعلية

المصروفة في السنوات التي يتوافر عنها قطع حساب، تبدو مرتفعة جداً، وهي بحدود ٩٧٪ من الإعتمادات المرصدة في الموازنة، وهذا يدلّ على القدرة الإنفاقية لهذه الوزارة، ذلك أن معظم نفقاتها تصرف للتشغيل.

١ - ٢ : نسبة الإنفاق على التربية إلى الناتج المحلي القائم

إذا راجعنا الإنفاق الرسمي على التربية، نلاحظ أن نسبة الإعتمادات

جدول رقم ٣١: نسبة إعتمادات موازنة وزارة التربية الوطنية إلى الناتج المحلي القائم (بملايين الليرات وبالأسعار الجارية)

السنة / الإعتمادات	إعتمادات موازنة وزارة التربية	الناتج المحلي القائم بالأسعار الجارية	نسبة الإعتمادات إلى الناتج المحلي القائم
١٩٧٤	٢٧١	٨١٢٧	٣،٣
١٩٧٥	٢٦٣	٨٢١١	٣،٢
١٩٧٦	٢٧٩	٦٠٥١	٤،٦
١٩٧٧	٢٨٨	١٠١٨٢	٢،٨
١٩٧٨	٤٣٣	١١٤١١	٣،٨
١٩٧٩	٥٣٦	١٤٥٨٢	٣،٧
١٩٨٠	٥١٠	١٨٩٧٩	٢،٧
١٩٨١	٧١٣	٢٢٥٧٨	٣،١
١٩٨٢	٩٨٠	٢٤٢٨٦	٤،٠
١٩٨٣	١١٨٨	٢٦٥٣١	٤،٥
١٩٨٤	١٦١٥	٣١٧٥٧	٥،١
١٩٨٥	١٦٣٩	٤٨٢٦٧	٣،٤
١٩٨٦	٢١٦٣	(-)	(-)
١٩٨٧	٣١٩٢	(-)	(-)

المرصدة في الموازنة، إلى الناتج المحلي القائم، قد تطوّرت من ١،٨٪ عام ١٩٦٤ إلى ٣،٣٪ عشية بدء الحرب اللبنانية؛ ومنذ ذلك الحين تراوحت هذه النسبة بين ٢،٧٪ كحد أدنى، و١،٥٪ كحد أقصى، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٣١.

ومن خلال تفحّص معدّلات الزيادة السنوية للإعتمادات المرصدة بين العام ١٩٧٤ والعام ١٩٨٥، يتبيّن لنا أن هذا المعدّل قد ارتفع بنسبة ١٧،٨٪ مقابل ١٧،٦٪ لمعدّل الزيادة السنوي للناتج المحلي القائم بالأسعار الجارية، وهذا يدل على أن الإنفاق التربوي زاد خلال هذه الفترة بنسبة زيادة الناتج المحلي القائم.

١ - ٣: تحليل الإنفاق التربوي

هناك هدفان رئيسان للإنفاق التربوي:

- تأمين التشغيل اليومي والمنتظم لنظام التعليم، وهو يعرف بالإنفاق للتشغيل.

- تكوين زيادة الرأسمال المخصّص للتربية أو استبداله، وهو ما يسمّى بالإنفاق الترسملي.

١ - ٣ - ١: الإنفاق للتشغيل

ينطبق هذا الإنفاق على النفقات العادية، أو الجارية، التي تتكرّر كل سنة. وينتج عنه إنخفاض في حجم الموجودات التي يحوزها الأفراد والمؤسّسات (الرواتب، الأجور، الصيانة...)

أمّا الإعتمادات المخصّصة لهذا الإنفاق فتقع في الجزء الأول من الموازنة، ويستدلّ من موازنة وزارة التربية الوطنية لعام ١٩٨٧، أن الإعتمادات المخصّصة للتشغيل، تشكل نحو ٩٩٪ من مجموع الإعتمادات، وقد ارتفعت خلال الثمانينات بمعدل سنوي قدره ٣١،٥٪؛ وتعزى هذه الزيادة بصورة رئيسة إلى

ارتفاع عدد العاملين في القطاع التربوي، وإلى ارتفاع مستوى الرواتب والأجور في هذا القطاع، وإلى تضخّم حجم التحويلات (أي المساهمات والمساعدات) التي تضاعفت أكثر من مرة في السنوات الأخيرة.

أما تصنيف هذا الإنفاق بحسب الوحدات الإدارية العاملة في وزارة التربية الوطنية، فهو مبيّن في الجدول رقم ٣٢، حيث نلاحظ أن المديرية العامة للتربية الوطنية تستأثر بثلاثة أرباع النفقات تقريباً، أي بنسبة ٧٤،٣٪، وتليها المصلحة الإدارية المشتركة بنسبة ١٧،٦٪ فالمديرية العامة للتعليم المهني والتقني بنسبة ٤،٨٪.

جدول رقم ٣٢: تطوّر نسب الإعتمادات المرصدة في موازنة وزارة التربية حسب الوحدات الإدارية

الوحدة / السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٧
المديرية العامة للتربية الوطنية	٧٣،٨	٧٦،٠	٧٤،٨	٧٤،٣
المصلحة الإدارية المشتركة	١٨،٠	١٤،٦	١٦،٩	١٧،٦
المديرية العامة للتعليم المهني والتقني	٥،٨	٦،٣	٥،٥	٤،٨
المديرية العامة للشباب والرياضة	٢،٢	٢،٦	٢،٤	٢،٤
المعهد الموسيقي الوطني	٠،٢	٠،٥	٠،٤	٠،٩
المجموع	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠

وأما بالنسبة لتصنيفه بحسب الوظيفة، فنلاحظ أن الرواتب والأجور تستأثر سنوياً، بثلثي موازنة وزارة التربية الوطنية، والمساهمات بالربع تقريباً، والمصاريف الإدارية والصيانة بالقسم الباقي. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ارتفاع نسبة المساهمات، وهي البند المخصّص لدعم التعليم الخاص المجاني، وموازنتي الجامعة اللبنانية، والمركز التربوي للبحوث والإنماء؛ ومن المتوقّع أن تزيد نسبتها

في السنوات المقبلة، بعدأن تبنّت الدولة سياسة دعم التعليم الخاص، عن طريق المساهمة في الأقساط المدرسية، وذلك بتخصيص مبلغ ملياري ليرة لبنانية لهذه الغاية، للعام الدراسي ١٩٨٧ - ١٩٨٨.

١ - ٣ - ٢: الإنفاق الترسملي:

خلافاً لإنفاق التشغيل، فالإنفاق الترسملي لا يحدث إنخفاضاً في حجم الموجودات، بل تغييراً في شكلها - وتقع الإعتمادات المرصدة له في الجزءين الثاني والثالث، بحيث يتناول الجزءالثاني التجهيزات، والثالث الإنشاءات.

فالإعتمادات المخصّصة للتجهيزات ارتفعت قيمتها خلال سنوات الحرب، بسبب سرقة قسم كبير من تجهيزات المدارس الرسمية أو تلفها. فبعدما كانت هذه القيمة لا تتعدّى المليوني ليرة لبنانية في السنوات السابقة للحرب، أصبحت عشرة ملايين ليرة لبنانية في كل سنة من السنوات اللاحقة لها. أما بالنسبة للإعتمادات المخصّصة للإنشاءات المدرسية فقد توقّفت، منذ بداية الأحداث، في التعليم العام، والتعليم الجامعي، واستمرّت ضئيلة جداً في التعليم المهني والتقني، حيث بلغت قيمتها مليوناً وخمسمائة ألف ليرة لبنانية /١٥٠٠٠٠٠/. على أن الأموال المخصّصة للإنشاءات أصبحت منذ بداية الحرب اللبنانية ترصد في برامج الخطط التي يضعها مجلس الإنماء والإعمار، المسؤول عن برامج التعمير، وقد رُصد لوزارة التربية الوطنية ضمن برامج هذا المجلس مبلغ مليارين وثلاثين مليوناً وستمائة ألف ليرة لبنانية /٢٠٣٠٦٠٠٠٠٠/، لكن لم يُصرف من هذا المبلغ حتى تاريخه سوى تسعة عشر مليوناً وخمسماية ألف ليرة لبنانية /١٩٥٠٠٠٠٠/.

١ - ٤: الأكلاف الأفرادية في التعليم الرسمي

نعني هنا بالأكلاف الإفرادية كلفة التلميذ الواحد في مختلف أنواع التعليم. وتجدر الإشارة إلى أن تزايد حجم الإعتمادات المرصدة سنوياً لوزارة التربية الوطنية،يدلّ ليس فقط على تزايد الطلب على التعليم، بل أيضاً على إرتفاع أكلاف تعليم التلميذ الواحد.

وها نحن نستعرض تباعاً الأكلاف الإفرادية للتلامذة في التعليم العام، والتعليم المهني والتقني، والتعليم الجامعي. وقبل المباشرة بهذا العمل نشير، إلى أن المعطيات الإحصائية التي تمكّننا من تقدير هذه الأكلاف قد جُمعت من المصادر الرسمية، وبخاصة من وزارة التربية الوطنية، وهي تتناول العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧؛ وقد أُخذت بالإعتبار لدى تقديرها العناصر التالية:

- الرواتب والأجور.
- التعويضات على إختلاف أنواعها ومصادرها.
- الإنارة والتدفئة والماء والهاتف.
- صيانة التجهيزات والإنشاءات.
- الأدوات والمواد واللوازم المختلفة.
- النقل والإنتقال والمحروقات السائلة.

وقد استثنينا في حساب هذه الأكلاف المصاريف المشتركة التي تنفقها بعض الدوائر الرسمية الأخرى على التربية، أمثال التفتيش التربوي، وتعاونية موظفي الدولة، ومجلس الخدمة المدنية، ووزارة الأشغال العامة، لصعوبة تقدير هذه النفقات في الظروف الراهنة. وفي حال احتساب هذه النفقات فإن الأكلاف الإفرادية سترتفع حتماً، لكن ارتفاعها لن يؤثر على هذه النتيجة لأنه لن يكون ذا شأن يذكر.

١ - ٤ - ١: الأكلاف الإفرادية في التعليم العام

بلغت الكلفة السنوية لتعليم التلميذ الواحد في المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة في العام ١٩٨٦/ ١٩٨٧ سبعة آلاف وإحدى وثلاثين ليرة لبنانية /٧٠٣١/، وفي المدارس الثانوية ثمانية آلاف وأربعماية وتسعاً وثمانين ليرة لبنانية /٨٤٨٩/. وقد كانت هذه الكلفة في بداية الثمانينات ألفاً وماية وإحدى وعشرين ليرة لبنانية /١١٢١/ في المدارس الأولى، وألفاً وأربعماية وثماني وسبعين ليرة لبنانية /١٤٧٨/ في المدارس الثانية، وارتفعت في العام ١٩٨٢/ ١٩٨٣ إلى ألف وتسعماية وأربع وثمانين ليرة لبنانية /١٩٨٤/ في الأولى، وألفين وستماية

وست عشرة ليرة لبنانية في الثانية، كما هو مبين في الجدول رقم ٣٣.

جدول رقم ٣٣: تطوّر كلفة تعليم التلميذ الواحد في المدارس الرسمية بين العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ والعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧

السنة الدراسية / المدرسة	١٩٧٩/ ١٩٨٠	١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٩٨٦/ ١٩٨٧
المدارس الإبتدائية والمتوسطة	١١٢١ل.ل.	١٩٨٤ل.ل.	٧٠٣١ل.ل.
المدارس الثانوية	١٤٧٨ل.ل.	٢٦١٦ل.ل.	٨٤٨٩ل.ل.

وقد بلغ معدّل الزيادة السنوي في المدارس الإبتدائية والمتوسطة ٣٠٪، أما في المدارس الثانوية فكان ٢٨٪. والسبب في كل ذلك يعود إلى الزيادات التي طرأت على أجور المعلمين، وانخفاض معدّل التلامذة للمعلم الواحد، وارتفاع كلفة الإنارة والتدفئة، وصيانة التجهيزات والمنشآت، والأدوات والمواد واللوازم المختلفة، والنقل والإنتقال والمحروقات السائلة.

١ - ٤ - ٢: الأكلاف الإفرادية في التعليم المهني والتقني

بلغت الكلفة السنوية لتعليم الطالب الواحد، في التعليم المهني والتقني الرسمي في العام ١٩٨٦ - ١٩٨٧، ثمانية عشر ألفاً وخمسماية وثمانين ليرة لبنانية /١٨٥٨٠/؛ وكانت هذه الكلفة في العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ ثلاثة آلاف وثمانمئة وسبعاً وتسعين ليرة لبنانية (٣٨٩٧)، ثم ارتفعت في العام ١٩٨٢/ ١٩٨٣ إلى ستة آلاف وثمانمئة وتسعين ليرة لبنانية /٦٨٩٠/. وقد بلغ المعدّل السنوي للزيادة ٢٥٪. أما سبب هذا الإرتفاع فيعود إلى الزيادات التي طرأت على أجور الأساتذة، وارتفاع كلفة الصيانة والأدوات والمواد واللوازم والتدفئة وغيرها...

١ - ٤ - ٣: الأكلاف الإفرادية في التعليم الجامعي

إن الكلفة السنويّة لتعليم الطالب في الجامعة اللبنانية تختلف من كلية إلى أخرى، فهي مرتفعة في الكليات العلمية، ومنخفضة في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والحقوق والعلوم السياسية والإدارية. ولم تتوفر لنا المعطيات الكافية

لحساب هذه الكلفة على مستوى الكليات والمعاهد، إنما نعتقد أنها بلغت على مستوى الجامعة حدود العشرة آلاف ليرة لبنانية للطالب الواحد. وقد كانت هذه الكلفة ألفاً وتسعماية وثمانين ليرة لبنانية /١٩٨٠/ عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ ثم ارتفعت إلى أربعة آلاف ليرة لبنانية في العام ١٩٨٢/ ١٩٨٣.

١ - ٤ - ٤: خلاصة

يدلّ تطوّر الإعتمادات التي ترصدها الدولة لوزارة التربية الوطنية على اهتمامها بتنمية هذا القطاع وتطويره، وقد أصبح هذا القطاع، مع الأيام، يستنفد ما يقارب سدس الموازنة، وأكثر من أربعة بالمئة من الناتج المحلي القائم.

لكن، رغم رصد هذه الإعتمادات الكبيرة، فإن التعليم الرسمي، بفروعه الثلاثة، لا يزال دون الآمال المعقودة عليه، فهو بحاجة ماسة إلى تحديث شبكات مؤسساته، وتجهيزها بشكلٍ يتلاءم والتطوّر التربوي الحاصل في العالم، خاصةً لجهة إنشاء المؤسسات الهادفة إلى تطوير العلوم التطبيقية والتقنية.

٢ - الإنفاق التربوي الخاص

يساهم القطاع الخاص، إلى جانب القطاع الرسمي، في الإنفاق التربوي، وتظهر مساهمته في صورتين:

١ - الإنفاق داخل المدرسة حيث تُدفع الأقساط المدرسية، وقيمة الكتب واللوازم والرسوم، في المؤسّسات التعليمية التابعة للتعليم العام، والتعليم المهني والتقني، والتعليم الجامعي.

٢ - الإنفاق خارج المدرسة حيث تُدفع أجور نقل التلامذة والطلاب الذين ينتسبون إلى سائر مؤسّسات التعليم في لبنان.

ما هو مدى مساهمة هذا القطاع في الإنفاق التربوي، داخل المدرسة

وخارجها؟ وما هي نسبة هذا الإنفاق إلى الإنفاق التربوي في المدارس الرسمية، وإلى الناتج المحلي القائم؟

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، لا بدّ من التذكير بدراستين عن موازنة الأسرة، تبيّنان أهمية هذا الإنفاق وتطوّره عبر الزمن، لقد أظهرت الدراسة الأولى التي وضعتها مديرية الإحصاء المركزي، في منتصف الستّينات، أن متوسّط ما تنفقه الأسرة سنوياً، على التربية النظامية وغير النظامية، بلغ ٨٦،٥٪ من مجموع إنفاقها السنوي، أي ما يوازي ٥٪ من الناتج المحلي القائم، و٦٠٪ من مجموع الإنفاق على التربية، مقابل ٤٠٪ للقطاع الرسمي. وبيّنت الدراسة الثانية التي وضعها الإتحاد العمّالي العام، في منتصف الثمانينات، أن متوسّط ما تنفقه الأسرة سنوياً على التربية، بلغ ٦،٢٧٪ من مجموع إنفاقها السنوي، أي ما يوازي ٨،٢٪ من الناتج المحلي القائم، و٦٥٪ من مجموع الإنفاق التربوي، مقابل ٣٥٪ للقطاع الرسمي. ويعني هذا أن مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق التربوي، قد عرفت إرتفاعاً في الحجم والنسبة بالقياس إلى الناتج المحلي القائم والإنفاق الرسمي، وأصبحت تشكل عبئاً على موازنة الأسرة، مما حمل هذا القطاع على مطالبة الدولة، من خلال لجان الأهل في المدارس والنقابات العمالية، بزيادة مساهمتها في الإنفاق التربوي، الذي أصبح يفوق طاقاته المادية. وقد استجابت الدولة لهذه المطالب، في نهاية العام ١٩٨٧، حين أقرّت اللجان النيابية بعض مشاريع القوانين، لدعم التعليم الرسمي والخاص، وتخفيف أعباء التعليم عن كاهل الأهالي. ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن ما ذكر عن إنفاق الأسر على التعليم، لا يتناول سوى الإنفاق داخل المدرسة. وإذا أضفنا إليه الإنفاق خارج المدرسة، الذي يتناول أساساً دفع تكاليف النقل المدرسي، لثلثي الطلاب والتلامذة، الذين ينتسبون إلى المؤسّسات التربوية، أصبحت مساهمة القطاع الخاص تمثّل ما يقارب تسعة بالمئة من إنفاق الأسرة السنوي، وأكثر من عشرة بالمئة من الناتج المحلي القائم، وبين ٧٠٪ و٧٥٪ من الإنفاق الإجمالي على التربية.

وتحملنا أهمية هذا الموضوع على دراسة الأكلاف الإفرادية، التي يتكبّدها

الأهالي، لتعليم أولادهم في المؤسسات الرسمية والخاصة، لنتمكّن من تقدير قيمة إنفاقهم الإجمالي على التربية. أو بتعبير آخر كم ينفق الأهالي على تعليم التلميذ الواحد في مختلف أنواع التعليم ومراحله؟

إن إجراء مثل هذه الدراسة، لمعرفة الأكلاف الإفرادية، للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧، في مختلف أنحاء لبنان، يبدو شبه مستحيل في ظل الظروف الراهنة، ولكننا نستعيض عنها بدراسة مماثلة أجريناها في العام الدراسي ١٩٨٤/ ١٩٨٥، لأنها ستساعدنا على معرفة تفاصيل بنود هذا الإنفاق، وتقدير قيمته للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧، بعد إضافة زيادة مؤشر الأسعار عليه في الفترة الواقعة بين العام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ والعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧.

٢ - ١: الأكلاف الإفرادية في التعليم

٢ - ١ - ١: العيّنة

نثبت هنا دراسة للأكلاف الإفرادية في التعليم أجريناها في العام الدراسي ١٩٨٤/ ١٩٨٥. وقد تناولت هذه الدراسة عيّنة من التلامذة والطلاب، بلغ عددهم ألفين وتسعماية وتسعة وثمانين /٢٩٨٩/، منهم ألفان وأربعماية وسبعة وعشرون تلميذاً /٢٤٢٧/ في التعليم العام، ومئتان وإثنان وستون طالباً

جدول رقم ٣٤: توزّع عينة التلامذة في التعليم العام بحسب قطاع التعليم والمراحل التعليمية

قطاع التعليم / المراحل التعليمية	رسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	المجموع
ما قبل الإبتدائية	٢	٢١	٣٤٩	٣٧٢
الإبتدائية	٣٨	١٠٣	٧٦٠	٩٠١
المتوسطة	١١٦	–	٦٢١	٧٣٧
الثانوية	١٢٣	–	٢٩٤	٤١٧
المجموع	٢٧٩	١٢٤	٢٠٢٤	٢٤٢٧

/٢٦٢/ في التعليم المهني والتقني، وثلاثماية طالب في التعليم الجامعي.

وقد تناولت عيّنة التلامذة في التعليم العام، القطاع التعليمي ومراحله، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٣٤. وتمّ إختيار العيّنة بهذا الشكل، للوصول إلى أكبر عدد ممكن من التلامذة الذين ينتسبون إلى المدارس الخاصة غير المجّانية، حيث الإنفاق على التعليم شديد التنوّع، بحسب حجم المدارس وإداراتها ومواقعها الجغرافية.

وتناولت عيّنة الطلاب في التعليم المهني والتقني ثمانية عشر طالباً /١٨/ في القطاع الرسمي، ومئتين وأربعة وأربعين طالباً في القطاع الخاص /٢٤٤/ توزّع جميعهم، بحسب السنوات الدراسية، كما يلي:

٤٠٪ في السنة الأولى.
٣٥٪ في السنة الثانية.
٢٥٪ في السنة الثالثة.

وروعي أيضاً توزّعهم بحسب الإختصاصات المهنية والفنية التي يتابعون

جدول رقم ٣٥: توزع عيّنة طلاب التعليم المهني والتقني بحسب القطاع التعليمي والسنة الدراسية والاختصاص.

قطاع التعليم	هندسة ورسم	تكنولوجيا	تجارة ومحاسبة وأمانة سر	ميكانيك وكهرباء	الكترونيك	مختلف	مجموع	السنة الدراسية			
								اولى	ثانية	ثالثة	مجموع
رسمي	-	-	١٦	٢	-	-	١٨	٦	٧	٥	١٨
خاص	٤٣	٤٥	١٠٤	١٠	٤	٣٨	٢٤٤	٩٨	٨٦	٦٠	٢٤٤
مجموع	٤٣	٤٥	١٢٠	١٢	٤	٣٨	٢٦٢	١٠٤	٩٣	٦٥	٢٦٢

الدراسة فيها، فكانت نسبة الطلاب الذين يتابعون إختصاصات التجارة والمحاسبة وأمانة السر ٤٥٪، ونسبة الذين يتابعون إختصاصات التكنولوجيا ١٧٪، والهندسة والرسم ١٦٪، والكهرباء والميكانيك والإلكترونيك وغيرها ٢٢٪، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٣٥.

أما عيّنة طلاب التعليم العالي، فقد تناولت ستين طالباً من الجامعة اللبنانية، ومئتين وأربعين طالباً من ثلاث جامعات خاصة، وروعي لدى إختيارهم، الكلية التي ينتسبون إليها والسنة الدراسية التي يتابعون التعليم فيها، كما هو مبين في الجدول رقم ٣٦.

وقد تمَّ ملء الإستمارات العائدة لتلامذة التعليم العام داخل الأحياء والشوارع والبلدات التي يقيمون فيها، من خلال زيارات محلية لأسرهم. أما الإستمارات العائدة لطلاب التعليم المهني والتقني والتعليم العالي، فقد تم ملؤها داخل المعاهد والكليات، بواسطة زيارات محلّية إليها، لالتقاء الطلاب واستجوابهم.

وقد قام بهذه الزيارات، التي تناولت الأسر والمعاهد التقنية والفنية والجامعات، محقّقون مختصّون، اختيروا خصّيصاً لهذا العمل، ودُرّبوا عليه، ووُزّعوا جغرافياً بحسب مقتضيات العمل، ونُظّموا ضمن فريق خاص، أشرف على عملهم فريق مركزي، تابع أعمالهم، وذلّل المصاعب التي اعترضتهم. وبعد الإنتهاء من ملء الإستمارات، دُقّقت ورُمّزت، لاستخراج النتائج، التي نثبت أبرزها في ما يلي:

٢ - ١ - ٢ الأكلاف الإفرادية في التعليم العام

٢ - ١ - ٢ - ١ متوسّط إنفاق الأهلين على تعليم التلميذ الواحد في المدارس الرسمية

بلغ متوسّط إنفاق الأهلين، على تعليم التلميذ الواحد في المدارس الرسمية، ما يلي:

جدول رقم ٣٦: عينة الطلاب في التعليم العالي

الجامعة	معهد الفنون	كلية الهندسة	كلية العلوم	إدارة الأعمال والمحاسبة	آداب وعلوم إنسانية	حقوق وعلوم سياسية	علوم اقتصادية	كلية الطب	كلية التمريض	كلية الزراعة	كلية الآداب	السنة الدراسية	مجموع	
الجامعة اللبنانية	١٠	٧	١٦	١	٢١	٥	١	٢٦	٣	٥	٣	١	٧	٦٠
جامعة القديس يوسف	-	٣١	-	٨	٢١	١	٨	٤	-	-	٣	٢	-	١٠٠
الجامعة الأميركية	-	٢٠	١١	١٤	١٣	١	٨	٣	٣	-	٢	٣	٢	٧٠
جامعة الروح القدس	١٩	-	-	١٧	٣١	-	-	-	-	-	-	٤	١	٧٠
المجموع	٢٩	٥٨	٢٧	٤٠	٨٦	٦	٨	٣٥	٣	٥	٣	٢	١٦	٣٠٠

خمسمائة ليرة لبنانية /٥٠٠/ في المرحلة ما قبل الإبتدائية.
سبعمائة وخمسون ليرة لبنانية /٧٥٠/ في المرحلة الإبتدائية.
ألف ومئة وإحدى وستون ليرة لبنانية /١١٦١/ في المرحلة المتوسطة.
ألف وثلاثمائة وثلاث وعشرون ليرة لبنانية /١٣٢٣/ في المرحلة الثانوية.

ويتناول هذا الإنفاق، رسم التسجيل في المدرسة، وثمن القرطاسية، واللوازم المدرسية، والكتب المدرسية، وبعض الرسوم الأخرى كاللباس الرياضي والمدرسي والمختبر والتدفئة...

أما رسم التسجيل فيمثّل إجمالاً ١٤٪ من مجموع الإنفاق داخل المدرسة، وثمن الكتب والقرطاسية واللوازم المدرسية يشكّل ٥٤٪، وسائر الرسوم تمثّل ٣٢٪ كما هو مبين في الجدول رقم ٣٧. والجدير بالملاحظة هنا، أن المدارس الرسمية، لا تستوفي أقساطاً مدرسية، لأن أعباء التعليم فيها، تقع على كاهل الدولة، التي تديرها مباشرة بواسطة دوائر التربية الإقليمية، والمديرين الذين يتولّون إدارة هذه المدارس.

ومن الملاحظ أيضاً، أن هذه الكلفة ترتفع تدريجاً، من المرحلة ما قبل الإبتدائية، إلى المرحلة الإبتدائية، فالمتوسطة، فالثانوية، وقد بلغت نسبة هذا الإرتفاع ٥٠٪ بين المرحلتين ما قبل الإبتدائية والإبتدائية، و٥٤٪ بين المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة، و١٤٪ بين المرحلتين المتوسطة والثانوية. وتأتي أسباب هذا الإرتفاع التدريجي، من الحاجة، من صف لآخر، إلى المزيد من الكتب واللوازم المدرسية.

٢ - ١ - ٢ - ٢: متوسّط إنفاق الأهلين على تعليم التلميذ الواحد في المدارس الخاصة المجانيّة

يبلغ متوسّط إنفاق الأهلين على تعليم التلميذ الواحد في المدارس الخاصة المجّانية ما يلي:

ألفان وخمس وعشرون ليرة لبنانية /٢٠٢٥/ في المرحلة ما قبل الإبتدائية.

ألف ومئة وسبع وسبعون ليرة لبنانية /١١٧٧/ في المرحلة الإبتدائية.

فارتفاع كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة ما قبل الإبتدائية عن كلفته في المرحلة الإبتدائية، يعود إلى أن المدارس الخاصة المجّانية، يحقّ لها أن تستوفي أقساطاً مدرسية، في المرحلة ما قبل الإبتدائية، أعلى من الرسوم التي تستوفيها في المرحلة الإبتدائية؛ فالدولة تساعد هذه المدارس في المرحلة الإبتدائية لقاء تعهّدها باستيفاء رسوم معقولة من التلامذة، لتغطية نفقات التشغيل فيها.

ويضمّ متوسّط الإنفاق هذا، الإنفاق على القسط المدرسي، ورسم التسجيل، وثمن القرطاسية، والكتب واللوازم المدرسية، وبعض الرسوم الأخرى، كثمن اللباس المدرسي والتأمين... ويمثّل الإنفاق على القسط المدرسي ٦١،٨٪ من مجموع الإنفاق في المرحلة ما قبل الإبتدائية، مقابل ٢٨،٥٪ في المرحلة الإبتدائية، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٣٧.

٢ - ١ - ٢ - ٣: متوسّط إنفاق الأهلين على تعليم التلميذ الواحد في المدارس الخاصة غير المجّانية

يبلغ متوسّط إنفاق الأهلين على تعليم التلميذ الواحد في المدارس الخاصة غير المجّانية ما يلي:

ثلاثة آلاف وستمائة وستون ليرة لبنانية /٣٦٦٠/ في المرحلة ما قبل الإبتدائية.

أربعة آلاف وستمائة وثماني وثلاثون ليرة لبنانية /٤٦٣٨/ في المرحلة الإبتدائية.

خمسة آلاف وأربعمائة وتسع وستون ليرة لبنانية /٥٤٦٩/ في المرحلة المتوسطة.

ستة آلاف وسبعمائة وإحدى وسبعون ليرة لبنانية /٦٧٧١/ في المرحلة الثانوية.

ويضمّ هذا الإنفاق القسط المدرسي، بالإضافة إلى رسم التسجيل، وثمن القرطاسية، واللوازم المدرسية، والكتب المدرسية وبعض الرسوم، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٣٧.

ويمثّل القسط المدرسي في المرحلة ما قبل الإبتدائية ٧١،٧٪ من مجموع الإنفاق، أما في المرحلة الإبتدائية فنسبته ٦١،٢٪،وفي المرحلة المتوسّطة ٦٥،٢٪ وفي المرحلة الثانوية ٦٦،٣٪؛وتبيّن هذه النسب، التي تتراوح بين ٦١،٢٪ و٧١،٧٪، أهمية المصاريف الأخرى، من كتب ولوازم ورسوم، في رفع كلفة تعليم التلميذ الواحد في هذه المدارس، حيث أصبحت الرسوم توازي تقريباً ثلث كلفة التعليم الإجمالية، ونصف القسط المدرسي.

كما نلاحظ أن هذه الكلفة، ترتفع تدريجاً، من المرحلة ما قبل الإبتدائية، إلى المرحلة الإبتدائية، فالمتوسطة، فالثانوية؛ وقد بلغت نسبة هذا الإرتفاع ٢٦،٧٪ بين المرحلتين ما قبل الإبتدائية والإبتدائية، و١٨٪ بين المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة، و٢٤٪ بين المرحلتين المتوسطة والثانوية. والجدير بالملاحظة، أن هذه الكلفة تختلف من مدرسة إلى أخرى ومن منطقة إلى ثانية.

٢ - ١ - ٢ - ٤: مقارنة الإنفاق بين المدارس الرسمية والخاصة المجّانية وغير المجّانية

إذا قارنّا تفاصيل متوسّط الإنفاق على مختلف أنواع التعليم ومراحله المبيّنة في الجدول رقم ٣٧، نلاحظ أن متوسّط الإنفاق في التعليم الرسمي هو الأدنى، ويليه متوسّط الإنفاق في التعليم الخاص المجّاني، فمتوسط الإنفاق في التعليم الخاص غير المجّاني. فالإنفاق في التعليم الخاص المجاني يبلغ أربعة أضعاف ما هو في التعليم الرسمي، بالنسبة للمرحلة ما قبل الإبتدائية ويكاد يكون ضعف الانفاق بالنسبة للمرحلة الابتدائية. أمّا الإنفاق في التعليم الخاص غير المجّاني، فهو أعلى من الإنفاق في التعليم الرسمي، والخاص المجّاني على السواء، إن كان لجهة الأقساط المدرسية، أم لجهة الرسوم المدرسية الإضافية، أو لجهة الكتب المدرسية، وذلك في مختلف المراحل التعليمية.

جدول رقم ٣٧: تفاصيل متوسط الانفاق داخل المدرسة

قطاع التعليم	المرحلة التعليمية	القسط السنوي	رسم التسجيل	قرطاسية ولوازم مدرسية	ثمن الكتب	رسوم أخرى	المعدل العام
الرسمي	ما قبل الابتدائية	—	٧٠	١٢٠	١٥٠	١٦٠	٥٠٠
	الابتدائية	—	١٠٢	١٣٥	٢١٥	٢٩٨	٧٥٠
	المتوسطة	—	١٥٥	١٧٣	٣٠٢	٥٣١	١ ١٦١
	الثانوية	—	٢٠٦	٢٢٠	٣٧٩	٥١٨	١ ٣٢٣
خاص مجاني	ما قبل الابتدائية	١ ٢٤١	١٩٣	٢٢١	١٤٣	٢٢٧	٢ ٠٢٥
	الابتدائية	٣٣٦	١٦٤	١٥١	٢٦٦	٢٦٠	١ ١٧٧
خاص غير مجاني	ما قبل الابتدائية	٢ ٦٢٧	٢٢٣	٢١٥	١٤٢	٤٥٣	٣ ٦٦٠
	الابتدائية	٢ ٨٣٩	٢١٢	١٨٥	٢٦١	١ ١٤١	٤ ٦٣٨
	المتوسطة	٣ ٥٦٤	٢١٧	٢٠٢	٣٧٠	١ ١١٦	٥ ٤٦٩
	الثانوية	٤ ٤٩٠	٢٣٢	٢٠٦	٤٦٠	١ ٣٨٣	٦ ٧٧١

٢ - ١ - ٢ - ٥: فئات الإنفاق

إن هذه المتوسطات لا تعطينا فكرة وافية عن كيفية الإنفاق، لأنها مجرّد نسب على المستوى العام للبلاد، لذلك رأينا من الضروري توزيع تلامذة العيّنة بحسب فئات الإنفاق، لندرك، بشكل واقعي، المبالغ المالية التي ينفقها الأهالي على تعليم أولادهم، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٣٨. وقد وزّعنا فئات الإنفاق على سبع عشرة فئة، روعي فيها الوضع، كما ورد في استمارة التحقيق.

ولدى التدقيق في الجدول المبيّن لاحقاً نلاحظ، لأول وهلة، أن إنفاق الأهلين في التعليم الرسمي، هو أقلّ من الإنفاق في التعليم الخاص المجّاني وغير المجاني، إذ يتراوح بين حدّ أدنى قدره مئتان وليرة واحدة وحدّ أقصى قدره

جدول رقم ٣٨: نسب توزع التلاميذ بحسب قطاع التعليم والمرحلة وبحسب فئات كلفة الانفاق

فئات	رسمي				خاص مجاني				خاص مدفوع			
الانفاق	قبل الابتدائي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	المعدّل	قبل الابتدائي	ابتدائي	المعدل	قبل الابتدائي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	المعدّل
دون ٣٠٠ ل.ل.		٢,٥٦			٠,٣٥								
٣٠١ - ٤٠٠		٧,٦٩	٠,٨٦		١,٣٨	٤,٧٦	١,٩٦	٢,٤٤					
٤٠١ - ٦٠٠	١٠٠,٠٠	٥٦,٤٢	٢٣,٢٨	٣,٠١	١٨,٦٩	٤,٧٦	١٠,٧٨	٩,٧٦		٠,٦٦			٠,٣٤
٦٠١ - ٨٠٠		٢٠,٥١	٤١,٥٢	٢١,٠٥	٢٨,٧٢	٤,٧٦	٢٨,٤٣	٢٤,٣٩		١,٨٥	٠,٤٩		٠,٧٨
٨٠١ - ١٠٠٠		١٠,٢٦	٢٥,٨٦	٣٠,٠٨	٢٥,٦١	٤,٧٦	٣٩,٢٢	٣٣,٣٣		١,٠٦	٠,١٦		٠,٤٤
١٠٠١ - ١٥٠٠		٢,٥٦	٧,٧٦	٤٥,١١	٢٤,٢٢	٢٨,٥٨	١٦,٦٧	١٨,٧٠	٢,٨٤	١,٧٢	٠,١٦		١,١٧
١٥٠١ - ٢٠٠٠			١,٧٢	٠,٧٥	١,٠٤	٣٣,٣٣	٢,٩٤	٨,١٣	٩,٣٨	١,٩٩	٠,٤٩	٠,٦٠	٢,٥٣
٢٠٠١ - ٢٥٠٠						١٤,٢٩		٢,٤٤	١٧,٦١	٥,٥٦	٢,١٢	١,١٨	٥,٨٨
٢٥٠١ - ٣٠٠٠						٤,٧٦		٠,٨١	٢٣,٥٨	١٤,٤٤	٧,٣٤	٠,٨٩	١١,٦٦
٣٠٠١ - ٣٥٠٠									١٧,٦١	٢٠,٤٠	١٢,٧٢	١,٧٨	١٤,٥٨
٣٥٠١ - ٤٠٠٠									١٤,٢١	١٦,٣٩	١٤,٣٦	٦,٢١	١٣,٧٠
٤٠٠١ - ٥٠٠٠									٩,٦٦	٢٣,١٨	٣١,١٦	٢٥,١٥	٢٣,٥٧
٥٠٠١ - ٦٠٠٠									٢,٢٧	٩,١٤	٢٠,٥٥	٣٧,٨٦	١٦,٠٨
٦٠٠١ - ٨٠٠٠									٢,٢٧	٣,٠٥	٨,٨٢	٣٣,٩٦	٧,٧٣
٨٠٠١ وما فوق									٠,٥٧	٠,٦٦	١,٦٣	٢,٣٧	١,٥٥
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

جدول رقم ٣٧: تفاصيل متوسط الانفاق داخل المدرسة

قطاع التعليم	المرحلة التعليمية	القسط السنوي	رسم التسجيل	قرطاسية ولوازم مدرسية	ثمن الكتب	رسوم أخرى	المعدل العام
الرسمي	ما قبل الابتدائية	—	٧٠	١٢٠	١٥٠	١٦٠	٥٠٠
	الابتدائية	—	١٠٢	١٣٥	٢١٥	٢٩٨	٧٥٠
	المتوسطة	—	١٥٥	١٧٣	٣٠٢	٥٣١	١١٦١
	الثانوية	—	٢٠٦	٢٢٠	٣٧٩	٥١٨	١٣٢٣
خاص مجاني	ما قبل الابتدائية	١٢٤١	١٩٣	٢٢١	١٤٣	٢٢٧	٢٠٢٥
	الابتدائية	٣٣٦	١٦٤	١٥١	٢٦٦	٢٦٠	١١٧٧
خاص غير مجاني	ما قبل الابتدائية	٢٦٢٧	٢٢٣	٢١٥	١٤٢	٤٥٣	٣٦٦٠
	الابتدائية	٢٨٣٩	٢١٢	١٨٥	٢٦١	١١٤١	٤٦٣٨
	المتوسطة	٣٥٦٤	٢١٧	٢٠٢	٣٧٠	١١١٦	٥٤٦٩
	الثانوية	٤٤٩٠	٢٣٢	٢٠٦	٤٦٠	١٣٨٣	٦٧٧١

٢ - ١ - ٢ - ٥: فئات الإنفاق

إن هذه المتوسطات لا تعطينا فكرة وافية عن كيفية الإنفاق، لأنها مجرّد نسب على المستوى العام للبلاد، لذلك رأينا من الضروري توزيع تلامذة العيّنة بحسب فئات الإنفاق، لندرك، بشكل واقعي، المبالغ المالية التي ينفقها الأهالي على تعليم أولادهم، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٣٨. وقد وزّعنا فئات الإنفاق على سبع عشرة فئة، روعي فيها الوضع، كما ورد في استمارة التحقيق.

ولدى التدقيق في الجدول المبيّن لاحقاً نلاحظ، لأول وهلة، أن إنفاق الأهلين في التعليم الرسمي، هو أقلّ من الإنفاق في التعليم الخاص المجّاني وغير المجاني، إذ يتراوح بين حدّ أدنى قدره مئتان وليرة واحدة وحدّ أقصى قدره

جدول رقم ٣٨: نسب توزع التلاميذ بحسب قطاع التعليم والمرحلة وبحسب فئات كلفة الانفاق

فئات	رسمي				خاص مجاني				خاص مدفوع			
الانفاق	قبل الابتدائي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	المعدل	قبل الابتدائي	ابتدائي	المعدل	قبل الابتدائي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	المعدل
أقل من ٣٠٠ ل.ل.		٢,٥٦			٠,٣٥								
٣٠١ - ٤٠٠		٧,٦٩	٠,٨٦		١,٣٨	٤,٧٦	١,٩٦	٢,٤٤					
٤٠١ - ٦٠٠	١٠٠,٠٠	٥٦,٤٢	٢٣,٢٨	٣,٠١	١٨,٦٩	٤,٧٦	١٠,٧٨	٩,٧٦		٠,٦٦			٠,٣٤
٦٠١ - ٨٠٠		٣٠,٥١	٤١,٥٢	٢١,٠٥	٢٨,٧٢	٤,٧٦	٢٨,٤٣	٢٤,٣٩		١,٨٥	٠,٤٩	٠,٧٨	
٨٠١ - ١٠٠٠		١٠,٢٦	٢٥,٨٦	٣٠,١٨	٢٥,٦١	٤,٧٦	٣٩,٢٢	٣٣,٣٣		١,٠٦	٠,١٦	٠,٤٤	
١٠٠١ - ١٥٠٠		٢,٥٦	٧,٧٦	٤٥,١١	٢٤,٢٢	٢٨,٥٨	١٦,٦٧	١٨,٧٠	٢,٨٤	١,٧٢	٠,١٦	١,١٧	
١٥٠١ - ٢٠٠٠			١,٧٢	٠,٧٥	١,٠٤	٣٣,٣٣	٢,٩٤	٨,١٣	٩,٣٨	١,٩٩	٠,٤٩	٠,٦٠	٢,٥٣
٢٠٠١ - ٢٥٠٠						١٤,٢٩		٢,٤٤	١٧,٦١	٥,٥٦	٢,١٢	١,١٨	٥,٨٨
٢٥٠١ - ٣٠٠٠						٤,٧٦		٠,٨١	٢٣,٥٨	١٤,٤٤	٧,٣٤	٠,٨٩	١١,٦٦
٣٠٠١ - ٣٥٠٠									١٧,٦١	٢٠,٤٠	١٢,٧٢	١,٧٨	١٤,٥٨
٣٥٠١ - ٤٠٠٠									١٤,٢١	١٦,٢٩	١٤,٣٦	٦,٢١	١٣,٧٠
٤٠٠١ - ٥٠٠٠									٩,٦٦	٢٣,١٨	٣١,١٦	٢٥,١٥	٢٣,٥٧
٥٠٠١ - ٦٠٠٠									٢,٢٧	٩,١٤	٢٠,٥٥	٣٧,٨٦	١٦,٠٨
٦٠٠١ - ٨٠٠٠									٢,٢٧	٣,٠٥	٨,٨٢	٣٣,٩٦	٧,٧٣
٨٠٠١ وما فوق									٠,٥٧	٠,٦٦	١,٦٣	٢,٣٧	١,٥٥
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

ألفا ليرة لبنانية، بينما يتراوح الإنفاق في التعليم الخاص المجّاني بين ثلاثماية وليرة واحدة وثلاثة آلاف ليرة لبنانية، وفي التعليم الخاص غير المجّاني بين أربعماية وليرة واحدة وثمانية آلاف ليرة لبنانية وأكثر، واللافت أن أكبر نسبة لفئات الإنفاق، تتركّز بين ستماية وألف وخمسماية ليرة لبنانية في التعليم الرسمي والخاص المجّاني، وبين ثلاثة آلاف وثمانية آلاف ليرة لبنانية في التعليم الخاص غير المجّاني.

٢ - ١ - ٢ - ٦: تطوّر الإنفاق

إذا تفحّصنا تطوّر إنفاق الأهلين على تعليم أولادهم بين العام ١٩٧١/ ١٩٧٢ والعام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٣٩، نلاحظ لأول وهلة، أن هذا الإنفاق قد تضاعف خمس مرات تقريباً، في مختلف أنواع التعليم ومستوياته، فالزيادة التي سُجّلت، منذ بداية السبعينات حتى نهايتها، أقل بكثير من الزيادة التي سُجّلت منذ بداية الثمانينات.

وكان معدّل الزيادة السنوية في التعليم الخاص غير المجاني خلال السبعينات كما يلي:

٨،١٪ في المرحلتين ما قبل الإبتدائية والإبتدائية.
٧،٨٪ في المرحلة المتوسطة.
٧،٤٪ في المرحلة الثانوية

وقد ارتفع في الثمانينات إلى:
٢٩٪ في المرحلة ما قبل الإبتدائية.
٢٧،٥٪ في المرحلة الإبتدائية.
٢٣٪ في المرحلة المتوسطة.
٢٢٪ في المرحلة الثانوية.

أمّا في التعليم الخاص المجّاني، فكان معدّل الزيادة السنوية، في السبعينات ٣،٢٪ مقابل ٢٩،٥٪ في الثمانينات؛ أما في التعليم الرسمي

جدول رقم ٣٩: تطوّر إنفاق الأهلين على أولادهم بالأسعار الجارية، داخل المدرسة بين العام ١٩٧١/١٩٧٢ والعام ١٩٨٤/١٩٨٥

القطاع التربوي	المرحلة التعليمية	١٩٧٢/١٩٧١ القسط المدرسي	١٩٧٢/١٩٧١ الرسوم الاضافية	١٩٧٢/١٩٧١ القسط مع كامل الرسوم	١٩٨٠/١٩٧٩ القسط المدرسي	١٩٨٠/١٩٧٩ الرسوم الاضافية	١٩٨٠/١٩٧٩ القسط مع كامل الرسوم	١٩٨٣/١٩٨٢ القسط المدرسي	١٩٨٣/١٩٨٢ الرسوم الاضافية	١٩٨٣/١٩٨٢ القسط مع كامل الرسوم	١٩٨٥/١٩٨٤ القسط المدرسي	١٩٨٥/١٩٨٤ الرسوم الاضافية	١٩٨٥/١٩٨٤ القسط مع كامل الرسوم
خاص	ما قبل الابتدائية	(-)	(-)	(-)	٨٥٤	١٨١	١٠٣٥	١٧٠٤	٣٥٠	٢٠٥٤	٢٦٢٧	١٠٣٣	٣٦٦٠
غير	الابتدائية	٤٦٥	٣١١	٧٧٦	١١١٩	٣٢٥	١٤٤٤	٢٢٠١	٦٥٨	٢٨٥٩	٢٨٣٩	١٧٩٩	٤٦٣٨
عجاني	المتوسطة	٦٦٢	٣٩٢	١٠٥٤	١٥٢١	٤٢٠	١٩٤١	٢٩٩٧	٨٤٦	٣٨٤٣	٣٥٦٤	١٩٠٥	٥٤٦٩
	الثانوية	٩٦٦	٤٤٨	١٤١٤	٢٠٣٢	٤٦٩	٢٥٠١	٣٩٨٩	٩٣٦	٤٩٢٥	٤٤٩٠	٢٢٨١	٦٧٧١
خاص	ما قبل الابتدائية	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	١٢٤١	٧٨٤	٢٠٢٥
عجاني	الابتدائية	٣٩	٢٢٥	٢٥٤	١٣٧	١٩٠	٣٢٧	٢٣٧	٣٤١	٥٧٨	٣٣٦	٨٤١	١١٧٧
رسمي	ما قبل الابتدائية	-	(-)	(-)	-	١٠٨	١٠٨	(-)	(-)	(-)	-	٥٠٠	٥٠٠
	الابتدائية	-	٢٠٥	٢٠٥	-	١٦٧	١٦٧	(-)	(-)	(-)	-	٧٥٠	٧٥٠
	المتوسطة	-	٢٩٧	٢٩٧	-	٢٦٩	٢٦٩	(-)	(-)	(-)	-	١١٦١	١١٦١
	الثانوية	-	٣٦٠	٣٦٠	-	٣٤٦	٣٤٦	(-)	(-)	(-)	-	١٣٢٣	١٣٢٣

فانخفض الإنفاق في السبعينات، ولكنه ارتفع بشكل كبير في الثمانينات (وهذا الإنفاق لا يتناول سوى الكتب المدرسية واللوازم) وأصبح كما يلي:

٣٦٪ في المرحلة ما قبل الإبتدائية.

٣٥٪ في المرحلة الإبتدائية.

٣٤٪ في المرحلة المتوسطة.

٣١٪ في المرحلة الثانوية.

أما فيما يتعلّق بالتعليم الخاص المجّاني وغير المجّاني، فارتفاع نسبة الإنفاق على الأقساط المدرسية كان أقلّ منه على الكتب والرسوم الإضافية، إذ بلغ معدّل الزيادة السنوية التي طالت الكتب والرسوم ضعف معدّل الزيادة اللاحقة بالأقساط المدرسية. وسبب هذه الظاهرة، التي بدأت ملامحها تطلّ في بداية الثمانينات، وراحت تتفاقم في السنوات الأخيرة، هو التضخّم المالي، وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، وقد رافق ذلك ارتفاع مذهل في أسعار الكتب،

جدول رقم ٤٠: إنفاق الأهلين على تعليم أولادهم خلال العامين ١٩٨٥/ ١٩٨٦ و١٩٨٦/ ١٩٨٧

القطاع التربوي	المرحلة	١٩٨٥/ ١٩٨٦	١٩٨٦/ ١٩٨٧
خاص غير مجاني	ما قبل الإبتدائية	٦٨٢٢	١٣٧٤٦
	الإبتدائية	٨٤١١	١٦٩٤٨
	المتوسطة	١٠١٩٤	٢٠٥٤٤
	الثانوية	١٢٦٢١	٢٥٤٣١
خاص مجاني	ما قبل الإبتدائية	٣٧٧٤	٧٦٠٤
	الإبتدائية	٢١٩٣	٤٤١٨
رسمي	ما قبل الإبتدائية	٩٣٢	١٨٧٧
	الإبتدائية	١٣٩٨	٢٨١٨
	المتوسطة	٢١٦٤	٤٣٦٠
	الثانوية	٢٤٦٦	٤٩٦٨

واللوازم المدرسية، ورسوم الرياضة، والمختبر واللباس المدرسي.

أما إذا أردنا أن نكوّن فكرة عن الانفاق، في العامين الدراسيين (١٩٨٥ - ١٩٨٦) و(١٩٨٦ - ١٩٨٧)، فيجب إضافة مؤشّر الزيادة السنوية التي طرأت على بنوده، خلال هذين العامين، الى كامل الإنفاق في العام (١٩٨٤ - ١٩٨٥). ولدى مراجعة مؤشّر زيادة الأسعار الذي يضعه الاتحاد العمالي العام، بشكل دوري ومنتظم، لاحظنا أن هذا المؤشّر كان بنسبة ٨٦,٤٪ بين حزيران ١٩٨٥ وحزيران ١٩٨٦، وبنسبة ١٠١,٥٪ بين حزيران ١٩٨٦ وحزيران ١٩٨٧؛ فتكون كلفة التعليم قد تضاعفت ثلاث مرّات تقريباً، خلال هذين العامين، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٤٠.

٢ - ١ - ٢ - ٧: الإنفاق على النقل

أصبح الإنفاق على النقل إلى المدرسة يشكّل جزءاً مهمّاً من إنفاق الأهلين على التعليم، لذلك آثرنا الكلام عنه بشكل مستقل.

تبلغ نسبة التلامذة الذين ينتقلون يومياً إلى المدرسة بوسائل النقل المتوافرة ٦٣٪. فالعدد الأكبر منهم ينتسب إلى مدارس التعليم الخاص غير المجاني، وهو يشكّل ٦٧٪ من مجموع تلامذة هذه المدارس، ويليهم تلامذة القطاع الرسمي بنسبة ٤٥٪، فتلامذة المدارس الخاصة المجانية بنسبة ٤٢٪. والجدير بالذكر هنا أن غالبية تلامذة المدارس الرسمية، الذين يستخدمون وسيلة النقل، يتابعون الدراسة في المرحلتين المتوسطة والثانوية.

وقد تراوحت هذه الكلفة في العام الدراسي ١٩٨٤/ ١٩٨٥ ما بين أربعمائة وخمس وستين ليرة لبنانية /٤٦٥/ في التعليم الخاص المجّاني، وألف ومئة وست وسبعين /١١٧٦/ ليرة لبنانية في التعليم الخاص غير المجاني، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٤١. وتختلف هذه الكلفة باختلاف وسيلة النقل المستخدمة. فكلفة إنتقال التلميذ، الذي يستخدم سيارة الأهل، أدنى من كلفة الذي يستخدم سيارة الأجرة، أو سيارة المدرسة. وتبيّن لدى التحقيق أن ١٠٪ من التلامذة الذين ينتقلون إلى المدرسة، يستخدمون سيارة أجرة، و٢٣٪ سيارة الأهل، و٦٧٪ سيارة المدرسة.

كان هذا متوسط الإنفاق على النقل في العام ١٩٨٤/ ١٩٨٥. لكن، منذ ذلك التاريخ وحتى شهر حزيران من عام ١٩٨٧، ارتفعت مؤشرات أسعار النقل بشكل مذهل، فتضاعفت أكثر من سبع مرات، وبالتالي تضاعفت متوسّطات إنفاق الأهلين على النقل بالنسب ذاتها، وأصبح الإنفاق على نقل التلامذة إلى المدرسة، يساوي تقريباً ما ينفقه الأهلون على تعليم أولادهم في المدارس الخاصة المجّانية والرسمية، وثلث ما ينفقونه في المدارس الخاصة غير المجّانية، أي أنه يتراوح بين خمسة وسبعة آلاف ليرة لبنانية في السنة.

جدول رقم ٤١: متوسطات إنفاق الأهلين على النقل

نوع التعليم	المرحلة	متوسط الإنفاق			
		إجمالي	سيارة الأهل	سيارة الأجرة	سيارة المدرسة
الرسمي	ما قبل الابتدائية	٦٥٠	٦٥٠	-	-
	الابتدائية	٨٦٩	٨٣١	١٠٠٠	-
	المتوسطة	٧٣٩	٦٦٧	٧٧٤	-
	الثانوية	٨٠٤	٧٤٢	٨١٠	-
الخاص المجاني	ما قبل الابتدائية	٤٦٥	٣٩٥	٦٠٠	٧٥٠
	الابتدائية	٥٥٤	٤٤٢	١٠٠٠	٥١٤
الخاص غير المجاني	ما قبل الابتدائية	٩١٢	٦٥٠	١٢٠٣	٩٩٥
	الابتدائية	٩٣٨	٦٧٣	١٠٧١	١٠١٣
	المتوسطة	١٠١٣	٧٧٦	٦٩١	١٠٩٥
	الثانوية	١١٧٦	٩٦٠	١٠٨٣	١٢٤٧

٢ - ١ - ٢ - ٨: خلاصة الإنفاق في التعليم العام

لاحظنا أن إنفاق الأهالي على تعليم أولادهم في التعليم العام ينقسم إلى قسمين: إنفاق على الأقساط المدرسية والرسوم والكتب واللوازم، وهو إنفاق داخل المدرسة، وإنفاق عَلى النقل المدرسي، وهو إنفاق خارج المدرسة.

فالأول تضاعف أكثر من خمس مرات بالأسعار الجارية بين العام ١٩٧١/

١٩٧٢ والعام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، وثلاث مرات تقريباً بين العام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ والعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧؛ أما الثاني فقد تضاعف أكثر من سبع مرات بين العام الدراسي ١٩٨٤/ ١٩٨٥، والعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧، وأصبح يستنفد ما بين ٣،٥ و٤٪ من موازنة الأسرة السنوية. وهكذا تكون مساهمة الأسرة الواحدة سنوياً بالإنفاق على التعليم، قد ارتفعت إلى ما يقارب العشرة بالماية من موازنتها (٦،٢٧٪ كإنفاق على التعليم وبين ٣،٥ و٤٪ على النقل المدرسي).

٢ - ١ - ٣: الأكلاف الإفرادية في التعليم المهني والتقني

٢ - ١ - ٣ - ١: التعليم المهني والتقني الرسمي

بلغ متوسّط إنفاق الطالب في التعليم المهني والتقني الرسمي في العام ١٩٨٤/١٩٨٥ ثمانمئة وثلاث ليرات لبنانية (٨٠٣) موزّعة كما يلي:

رسوم التسجيل: مئة وإثنان وعشرون ليرة لبنانية /١٢٢/.

ثمن الكتب واللوازم المدرسية: أربعمائة وعشر ليرات لبنانية /٤١٠/.

رسوم أخرى: مئتان وإحدى وسبعون ليرة لبنانية /٢٧١/

ولا تستوفي مدارس التعليم المهني والتقني الرسمية أقساطاً من التلامذة المسجّلين لديها لذا يقتصر الإنفاق على الكتب، واللوازم المدرسية، وبعض الرسوم، التي لا تتعدّى جميعها الألف ليرة سنوياً.

٢ - ١ - ٣ - ٢: التعليم المهني والتقني الخاص

بلغ متوسط إنفاق الطالب في التعليم المهني والتقني الخاص، ستة آلاف ومائة وتسعاً وثمانين ليرة لبنانية (٦١٨٩) في معاهد بيروت وضواحيها، وخمسة آلاف وخمسمائة وثلاثاً وتسعين ليرة لبنانية /٥٥٩٣/ في المعاهد الأخرى. وتبلغ نسبة القسط المدرسي ٧٥٪ في المعاهد الأولى و٧٢٪ في الثانية.

من الواضح، أن هذه المتوسطات قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات، في العامين ١٩٨٥/ ١٩٨٦ و١٩٨٦/ ١٩٨٧، وأصبحت بحدود الثلاثة آلاف ليرة لبنانية في التعليم الرسمي، وثلاثةً وعشرين ألف ليرة لبنانية في معاهد بيروت الخاصة، وواحداً وعشرين ألف ليرة لبنانية في بقية المعاهد الخاصة.

٢ - ١ - ٤ : الأكلاف الإفرادية في التعليم الجامعي

٢ - ١ - ٤ - ١ : في الجامعة اللبنانية

بلغ متوسّط إنفاق الطالب في الجامعة اللبنانية ما يلي:

ثلاثة آلاف وخمسمائة وخمس وتسعون ليرة لبنانية /٣٥٩٥/ في معهد الفنون الجميلة.

ألفان وسبعمائة وأربع وثلاثون ليرة لبنانية /٢٧٣٤/ في معهد الهندسة.

تسعمائة ليرة لبنانية /٩٠٠/ في بقية المعاهد.

ونلاحظ أن سبب إرتفاع الإنفاق في معهدي الفنون الجميلة والهندسة، يكمن في ارتفاع ثمن الكتب المدرسية، واللوازم والقرطاسية، التي يحتاج إليها الطالب، خلال السنة الدراسية، لمتابعة دروسه، والقيام بالتمارين العملية، التي يقتضيها حسن سير الدروس.

٢ - ١ - ٤ - ٢ : في جامعة القديس يوسف

بلغ متوسّط إنفاق الطالب في جامعة القديس يوسف ما يلي:

ستة عشر ألفاً ومئة وثمان وثلاثون ليرة لبنانية /١٦١٣٨/ في كلية الطب.

أربعة عشر ألفاً وثلاثمائة وإحدى وثلاثون ليرة لبنانية / ١٤٣٣١ / في كلية الهندسة.

أحد عشر ألفاً وسبعمائة وإحدى وأربعون ليرة لبنانية /١١٧٤١/ في الكليات الأخرى.

وهنا نلاحظ أيضاً إرتفاعاً في ثمن الكتب واللوازم المدرسية، في كليتي الطب والهندسة، عدا عن الإرتفاع في القسط المدرسي، الذي تبلغ نسبته ٨٢،٦٪ في كلية الطب، و٧٧،٩٪ في كلية الهندسة، و٨١،٥٪ في كليات الآداب وإدارة الأعمال والحقوق.

٢ - ١ - ٤ - ٣ : في الجامعة الأميركية

بلغ متوسّط إنفاق الطالب في الجامعة الأميركية ما يلي: ثمانية عشر ألفاً

وثمانمائة وتسع وأربعون ليرة لبنانية /١٨٨٤٩/ في كلية الطب.

ثلاثون ألفاً وأربعمائة وأربع وعشرون ليرة لبنانية /٣٠٤٢٤/ كلية الهندسة.

ثلاثة عشر ألفاً وستمائة وسبع وثلاثون ليرة لبنانية /١٣٦٣٧/ في كليتي الآداب والعلوم.

وتبيّن أن متوسّط الإنفاق في الجامعة الأميركية هو أعلى متوسّط للإنفاق داخل الجامعة في التعليم العالي. فهو يفوق الإنفاق في جامعة القديس يوسف بنسبة ١٧٪ في كلية الطب، و١٢٢٪ في كلية الهندسة، و١٦٪ في كلية الآداب، ويبلغ ثلاث مرّات وأكثر الإنفاق في جامعة الروح القدس، ويزيد على إنفاق الجامعة اللبنانية بنسبة ١٢ مرّة وأكثر، في كلية الهندسة، و١٥ مرّة في كليتي الآداب والعلوم. وتبلغ نسبة القسط السنوي من مجموع الإنفاق ٨١٪ في كلية الطبّ، و٩٠٪ في كلية الهندسة، و٨٤٪ في كليتي الآداب والعلوم.

٢ - ١ - ٤ - ٤ : في جامعة الروح القدس

بلغ متوسّط إنفاق الطالب في جامعة الروح القدس ما يلي:

ثمانية آلاف وثمانمائة وإثنتان وثلاثون ليرة لبنانية /٨٨٣٢/ في معهد الفنون الجميلة.

سبعة آلاف وخمسمائة ليرة لبنانية /٧٥٠٠/ في كلية التجارة وإدارة الأعمال.

أربعة آلاف ومئة وإثنتان وثلاثون ليرة لبنانية /٤١٣٢/ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وتبلغ نسبة القسط السنوي من مجموع الإنفاق ٧٤٪ في معهد الفنون الجميلة، و٨٦،٦٪ في كلية التجارة وإدارة الأعمال، و٧٥،٦٪ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

ومن المؤكّد أن هذه المتوسّطات، قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرّات، في العامين الدراسيين (١٩٨٥ - ١٩٨٦) و(١٩٨٦ - ١٩٨٧) في مختلف

الجامعات، لأن مؤشّر إرتفاع كلفة التعليم بين شهري حزيران ١٩٨٥ وحزيران ١٩٨٧ بلغ ٢٨٧،١٪.

جدول رقم ٤٢ : متوسط إنفاق الطالب داخل الجامعة بحسب المعاهد

الجامعة	المعهد	بنود الأنفاق السنوي			
		القسط المدرسي	كتب ولوازم وقرطاسية	رسوم أخرى	مجموع الإنفاق
الجامعة اللبنانية	الفنون الجميلة	—	٣٤١٠	١٨٥	٣٥٩٥
	الهندسة	—	٢٥٤٩	١٨٥	٢٧٣٤
	باقي المعاهد	—	٧١٥	١٨٥	٩٠٠
جامعة القديس يوسف	طب	١٣٣٤٤	٢٤٩٤	٨٠٠	١٦١٣٨
	هندسة	١١١٦٧	٢٨٦٤	٣٠٠	١٤٣٣١
	باقي المعاهد	٩٥٧٩	١٨٦٢	٣٠٠	١١٧١٤
الجامعة الأميركية	طب	١٥٢٥٠	٢٥٩٩	١٠٠٠	١٨٨٤٩
	هندسة	٢٧٥٠٠	٢٣٤٤	٥٨٠	٣٠٤٢٤
	باقي المعاهد	١١٤٦٩	١٤٦١	٧٠٧	١٣٦٣٧
جامعة الروح القدس	فنون جميلة	٦٥٥٢	١٩٣٠	٣٥٠	٨٨٣٢
	تجارة	٦٥٠٠	٦٥٠	٣٥٠	٧٥٠٠
	آداب	٣١٣٢	٦٥٠	٣٥٠	٤١٣٢

٢ - ٣ - ٤ : فئات الإنفاق

نلاحظ أن الإنفاق في الجامعة اللبنانية متدنٍ، إذا ما قورن بالإنفاق في الجامعات الأخرى. وتلي الجامعة اللبنانية جامعة الروح القدس حيث يتراوح الإنفاق فيها بين ضعف إنفاق الطالب في الجامعة اللبنانية، بالنسبة لمعهد الفنون الجميلة، وأربعة أضعاف إنفاقه في كلية الآداب والعلوم الإنسانية. وتأتي بعد جامعة الروح القدس، جامعة القديس يوسف، حيث إنفاق الطالب فيها

يساوي ثلاثة أضعاف ما هو في جامعة الروح القدس، وذلك في الكليات المتشابهة، أما في الجامعة الأميركية فالإنفاق يزيد على جميع الجامعات، وهو أعلى مستوى للإنفاق على التعليم، بحيث يمكن إعتبار هذه الجامعة أغلى مؤسّسة تعليمية في لبنان.

ويلاحظ هذا الوضع بوضوح أكبر في الجدول رقم ٤٣ الذي يبيّن توزّع طلاب الجامعات بحسب فئات الإنفاق ـ وهي ست عشرة فئة ـ إذ نرى أن

جدول رقم ٤٣ : توزع طلاب الجامعات حسب فئات الإنفاق

فئات الإنفاق	الجامعة اللبنانية	جامعة القديس يوسف	الجامعة الأمريكية	جامعة الروح القدس
دون ١٠٠٠ ليرة	٧٣،٣٤	١،٠	—	—
١٠٠١ - ٢٠٠٠	٥،—	—	—	—
٢٠٠١ - ٣٠٠٠	١٠،—	٢،٠	—	—
٣٠٠١ - ٤٠٠٠	٣،٣٣	-	—	٢٧،١٤
٤٠٠١ - ٥٠٠٠	١،٦٧	١،٠	—	١٧،١٤
٥٠٠١ - ٦٠٠٠	٣،٣٣	١،٠	—	-
٦٠٠١ - ٧٠٠٠	٣,٣٣	١,-	-	١٢،٨٦
٧٠٠١ - ٨٠٠٠	—	٨,-	١,٤٣	١٨,٥٧
٨٠٠١ - ٩٠٠٠	-	١٣,-	-	١١،٤٣
٩٠٠١ - ١٠٠٠٠	—	١٠،	—	٨،٥٧
١٠٠٠١ - ١١٠٠٠	—	١٢،٠	١،٤٣	٤،٢٩
١١٠٠١ - ١٢٠٠٠	—	١٨،٠	—	—
١٢٠٠١ - ١٣٠٠٠	—	٢،٠	—	—
١٣٠٠١ - ١٤٠٠٠	—	٦،٠	—	—
١٤٠٠١ - ١٥٠٠٠	—	٥،٠	٤،٢٩	—
١٥٠٠١ - وأكثر	—	٢٠،٠	٩٢،٨٥	—
المجموع	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠	١٠٠،٠٠

اكثر من ثلثي طلاب الجامعة اللبنانية، لا يتجاوز إنفاقهم الألف ليرة لبنانية، والباقي يتراوح إنفاقه بين الفئة (١٠٠١ ـ ٢٠٠٠) والفئة (٦٠٠١ ـ ٧٠٠٠)؛ بينما نلاحظ، في المقابل، أنّ طلاب بقيّة الجامعات يزيد إنفاقهم عن طلاب الجامعة اللبنانية، فطلاب جامعة الروح القدس يتراوح إنفاقهم بين الفئة (٣٠٠١ ـ ٤٠٠٠) وأحد عشر ألف ليرة لبنانية، وطلاب جامعة القديس يوسف، يتدرّج إنفاقهم من ألف ليرة لبنانية إلى ما يزيد عن خمسة عشر ألف، وتتركّز غالبيتهم بين فئة الإنفاق (٨٠٠١ ـ ٩٠٠٠) والفئة (١٥٠٠١ وأكثر)، لأن نسبة الذين يتدنّى إنفاقهم عن ثمانية آلاف ليرة لبنانية لا يتعدّى الـ ١٤٪، ومعظمهم يتلّقون منحة مدرسية من الجامعة نفسها. وممّا يلفت النظر، أنّ إنفاق غالبيّة طلاب الجامعة الأميركية يتركّز في الفئة (١٥٠٠١ وأكثر)، ولا تتعدّى نسبة الذين ينفقون أقلّ من خمسة عشر ألف ليرة لبنانية الـ ٧٪؛ وهؤلاء يتلقون منحاً من الجامعة نفسها، لذلك كان مستوى إنفاقهم متدنياً عن بقيّة طلاب الجامعة.

٢ ـ ٢: خلاصة: تقدير قيمة الإنفاق التربوي للأهلين في العام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧

بعد أن استعرضنا الأكلاف الإفرادية في مختلف أنواع التعليم ومراحله، أصبح بإمكاننا تقدير قيمة الإنفاق التربوي للأهلين في العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧.

بلغ مجموع هذا الإنفاق إثني عشر ملياراً وستماية وإثنين وخمسين مليوناً وخمسماية ألف ليرة لبنانية /١٢،٦٥٢،٥٠٠،٠٠٠/ كما هو مبيّن في الجدول رقم ٤٤. ويشكّل الإنفاق داخل المدرسة على الأقساط المدرسية والكتب والرسوم واللوازم نسبة ٧٦،٣٪، والإنفاق على النقل المدرسي نسبة ٢٣،٧٪ وقد أنفقت هذه المبالغ بالصورة الآتية:

- ١٥،٩٪ في التعليم الرسمي بمختلف أنواعه ومراحله؛
- ١١،٥٪ في التعليم الخاص المجّاني، بمختلف مراحله؛
- ٧٢،٦٪ في التعليم الخاص غير المجّاني بمختلف أنواعه ومراحله.

وبلغ الإنفاق الرسمي على التربية، للعام نفسه، ثلاثة مليارات وماية وإثنين وتسعين مليون ليرة لبنانية /٣،١٩٢،٠٠٠،٠٠٠/، أي ما يقارب ربع الإنفاق التربوي للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧، البالغ خمسة عشر ملياراً وثمانمئة وأربعة وأربعين مليوناً وخمسماية ألف ليرة لبنانية /١٥،٨٤٤،٥٠٠،٠٠٠/. وقد يمثّل هذا المبلغ ما يقارب الـ ١٥٪ من الناتج المحلي القائم.

وقد لاحظنا، خلال استعراض تفاصيل هذه الأكلاف، أن الكتب واللوازم والرسوم المدرسية، بالإضافة إلى النقل المدرسي، أصبحت بنوداً مهمّة في هذا الإنفاق، بسبب التضخّم المالي، وفاقت قيمتها الأقساط المدرسية، التي كانت تمثّل في السبعينات ما يقارب ثلاثة أرباع إنفاق الأهلين على التربية. ويُتوقّع أن تتضاعف قيمة هذا الإنفاق أكثر من مرّة في العام الدراسي ١٩٨٧/ ١٩٨٨، لأن مؤشّر زيادة الأسعار في القطاع التربوي، يشير إلى ارتفاع مذهل، منذ نهاية شهر حزيران من العام ١٩٨٧، كما ورد في دراسات الإتّحاد العمّالي العام عن المؤشّر. وهذا الإرتفاع طاول الأقساط المدرسية والكتب واللوازم والرسوم المدرسية والنقل المدرسي. وهو، في صورته المستمرة التي لم تعرف الإستقرار منذ نهاية السبعينات، يهدّد باختناق القطاع التربوي، وقد يؤدي إلى منع العديد من التلامذة والطلاب من الإلتحاق بالمؤسّسات التربوية في السنوات المقبلة.

جدول رقم ٤٤: إنفاق الأهلين على التربية في العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ (بملايين الليرات وبالأسعار الجارية)

القطاع / التعليم	رسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	المجموع
التعليم العام	١٠٣٨،٥	٧٩٣	٦٥٠٢،٥	٨٣٣٤
التعليم المهني والتقني	٦،٦	—	٣٨٥،٦	٣٩٢،٢
التعليم الجامعي	١١٤،٨	—	٨٢٤،٩	٩٣٩،٧
النقل المدرسي	٨٤٥،٦	٦٦٩،٩	١٤٧١،١	٢٩٨٦،٦
المجموع	٢٠٠٥،٥	١٤٦٢،٩	٩١٨٤،١	١٢٦٥٢،٥

٣ ـ الأكلاف الإفرادية في المؤسّسات التعليمية

رأينا، حتى الآن، ما ينفقه القطاعان الرسمي والخاص على التربية، وبات لا ينقص هذا الموضوع، لاكتمال التصوّر عن الإنفاق التربوي، سوى معرفة ما تتحمّله المؤسّسات التربوية الخاصة، من مصاريف لتعليم التلميذ الواحد ـ أي بمعنى آخر، ينقصنا معرفة الكلفة الحقيقية التي تتكبّدها هذه المؤسسات لتعليم التلميذ الواحد، فتحدّد على ضوئها قيمة الأقساط المدرسية والرسوم، التي تستوفيها من التلامذة والطلاب.

وتتّسم معرفة هذا الموضوع بأهميّة خاصة، لأنها تمكّن المسؤولين عن القطاعات التربوية، من التدخّل لتحديد قيمة هذه الأقساط والرسوم السنوية.

وبالنسبة للعام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، لا تتوافر لنا دراسة عن هذا الموضوع، لذا سنعمد إلى عرض الدراسة التي أجريناها، في العام الدراسي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، على عيّنة من المدارس والمعاهد الخاصّة، وقد روعيت فيها الأسس التالية:

- حجم المدرسة أو المعهد.
- التوزّع الجغرافي للمدارس أو المعاهد.
- الإدارة التربوية المشرفة على هذه المدارس والمعاهد.
- اللغة المعتمدة لتدريس العلوم في هذه المعاهد.

ويمكن الركون إلى هذه الدراسة، التي لا تزال حديثة العهد، لتقدير كلفة تعليم التلميذ الواحد في العام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، وذلك بزيادة قيمة ارتفاع مؤشّر الأسعار، الذي طرأ على عناصر الكلفة بين العام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ والعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧. وتتألف هذه العناصر من رواتب وأجور العاملين في القطاع التربوي، التي تتراوح نسبتها بين ٧٢٪ و٨٦٪ من الكلفة، بحسب المراحل التعليمية، ومن مصارفات عامة، تتناول الإنارة والتدفئة والماء والهاتف والتجهيزات التربوية والمواد واللوازم وصيانة المنشآت والتجهيزات.

ويلاحظ أن ارتفاع مؤشّر الزيادة في موضوع الرواتب والأجور، بين العام

١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ والعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، أدنى مما هو عليه بالنسبة للمصارفات العامة، بحيث بلغ ٢٦٧٪، بينما لامس في المصارفات العامة عتبة الـ ٦٩١٪ كما جاء في دراسات المؤشّر التي وضعها الإتحاد العمالي العام.

ويجب إتخاذ هذا الواقع بعين الإعتبار، لدى تقدير الأكلاف الإفرادية للعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧.

بعد تسجيل هذه الإعتبارات، نعرض فيما يلي نتائج الدراسة، التي وضعناها عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ عن الأكلاف الإفرادية، التي تتحمّلها المؤسّسات الخاصة لتعليم التلميذ الواحد.

٣ ـ ١: كلفة تعليم التلميذ الواحد في المدارس الخاصة غير المجّانية

٣ ـ ١ ـ ١: كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة ما قبل الإبتدائية

بلغ متوسّط كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة ما قبل الإبتدائية ألفاً وتسعمائة وثلاثاً وعشرين ليرة لبنانية /١٩٢٣/ موزّعة كما يلي:

ألف وخمس وعشرون ليرة لبنانية /١٠٢٥/ لأجور المعلمين، أي ٥٣،٣٪.

ثلاثمائة وإثنتان وسبعون ليرة لبنانية /٣٧٢/ للمصارفات الإدارية، أي ١٩،٣٪

ثلاثمائة وثمانٍ وستون ليرة لبنانية /٣٦٨/ للمصارفات العامة، أي ١٩،١٪

ثمانٍ وعشرون ليرة لبنانية /٢٨/ للتجهيزات، أي ١،٥٪

مئة وثلاثون ليرة لبنانية /١٣٠/ لبدل الإيجار، أي ٦،٨٪

وتتأثّر هذه الكلفة بمعدّل التلامذة للمعلّم الواحد، وبحجم المدرسة، ولغتها، والإدارة المشرفة عليها. فكلّما ارتفع معدّل التلامذة للمعلم الواحد انخفضت الكلفة، وكلّما تدنّى هذا المعدّل ارتفعت، بالمقابل، الكلفة. وتسري الملاحظة ذاتها، بالنسبة لحجم المدرسة.

أما الكلفة في المدارس التي تعتمد اللغة الإنكليزية، فهي أعلى من تلك التي تعتمد اللغة الفرنسية، إذ تتراوح بين حدّ أدنى قدره ستمائة وإحدى وأربعون ليرة لبنانية /٦٤١/، وحدّ أقصى يصل إلى أربعة آلاف وستمائة وست وسبعين /٤٦٧٦/، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٤٥، حيث نلاحظ أن ٥٧٪ من المدارس، لا تتعدّى كلفة تعليم التلميذ الواحد فيها، الألف والخمسمائة ليرة لبنانية، وأن ٢١،٤٪ منها، تتراوح فيها هذه الكلفة، بين ألف وخمسمائة وألفي ليرة لبنانية، وأن ٢١،٦٪ من المدارس تزيد فيها الكلفة على ألفي ليرة لبنانية، وهي المدارس التي يشرف على إدارتها، رهبان وراهبات غير لبنانيين، أو تلك التي تعتمد اللغة الإنكليزية، إلى جانب اللغة العربية، لتدريس المواد العلمية والتاريخ والجغرافيا.

٣ - ١ - ٢: كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة الإبتدائية

بلغ متوسّط كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة الإبتدائية ألفاً وتسعمائة وثلاثين ليرة لبنانية /١٩٣٠/، موزّعة كما يلي:

ألف وإثنتان وأربعون ليرة لبنانية /١٠٤٢/ لأجور المعلمين، أي ٥٣،٩٪

ثلاثمائة وسبع وخمسون ليرة لبنانية /٣٥٧/ للمصارفات الإدارية، أي ١٨،٥٪

ثلاثمائة وتسع وأربعون ليرة لبنانية /٣٤٩/ للمصارفات العامة، أي ١٨٪

سبع وعشرون ليرة لبنانية /٢٧/ للتجهيزات، أي ١،٤٪

مئة وخمس وخمسون ليرة لبنانية /١٥٥/ لبدل الإيجار، أي ٨،٢٪

وتتأثّر هذه الكلفة بمعدّل التلامذة للمعلّم الواحد، وبحجم المدرسة، ولغة التدريس المعتمدة فيها، والإدارة المشرفة عليها. وتتراوح هذه المتوسّطات بين حدّ أدنى قدره ألف وعشر ليرات لبنانية، /١٠١٠/، وحدّ أقصى يصل إلى أربعة آلاف وأربعمائة وعشر /٤٤١٠/. ويتبيّن من الجدول رقم ٤٥، أن

٤٧،١٪ من المدارس لا تزيد كلفة تعليم التلميذ الواحد فيها عن ألف وخمسمائة ليرة لبنانية، وأن ١١،٧٪ منها تتراوح فيها الكلفة، بين ألف وخمسمائة وليرة واحدة وألفي ليرة لبنانية، وأن ٤١،٢٪ منها تفوق هذه الكلفة الألفي ليرة لبنانية. وهنا لا بدّ من المقارنة بين هذه النسب الأخيرة، وتلك العائدة للمرحلة ما قبل الإبتدائية، حيث يتبيّن لنا أن هناك تفاوتاً، ولا سيّما في نسبة المدارس التي تفوق كلفة تعليم التلميذ الواحد فيها الألفي ليرة لبنانية: فهي ٢١،٤٪ في المرحلة ما قبل الإبتدائية، بينما نسبتها هنا ٤١،٢٪. وهذا يبيّن، أنه كلّما انتقلنا من مرحلة تعليمية إلى أخرى، ارتفعت بالتالي أكلاف التعليم.

٣ - ١ - ٣: كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة المتوسّطة

بلغ متوسّط كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة المتوسّطة ألفين وأربعمائة وسبعاً وتسعين ليرة لبنانية، موزّعة كما يلي:

ألف وخمسمائة وتسع وسبعون ليرة لبنانية /١٥٧٩/ لأجور المعلمين، أي ٦٣،٢٪

ثلاثمائة وسبع وستون ليرة لبنانية /٣٦٧/ للمصارفات الإدارية، أي ١٤،٦٪

ثلاثمائة وخمس وثلاثون ليرة لبنانية /٣٣٥/ للمصارفات العامة، أي ١٣،٤٪

سبع وعشرون ليرة لبنانية /٢٧/ للتجهيزات، أي ١٪

مئة وتسع وثمانون ليرة لبنانية /١٨٩/لبدل الايجار، اي ٧,٨٪.

وتتأثّر هذه الكلفة بمعدّل التلامذة للمعلّم الواحد، وبحجم المدرسة، ولغة التدريس المعتمدة فيها، والإدارة المشرفة عليها. وتتراوح هذه المتوسّطات، بين حدّ أدنى قدره ثمانمائة وثلاث وستون ليرة لبنانية /٨٦٣/، وحدّ أقصى قدره أربعة آلاف وتسعمائة وإحدى وسبعون ليرة لبنانية /٤٩٧١/. ويتبيّن أن نسبة ٤٤،٥٪ من المدارس لا تتعدّى كلفة تعليم التلميذ فيها الألفي ليرة لبنانية، وأن ١٦،٧٪ منها، تتراوح فيها الكلفة بين ألفين وألفين وخمسمائة ليرة لبنانية، وأن ٣٨،٨٪ من المدارس تفوق فيها هذه الكلفة الألفين والخمسمائة ليرة لبنانية. ولا

بد من التذكير هنا، بأنّ التلميذ، كلّما تقدّم في المراحل التعليمية، كلّما ارتفعت كلفة تعليمه تدريجياً.

٣ - ١ - ٤ : كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة الثانوية

بلغ متوسّط كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة الثانوية أربعة آلاف ومئتين وإحدى وستين ليرة لبنانية /٤٢٦١/، موزّعة كما يلي:

ثلاثة آلاف ومئتان وخمس وثلاثون ليرة لبنانية /٣٢٣٥/ لأجور المعلمين، أي ٧٥،٩٪

جدول رقم ٤٥ : فئات كلفة تعليم التلميذ في المدارس الخاصة غير المجانية في مختلف المراحل التعليمية

الفئة	ما قبل الإبتدائي	الإبتدائي	المتوسط	الثانوي	المعدل العام
٥٠٠ وما دون	–	–	–	–	–
٥٠١ - ١٠٠٠	٢١،٣	١١،٨	٥،٥	–	١٠،٧
١٠٠١ - ١٥٠٠	٣٥،٧	٣٥،٣	١٦،٧	–	٢٥،٠
١٥٠١ - ٢٠٠٠	١٤،٢	١١،٧	٢٢،٣	–	١٤،٣
٢٠٠١ - ٢٥٠٠	٧،٢	٢٣،٥	١٦،٧	٤٢،٨	١٩،٦
٢٥٠١ - ٣٠٠٠	–	٥،٩	١١،٢	١٤،٣	٧،١
٣٥٠١ - ٣٥٠٠	٧،٢	٥،٩	١١،١	١٤،٣	٨،٩
٣٥٠١ - ٤٠٠٠	–	–	٥،٥	–	١،٨
٤٠٠١ - ٤٥٠٠	٧،٢	٥،٩	–	–	٣،٦
٤٥٠١ - ٥٠٠٠	٧،٢	–	٥،٥	-	٣،٦
٥٠٠١ - ٥٥٠٠	–	–	٥،٥	–	١،٨
٥٥٠١ - ٦٠٠٠	–	–	–	–	–
٦٠٠١ - ٧٠٠٠	–	–	–	١٤،٣	١،٨
٧٠٠١ وما فوق	–	–	–	١٤،٣	١،٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

أربعمائة وسبع وثمانون ليرة لبنانية /٤٨٧/ للمصارفات الإدارية، أي ١١،٤٪

أربعمائة وسبع ليرات لبنانية /٤٠٧/ للمصارفات العامة، أي ٩،٥٪

إثنتان وعشرون ليرة لبنانية /٢٢/ للتجهيزات، أي ٥٪

مئة وعشر ليرات لبنانية /١١٠/ لبدل الإيجار، أي ٢،٧٪

وتتأثّر هذه الكلفة بمعدل التلامذة للمعلّم الواحد، وبحجم المدرسة، ولغة التدريس المعتمدة فيها، والإدارة المشرفة عليها. وتتراوح هذه المتوسّطات بين حدّ أدنى قدره ألفان وإثنتان وعشرون ليرة لبنانية /٢٠٢٢/، وحدّ أقصى قدره ثمانية آلاف وثلاثمائة وست وتسعون /٨٣٩٦/. ونلاحظ أن ما يزيد قليلاً عن خمسي المدارس، لا تتعدّى كلفة تعليم التلميذ الواحد فيها الألفين والخمسمائة ليرة لبنانية، وأن ٢٨،٦٪ منها تتراوح فيها الكلفة بين ألفين وثلاثة آلاف وخمسمائة ليرة لبنانية. وهذه المدارس تعتمد إجمالاً اللغة الإنكليزية كلغة ثانية إلى جانب العربية. فالتعليم الثانوي مكلف بسبب تعدّد الأساتذة فيه (أستاذ أو أكثر لكل مادّة تعليمية)، وغالبيتهم يتعاقدون مع المدرسة، ويتقاضون أجوراً مرتفعة، مما يسبّب إنخفاضاً في معدّل التلامذة للمعلّم الواحد، إذا ما قيس بالمراحل التعليمية الأخرى.

٣ - ١ - ٥ : تطوّر كلفة التعليم في المدارس الخاصة غير المجّانية

إن كلفة التعليم في المدارس الخاصة غير المجّانية قد ارتفعت، بين العام ١٩٧١/ ١٩٧٢ والعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧، بمعدّل سنوي قدره ٢٢،٥٪ في المرحلة ما قبل الإبتدائية، و٢٠،٥٪ في المرحلة الإبتدائية، و٢١٪ في المرحلة المتوسطة، و٢٠،٦٪ في المرحلة الثانوية. إلا أن ارتفاع هذه الكلفة كان في الثمانينات أعلى بكثير منه في السبعينات. وكان معدّل الزيادة السنويّة بين العام ١٩٧١/ ١٩٧٢ والعام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ كما يلي:

٦،٤٪ في المرحلة ما قبل الإبتدائية.

٥،٠٪ في المرحلة الإبتدائية.

٧،٩٪ في المرحلة المتوسطة.
٣،٩٪ في المرحلة الثانوية.

وقد ارتفع بين العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ والعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧ إلى:

٤٤،٥٪ في المرحلة ما قبل الإبتدائية.
٤١،٠٪ في المرحلة الإبتدائية.
٣٨،٠٪ في المرحلة المتوسطة.
٤٢،٠٪ في المرحلة الثانوية.

وذلك نتيجة للتضخّم المالي، والزيادات التي طرأت على رواتب وأجور العاملين في القطاع التربوي، ويُتوقّع أن تتضاعف هذه الكلفة في العام الدراسي ١٩٨٧/ ١٩٨٨ بسبب استمرار التضخم المالي والزيادة في مؤشّر الأسعار.

جدول رقم ٤٦: تطوّر كلفة التعليم بالأسعار الجارية في المدارس الخاصة غير المجانية بين العام ١٩٧١/١٩٧٢ والعام ١٩٨٦/١٩٨٧ (بالليرات اللبنانية)

السنة / المرحلة	١٩٧١/ ١٩٧٢	١٩٧٩/ ١٩٨٠	١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٩٨٤/ ١٩٨٥	١٩٨٦/ ١٩٨٧
ما قبل الإبتدائية	٣٤٠	٥٦١	٩٩٣	١٩٢٣	٧٣٦٨
الإبتدائية	٤٥٦	٦٧٢	١١٩٠	١٩٣٠	٧٤١٢
المتوسطة	٥٠٧	٩٣٢	١٦٤٩	٢٤٩٧	٩٠٢٠
الثانوية	٨٤٧	١١٩٢	٢١١٠	٤٢٦١	١٣٩٤٢

٣ - ٢: كلفة تعليم التلميذ الواحد في المدارس الخاصة المجّانية

أنشئت المدرسة الخاصة المجّانية بموجب قانون صدر في ١٥ حزيران عام ١٩٥٦،[1] وهي مدرسة إبتدائية خارجية تخصّ الجمعيات الدينية، أو

(١) راجع الجريدة الرسمية عدد ٢٦ تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥٦، ص ٥٣٩ الى ٥٥٤.

الجمعيات الخيرية، أو الأفراد، ولا تستوفي أقساطاً مدرسية من التلامذة المنتسبين إليها، بل رسماً سنوياً هدفه تأمين الخدمات الصحية والإجتماعية للتلامذة[1]. ومقابل ذلك تتعهّد الدولة بأن تدفع مبلغاً مقطوعاً، يحسب على أساس عدد التلامذة المسجّلين في المدرسة، وعدد الأساتذة الداخلين في الملاك[2].

وقد سمحت الدولة لهذه المدرسة بموجب المرسوم رقم ٦٥/٢٣ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١١، أن تستحدث في أبنيتها المرحلة ما قبل الإبتدائية، لكن تلامذة هذه المرحلة لا يتلقّون مساعدة مالية، لأن هذه الأخيرة تُعطى فقط للتلامذة المسجّلين في المرحلة الإبتدائية. وهكذا أصبحت المدرسة المجّانية تضم مرحلتين تعليميتين، ما قبل الإبتدائية والإبتدائية. فأعباء التعليم في الأولى تقع على كاهل الأهالي، بينما تتحمّل الدولة في الثانية جزءاً كبيراً من هذه الأعباء.

٣ - ٢ - ١: كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة ما قبل الإبتدائية

بلغ متوسّط كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة ما قبل الإبتدائية تسعمائة وتسع ليرات لبنانية /٩٠٩/ موزعة كما يلي:

ستمائة وسبع وأربعون ليرة لبنانية /٦٤٧/لأجور للمعلمين، أي ٧١،٨٪

(١) كان هذا الرسم في الأساس ثلاث ليرات للتلميذ الواحد في الشهر وقد بقي على هذه الحال حتى بداية السبعينات حيث سمحت الدولة برفعه إلى ستين ليرة سنوياً. لكن منذ بداية الحرب اللبنانية ارتفع هذا الرسم وأصبح في العديد من المدارس المجانية يتراوح بين ٢٥٠ و٥٠٠ ليرة لبنانية للمرحلة الإبتدائية باستثناء الرسوم الإضافية الأخرى.

(٢) إن مساهمة الدولة المالية تدفع أساساً للمدارس المجانية لتغطية أجور المعلمين لذلك تعدّلت هذه المساهمة مع كل تعديل للرواتب والأجور وارتفعت من ٢٥ ليرة لبنانية في الأساس إلى ٤٠ ليرة لبنانية عام ١٩٦٣/ ١٩٦٤ فإلى ستين ليرة عام ١٩٦٥ فإلى ٨٥ ليرة لبنانية عام ١٩٧٠ فإلى ١٣٥ ليرة لبنانية عام ١٩٧٤ فإلى ٢٥٠ ليرة عام ١٩٧٧/ ١٩٧٨ ومن ذلك الحين أصبحت المساعدة السنوية للتلميذ الواحد تساوي نصف الحد الأدنى للأجور الذي تحدده الدولة أي ما يعادل في الوقت الحالي ٤٢٥٠ ليرة لبنانية. بالإضافة إلى ذلك منحت الدولة ابتداء من عام ١٩٧٩ مساعدة سنوية لكل مدرسة مجانية يكون فيها ٧٠٪ من المعلمين العاملين فيها داخلين في الملاك وقيمة هذه المنحة هي إضافة عشرة بالمئة على المنحة المعطاة بالنسبة للتلامذة.

مئة وست وثمانون ليرة لبنانية /١٨٦/للمصارفاتالإدارية، أي ٢٠،٤٪

سبع وستون ليرة لبنانية /٦٧/ للمصارفات العامة، أي ٦،٨٪

تسع ليرات لبنانية /٩/ للتجهيزات، أي ١٪

وتتأثّر هذه الكلفة بمعدّل التلامذة للمعلم الواحد، وبالإدارة المشرفة على المدرسة. وتتراوح في المدارس التي تناولتها الدراسة، بين خمسمائة وثلاث وعشرين /٥٢٣/ وألف وخمسمائة وسبع وخمسين ليرة لبنانية /١٥٥٧/، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٤٧، الذي يعرض فئات كلفة تعليم التلميذ الواحد في المدارس المجّانية. والجدير بالملاحظة أن هذه الكلفة هي أدنى، بمعدل النصف تقريباً، ممّا هي عليه في المدارس الخاصة غير المجّانية، كما رأينا في الفقرة السابقة، وذلك بسبب ضغط المصاريف الإدارية والمصارفات العامة، وبسبب ارتفاع معدّل التلامذة للمعلم الواحد في المدارس الأخيرة.

٣ - ٢ - ٢: كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة الإبتدائية

بلغ متوسّط كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة الإبتدائية ألفاً وثلاثمائة وأربعاً وثلاثين ليرة لبنانية /١٣٣٤/، موزّعة كما يلي:

تسعمائة وإثنتان وعشرون ليرة لبنانية /٩٢٢/ لأجور المعلمين أي ٦٩،١٪

مئتان وإحدى وتسعون ليرة لبنانية /٢٩١/ للمصارفات الإدارية، أي ٢١،٨٪

مئة وإثنتا عشرة ليرة لبنانية /١١٢/ للمصارفات العامة، أي ٨،٤٪

تسع ليرات لبنانية /٩/ للتجهيزات، أي ٠،٧٪

وتتأثّر هذه الكلفة بمعدّل التلامذة للمعلّم الواحد، وبالإدارة التربوية، وتتراوح بين تسعمائة وإحدى وستين ليرة لبنانية وألف وسبعمائة وسبع وخمسين /١٧٥٧/. ونلاحظ أن كلفة تعليم التلميذ الواحد في المرحلة الإبتدائية، هي

أدنى ممّا هي عليه في المدارس الخاصة غير المجّانية، وذلك بسبب ارتفاع معدّل التلامذة للمعلّم الواحد، وضغط المصاريف الإدارية والمصارفات العامة في هذه الأخيرة.

جدول رقم ٤٧: فئات كلفة تعليم التلميذ الواحد في المدارس الخاصة المجانية

الفئة	المرحلة ما قبل الإبتدائية	المرحلة الإبتدائية
٥٠٠ وما دون	–	–
٥٠١ - ٦٠٠	٥٠	–
٦٠١ - ٧٠٠	–	–
٧٠١ - ٨٠٠	–	–
٨٠١ - ٩٠٠	٢٥	-
٩٠١ - ١٠٠٠	–	٢٥
١٠٠١ - ١٢٠٠	–	٢٥
١٢٠١ - ١٤٠٠	–	–
١٤٠١ - ١٦٠٠	٢٥	٢٥
١٦٠٠ وأكثر	–	٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

٣ - ٣: كلفة تعليم التلميذ الواحد في المعاهد المهنية

بلغ متوسّط كلفة تعليم التلميذ الواحد في المعاهد المهنية الخاصة ألفين وثلاثمائة وسبعاً وخمسين ليرة لبنانية /٢٣٥٧/، موزّعة كما يلي:

ألف وخمسمائة وخمس وستون ليرة لبنانية /١٥٦٥/ لأجور المعلمين، أي ٦٦،٤٪

أربعمائة وتسع وستون ليرة لبنانية /٤٦٩/ للمصارفات الإدارية، أي ١٩،٩٪

ملحق رقم واحد: التعليم العام

جدول رقم ١: تطور المؤسسات التعليمية.

جدول رقم ٢: توزع المدارس الإبتدائية والمتوسطة الرسمية حسب درجاتها عام ١٩٨٦/ ١٩٨٧.

جدول رقم ٣: تطور عدد المدارس في التعليم الرسمي، الإبتدائي والمتوسط.

جدول رقم ٤: تاريخ إنشاء المدارس الرسمية،الإبتدائية والمتوسطة (بيروت والضواحي).

جدول رقم ٥: تاريخ إنشاء المدارس الرسمية،الإبتدائية والمتوسطة (جبل لبنان ما عدا ضواحي بيروت).

جدول رقم ٦: تاريخ إنشاء المدارس الرسمية،الإبتدائية والمتوسطة (لبنان الشمالي)

جدول رقم ٧: تاريخ إنشاء المدارس الرسمية،الإبتدائية والمتوسطة (لبنان الجنوبي).

جدول رقم ٨: تاريخ إنشاء المدارس الرسمية،الإبتدائية والمتوسطة (البقاع)

جدول رقم ٩: توزّع التلامذة في التعليم العام حسب المراحل التعليمية للعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧.

جدول رقم ١٠: توزع التلامذة في المدارس الرسمية،الإبتدائية والمتوسطة للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧.

جدول رقم ١١: تطور عدد التلامذة في التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط.

جدول رقم ١٢: تطوّر عدد التلامذة في التعليم العام الرسمي.

جدول رقم ١٣: متوسط عدد التلامذة في المدرسة الواحدة في المدارس الرسمية، الابتدائية والمتوسطة.

جدول رقم ١٤: توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧.

جدول رقم ١٥: توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧ (بيروت وضواحي بيروت).

جدول رقم ١٦: توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧ (لبنان الجنوبي).

جدول رقم ١٧: توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧ (جبل لبنان ما عدا ضواحي بيروت).

جدول رقم ١٨: توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧ (البقاع).

جدول رقم ١٩: توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧ (لبنان الشمالي).

جدول رقم ٢٠: تطوُّر عدد التلامذة في التعليم الخاص المجاني.

جدول رقم ٢١ ـ تطور عدد التلامذة في التعليم الخاص غير المجاني.

جدول رقم ١ : تطور المؤسسات التعليمية

السنة	الرسمي				الخاص			
	المدارس الابتدائية والمتوسطة	المدارس الثانوية	المدارس المهنية	الجامعات	مجموع الرسمي	المدارس المجانية	المدارس غير المجانية	المدارس المهنية	الجامعات	مجموع الخاص
١٩٧٥/١٩٧٤	١٣٣٨	٧٩	١٧	١	١٤٣٥	٦٩٧	٥١٤	١٣٤	١١	١٣٥٦
١٩٧٦/١٩٧٥	١٣٢٦	—	—	١	١٣٢٧	٥١٠	—	—	—	—
١٩٧٧/١٩٧٦	١٣٢٦	—	—	١	١٣٢٧	٥١٠	—	—	—	—
١٩٧٨/١٩٧٧	١٢٥٧	٦٥	١٧	١	١٣٤٠	٥٢٢	٤٦٢	١٣٠	١٠	١١٢٤
١٩٧٩/١٩٧٨	١٢٦٦	—	—	١	١٢٦٧	—	—	—	—	—
١٩٨٠/١٩٧٩	١٢٠٣	١١٦	١٧	١	١٣٣٧	٤٨٠	٥٤٨	١١٣	١٤	١١٥٥
١٩٨١/١٩٨٠	١٣٣٦	١٣٢	١٨	١	١٤٨٧	٤٩٣	٦٣٩	١٣٩	١٤	١٢٨٥
١٩٨٢/١٩٨١	١٢٨٢	١٣٥	١٩	١	١٤٣٧	٤٧٥	٦٣٥	١٦٢	١٧	١٢٨٩
١٩٨٣/١٩٨٢	١٣٤٥	١٠٧	٢٢	١	١٤٧٥	٤٢٨	٥١٦	١٦٢	١٧	١١٢٣
١٩٨٤/١٩٨٣	١٢٩٩	—	٢٢	١	١٣٢٢	—	—	١٠٠	١٧	—
١٩٨٥/١٩٨٤	١٢٩١	١٣٢	٢٢	١	١٤٤٦	—	—	١٣٤	١٧	—
١٩٨٦/١٩٨٥	—	١٤٧	٢٢	١	—	—	—	١٦٢	١٧	—
١٩٨٧/١٩٨٦	١١٨٢	١٦٢	٢٢	١	١٣٦٧	٤٦٤	٦١٢	١٨٨	١٧	١٢٨١

جدول رقم ٢ : توزع المدارس الإبتدائية والمتوسطة الرسمية

حسب درجاتها عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧

المحافظة	روضة	إبتدائي	روضة وإبتدائي	روضة وابتدائي ومتوسط	إبتدائي ومتوسط	متوسط	المجموع
بيروت	—	٣	١٦	١٨	١٢	٨	٥٧
ضواحي بيروت	—	—	٩	١٧	١٦	٨	٥٠
جبل لبنان ما عدا الضواحي	—	٧	٤٦	١٢٣	١٤	٣	١٩٣
لبنان الشمالي	٢٠	٣٣	١٦٣	١٢٦	٦٥	٦	٤١٣
لبنان الجنوبي	—	٣	٧٧	١٢٣	٥	١٥	٢٢٣
البقاع	—	٤	٨٢	١٣٠	١٨	١٢	٢٤٦
المجموع	٢٠	٥٠	٣٩٣	٥٣٧	١٣٠	٥٢	١١٨٢

جدول رقم ٣: تطور عدد المدارس في التعليم

الرسمي الإبتدائي والمتوسط

السنة الدراسية	العدد الإجمالي للمدارس	ما قبل الإبتدائي والإبتدائي	ما قبل الإبتدائي والابتدائي والمتوسط	المتوسط
١٩٧٥ /١٩٧٤	١٣٣٨	٧٥٧	٥٦٢	١٩
١٩٧٦ /١٩٧٥	١٣٢٦	٧٠٢	٥٩١	٣٣
١٩٧٧ /١٩٧٦	١٣٢٦	٧٠٢	٥٩١	٣٣
١٩٧٨ /١٩٧٧	١٢٥٧	٦٦٧	٥٦٠	٣٠
١٩٧٩ /١٩٧٨	١٢٦٦	٦٠٩	٦١٤	٤٣
١٩٨٠ /١٩٧٩	١٢٠٣	٤٩٤	٦٦٤	٤٥
١٩٨١ /١٩٨٠	١٣٣٦	٥٦٢	٧٢٦	٤٨
١٩٨٢ /١٩٨١	١٢٨٢	٥٣٤	٦٨٠	٦٨
١٩٨٣ /١٩٨٢	١٣٤٥	٥٨٦	٧٠٦	٥٣
١٩٨٤ /١٩٨٣	(–)	(–)	(–)	(–)
١٩٨٥ /١٩٨٤	(–)	(–)	(–)	(–)
١٩٨٦ /١٩٨٥	(–)	(–)	(–)	(–)
١٩٨٧ /١٩٨٦	١١٨٢	٤٦٣	٦٦٧	٥٢

المنطقة : بيروت والضواحي

جدول رقم ٤ : تاريخ إنشاء المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة

المنطقة	قبل ١٩٤٣	١٩٤٣ ١٩٤٩	١٩٥٠ ١٩٥٩	١٩٦٠ ١٩٦٩	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٧	غير معين	المجموع
بيروت	٦	٤	١٩	٧	٤	١٤	٣	٥٧
الضواحي	—	٧	٦	١٩	٥	٧	٦	٥٠
المجموع	٦	١١	٢٥	٢٦	٩	٢١	٩	١٠٧

المحافظة: جبل لبنان ما عدا ضواحي بيروت

جدول رقم ٥: تاريخ إنشاء المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة

القضاء	قبل ١٩٤٣	١٩٤٣ ١٩٤٩	١٩٥٠ ١٩٥٩	١٩٦٠ ١٩٦٩	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٧	غير معين	المجموع
كسروان	٢	٧	٤	٥	٢	٢	—	٢٢
بعبدا	١	٥	٣	٣	١	—	٤	١٧
المتن	٣	٣	١	٥	—	٢	٣	١٧
جبيل	٣	٧	٨	٤	٣	١	٨	٣٤
عاليه	٣	٩	٧	٩	—	—	١١	٣٩
الشوف	٧	٢٤	٥	٧	٣	٤	١٤	٦٤
المجموع	١٩	٥٥	٢٨	٣٣	٩	٩	٤٠	١٩٣

المحافظة: لبنان الشمالي

جدول رقم ٦: تاريخ إنشاء المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة

القضاء	قبل ١٩٤٣	١٩٤٣ ١٩٤٩	١٩٥٠ ١٩٥٩	١٩٦٠ ١٩٦٩	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٧	غير معين	المجموع
البترون	٦	١٥	٦	٥	٣	٣	٣	٤١
زغرتا	—	١٠	٧	٨	٤	٦	١	٣٦
عكار	١٦	١٥	١٥	٣٧	٢٠	٣٠	٣	١٣٦
الكورة	٩	١٠	١٠	٧	٢	-	١	٣٩
بشري	٣	٦	٢	—	٢	١	٢	١٦
طرابلس	١	٦	١٧	١٦	١٤	١٧	٣	٧٤
القضاء طرابلس المدينة	٧	١١	٢١	١٣	٣	١٣	٣	٧١
المجموع	٤٢	٧٣	٧٨	٨٦	٤٨	٧٠	١٦	٤١٣

المحافظة: لبنان الجنوبي

جدول رقم ٧: تاريخ إنشاء المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة

القضاء	قبل ١٩٤٣	١٩٤٣ ١٩٤٩	١٩٥٠ ١٩٥٩	١٩٦٠ ١٩٦٩	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٧	غير معين	المجموع
صيدا	٦	٤	٧	١٠	٢	٤	٤	٣٧
صور	٣	١١	٦	١٥	٥	٤	١٤	٥٨
النبطيّة	٢	٨	٧	٨	٢	٦	٦	٣٩
بنت جبيل	٢	١٠	٣	٦	٣	٤	١	٢٩
مرجعيون	٧	٣	٢	٥	١	٢	٣	٢٣
حاصبيا	٥	٣	٣	١	—	١	٤	١٧
جزين	٣	٥	٢	٣	١	١	٥	٢٠
المجموع	٢٨	٤٤	٣٠	٤٨	١٤	٢٢	٣٧	٢٢٣

المحافظة: البقاع

جدول رقم ٨: تاريخ إنشاء المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة

القضاء	قبل ١٩٤٣	١٩٤٣ ١٩٤٩	١٩٥٠ ١٩٥٩	١٩٦٠ ١٩٦٩	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٧	غير معين	المجموع
الهرمل	—	٢	٧	٤	٥	٥	٨	٣١
راشيا	٧	٣	٩	٣	١	٤	—	٢٧
البقاع الغربي	٤	٩	٧	٨	٢	١	—	٣١
زحلة	٥	١٢	١٣	١٠	٢	٣	—	٤٥
بعلبك	٩	١٧	١٩	٢٣	١٠	١٥	١٩	١١٢
المجموع	٢٥	٤٣	٥٥	٤٨	٢٠	٢٨	٢٧	٢٤٦

جدول رقم ٩: نوزع التلامذة في التعليم العام حسب المراحل التعليمية للعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧

المرحلة	الرسمي	الخاص المجاني	الخاص غير المجاني	المجموع	النسبة
ما قبل الابتدائية	٢٦٨٢٣	٢٧٧٤٩	٧٥٢٢٤	١٢٩٧٩٦	١٦،١
الإبتدائية	١٢٥٨٥٨	١٣١٧٤٣	١٤١٥٣٥	٣٩٩١٣٦	٤٩،٣
المتوسطة	٩٨٥٨٢	–	٩٩١٠٦	١٩٧٦٨٨	٢٤,٥
الثانوية	٤١٢٠٠	–	٤٠٦٤٨	٨١٨٤٨	١٠،١
المجموع	٢٩٢٤٦٣	١٥٩٤٩٢	٣٥٦٥١٣	٨٠٨٤٦٨	١٠٠،٠

جدول رقم ١٠: توزّع التلامذة في المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة للعام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧

المنطقة أو المحافظة	تلامذة الروضة	تلامذة الإبتدائي	تلامذة المتوسط	المجموع
بيروت	١٣٣٧	٧٢٧٦	٦٣٥٥	١٤٩٦٨
ضواحي بيروت	٦٠٩	٥٩٢٥	٨٣١٦	١٤٨٥٠
جبل لبنان ما عدا الضواحي	٣٤٣٣	١٦١٦٠	١٢٧٩٢	٣٢٣٨٥
لبنان الشمالي	٩٨٩٨	٤٢٩٣٤	١٩٩٣٨	٧٢٧٧٠
لبنان الجنوبي	٥٦٣٢	٢٨٩٤٥	١٨٠٥١	٥٢٦٢٨
البقاع	٥٩١٤	٢٤٦١٨	١٧٩٣٠	٤٨٤٦٢
المجموع العام	٢٦٨٢٣	١٢٥٨٥٨	٨٣٣٨٢	٢٣٦٠٦٣

جدول رقم ١١: تطوّر عدد التلامذة في التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط

السنة الدراسية	الروضة	الإبتدائي	المتوسط	المجموع
١٩٧٤/ ١٩٧٥	٢٩٢٣٤	١٨٤٠٦٩	٧٩١٧٣	٢٩٢٤٧٦
١٩٧٥/ ١٩٧٦	٣١٢٨٦	١٨٩٦٦٥	٨١٧٦٠	٣٠٢٧١١
١٩٧٦/ ١٩٧٧	٣١٢٨٦	١٨٩٦٦٥	٨١٧٦٠	٣٠٢٧١١
١٩٧٧/ ١٩٧٨	٢٧٨٩٤	١٦٣٤٦١	٧٥٤٥٧	٢٦٦٨١٢
١٩٧٨/ ١٩٧٩	٢٦٢٠٢	١٦٣٨٨٥	٧٥٥٧٠	٢٦٥٦٥٧
١٩٧٩/ ١٩٨٠	٢٤١٠٢	١٤٣٢٤١	٧٢٦٩٥	٢٤٠٠٣٨
١٩٨٠/ ١٩٨١	١٩٨٩٣	١٥٨٣٢٥	٧٥٨٧٧	٢٥٤٠٩٥
١٩٨١/ ١٩٨٢	٢١٣٧٠	١٤٨٥٧٣	٧٣٨٧٦	٢٤٣٨١٩
١٩٨٢/ ١٩٨٣	٢١٨٩٠	١٧٠٠٦٤	٨٠٤٩٩	٢٧٢٤٥٣
١٩٨٣/ ١٩٨٤	–	–	–	–
١٩٨٤/ ١٩٨٥	–	١٤٦٥٧٥	٨٦١٣٦	٢٣٢٧١١
١٩٨٥/ ١٩٨٦	–	–	–	–
١٩٨٦/ ١٩٨٧	٢٦٨٢٣	١٢٥٨٥٨	٨٣٣٨٢	٢٣٦٠٦٣

جدول رقم ١٢ : تطوّر عدد التلامذة في التعليم العام الرسمي

السنة الدراسية	الروضة	الإبتدائي	المتوسط	الثانوي	المجموع
١٩٧٤ / ١٩٧٥	٢٩٢٣٤	١٨٤٠٦٩	٩٠٥٢٨	١٦٩٩٤	٣٢٠٨٢٥
١٩٧٥ / ١٩٧٦	٣١٢٨٦	١٨٩٦٦٥	٩١٧٨٩	١٩٩٧١	٣٣٢٧١١
١٩٧٦ / ١٩٧٧	٣١٢٨٦	١٨٩٦٦٥	٩١٧٨٩	١٩٩٧١	٣٣٢٧١١
١٩٧٧ / ١٩٧٨	٢٧٨٩٤	١٦٣٤٦١	٩٨٢١٣	٣٨٢١٢	٣٢٧٧٨٠
١٩٧٨ / ١٩٧٩	٢٦٢٠٢	١٦٣٨٨٥	٧٥٥٧٠	–	–
١٩٧٩ / ١٩٨٠	٢٤١٠٢	١٤٣٢٤١	٩٠٤٦٢	٣٤٩٧١	٢٩٢٧٧٦
١٩٨٠ / ١٩٨١	١٩٨٩٣	١٥٨٣٢٥	٩١٤٦٧	٤١٢٠٧	٣١٠٨٩٢
١٩٨١ / ١٩٨٢	٢١٣٧٠	١٤٨٥٧٣	٩٠٣٩٢	٣٣٩٢٢	٢٩٤٢٥٧
١٩٨٢ / ١٩٨٣	٢١٨٩٠	١٧٠٠٦٤	٨٧٤٠٣	٣٧٠٦٨	٣١٦٤٢٥
١٩٨٤ / ١٩٨٥	–	١٤٦٥٧٥	١٠١٣٤٥	٤٠٧٩٥	٢٨٨٧١٥
١٩٨٥ / ١٩٨٦	–	–	–	–	٢٨٤٩٩٦
١٩٨٦ / ١٩٨٧	٢٦٨٢٣	١٢٥٨٥٨	٩٨٥٨٢	٤١٢٠٠	٢٩٢٤٦٣

جدول رقم ١٣ : متوسط عدد التلامذة في المدرسة الواحدة في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة

المنطقة	عدد المدارس	عدد التلامذة	متوسط عدد التلامذة
بيروت	٥٧	١٤٩٦٨	٢٦٢،٥
ضواحي بيروت	٥٠	١٤٨٥٠	٢٩٧
جبل لبنان ما عدا الضواحي	١٩٣	٣٢٣٨٥	١٦٧،٧
لبنان الشمالي	٤١٣	٧٢٧٧٠	١٧٦،١
لبنان الجنوبي	٢٢٣	٥٢٦٢٨	٢٣٦
البقاع	٢٤٦	٤٨٤٦٢	١٩٧
المجموع	١١٨٢	٢٣٦٠٦٣	١٩٩،٧

جدول رقم ١٤ : توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية للعام الدراسي ١٩٨٦ - ١٩٨٧

المنطقة	عدد المدارس	تلامذة الروضة	تلامذة الإبتدائي	عدد المعلمين
بيروت وضواحيها	١٣٦	٩٦٤٢	٤٢٢٤٠	١٦١٥
جبل لبنان ما عدا الضواحي	٦٤	٣٦٠٧	١٥٣١١	٦٦٥
لبنان الشمالي	٧٥	٥٥٩٧	١٩٨٨٩	٨٦٧
لبنان الجنوبي	٧٩	٢٨٤٥	٢٥٤٦٠	٩٠٥
البقاع	١١٠	٦٠٥٨	٢٨٨٤٣	١١٩٢
المجموع	٤٦٤	٢٧٧٤٩	١٣١٧٤٣	٥٢٤٤

جدول رقم ١٥ : توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ (بيروت والضواحي)

المنطقة	عدد المدارس	تلامذة الروضة	تلامذة الإبتدائي	عدد المعلمين
بيروت	٤٣	٤١٢٢	١٢٦٥٤	٦٤١
ضواحي بيروت	٩٣	٥٥٢٠	٢٩٥٨٦	٩٧٤
المجموع	١٣٦	٩٦٤٢	٤٢٢٤٠	١٦١٥

جدول رقم ١٦ : توزّع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية
للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ (لبنان الجنوبي)

القضاء	عدد المدارس	تلامذة الروضة	تلامذة الإبتدائي	عدد المعلمين
صيدا	٢٣	٧١٤	٨٠٩٧	٢٩٨
صور	١٦	٦٨٥	٥٥٢٦	٢١١
مرجعيون	٧	٨٥	١٥١٨	٥٠
جزين	٣	٢٥٧	٩٦٥	٣٧
حاصبيا	٦	١١٤	١١٥٥	٤٤
النبطية	١٣	٣١٩	٤٨١٢	١٤٠
بنت جبيل	١١	٦٧١	٣٣٨٧	١٢٥
المجموع	٧٩	٢٨٤٥	٢٥٤٦٠	٩٠٥

جدول رقم ١٧ : توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية
للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ (جبل لبنان ما عدا الضواحي)

القضاء	عدد المدارس	تلامذة الروضة	تلامذة الإبتدائي	عدد المعلمين
المتن	١٢	٩٧٨	٢٠٩٢	١٢٣
جبيل	٨	٣٣٠	١٢٢١	٦١
كسروان	١٧	١٣٣٢	٣٧٥٩	١٨١
بعبدا	٤	٤٣	٨٦٦	٢٤
الشوف	٦	١٩٩	٢٥٠١	٩٧
عاليه	١٧	٧٢٥	٤٨٧٢	١٧٩
المجموع	٦٤	٣٦٠٧	١٥٣١١	٦٦٥

جدول رقم ١٨ : توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية
للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ (البقاع)

القضاء	عدد المدارس	تلامذة الروضة	تلامذة الإبتدائي	عدد المعلمين
زحلة	٣٥	١٦٧٥	٨٩٦٢	٣٦٠
بعلبك	٥٢	٣٠٠٤	١٣٨٥٤	٥٥٤
راشيا	٤	٢٥٢	٨١٢	٥٣
البقاع الغربي	١٦	٨٢٨	٣٧٢٦	١٦٩
الهرمل	٣	٢٩٩	١٤٨٩	٥٦
المجموع	١١٠	٦٠٥٨	٢٨٨٤٣	١١٩٢

جدول رقم ١٩ : توزع التلامذة في المدارس الخاصة المجانية
للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ (لبنان الشمالي)

القضاء	عدد المدارس	تلامذة الروضة	تلامذة الإبتدائي	عدد المعلمين
طـرابـلس وقـضاء	٣٣	٢٨٠١	٩٣٥٢	٣٦٩
طرابلس				
بشري	٥	٤٢٩	١٠٥٢	٥٤
زغرتا	٨	٥٣٦	١٩٥٠	٩٣
الكورة	٤	١١٩	٥٣٨	٢٨
البترون	٤	١٥٤	٤٤٢	٢٩
عكار	٢١	١٥٥٨	٦٥٥٥	٢٩٤
المجموع	٧٥	٥٥٩٧	١٩٨٨٩	٨٦٧

جدول رقم ٢٠ : تطوّر عدد التلامذة في التعليم الخاص المجاني

السنة	الروضة	الإبتدائي	المجموع
١٩٧٤/ ١٩٧٥	–	–	١٩٥٩٢٤
١٩٧٥/ ١٩٧٦	–	–	١٠٨٤٠٢
١٩٧٦/ ١٩٧٧	–	–	١٠٨٤٠٢
١٩٧٧/ ١٩٧٨	٣٤٩٥٣	١١٨٣٩٠	١٥٣٣٤٣
١٩٧٩/ ١٩٨٠	٣٤٨٥٦	١١٧٩٧٦	١٥٢٨٣٢
١٩٨٠/ ١٩٨١	٣٢٧٩٥	١٢٤٧٠٣	١٥٧٤٩٨
١٩٨١/ ١٩٨٢	٣١١١٧	١٢٣٣٣٠	١٥٤٤٤٧
١٩٨٢/ ١٩٨٣	–	–	١٤٧٢٢٥
١٩٨٤/ ١٩٨٥	–	–	١٤٩٩٠٤
١٩٨٥/ ١٩٨٦	–	–	١٥٨٩٢٤
١٩٨٦/ ١٩٨٧	٢٧٧٤٩	١٣١٧٤٣	١٥٩٤٩٢

جدول رقم ٢١ : تطور عدد التلامذة في التعليم الخاص غير المجاني

السنة	الروضة	الإبتدائي	المتوسط	الثانوي	المجموع
١٩٧٤/ ١٩٧٥	–	–	–	–	٢٤٠٢٤٣
١٩٧٧/ ١٩٧٨	٥٤٥٥٠	٩٨٨٤٤	٦٧٠٢٠	٢٨٨١٠	٢٤٩٢٢٤
١٩٧٩/ ١٩٨٠	٦٢٩٨٠	١٠٩٩٧٢	٧٥٣٤٢	٣٣٩٩٨	٢٨٢٢٩٢
١٩٨٠/ ١٩٨١	٦٧٥٤٥	١٢٢٩٨٧	٨٣٨٨٩	٣٦٤٧١	٣١٠٨٩٢
١٩٨١/ ١٩٨٢	٦٧٩٤٣	١٢٧٠٧٤	٨٩٠٣٢	٣٦٦٨٣	٣٢٠٧٣٢
١٩٨٢/ ١٩٨٣	٧٠٨٤٤	١٢٧٣٦٨	٩٣٣٦٤	٣٧٤٣٧	٣٢٩٠١٣
١٩٨٤/ ١٩٨٥	–	–	–	–	٣٣٩٣٩٧
١٩٨٥/١٩٨٦	–	–	–	–	٣٤٤٠٦١
١٩٨٦/ ١٩٨٧	٧٥٢٢٤	١٤١٥٣٥	٩٩١١٠	٤٠٦٤٤	٣٥٦٥١٣

ملحق رقم ٢ : التعليم الجامعي

جدول رقم ٢٢ : تاريخ انشاء الجامعات ومعاهد التعليم العالي
جدول رقم ٢٣ : الطلاّب المسجّلون في الجامعة اللبنانية للعام الدراسي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .
جدول رقم ٢٤ : تطوّر عدد الطلاّب المسجّلين في الجامعة اللبنانية حسب الكليات بين العام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ والعام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .
جدول رقم ٢٥ : الطلاّب المسجّلون في الجامعة الأميركية للعام الدراسي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .
جدول رقم ٢٦ : الطلاّب المسجّلون في جامعة القديس يوسف للعام الدراسي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .
جدول رقم ٢٧ : الطلاّب المسجّلون في الجامعة العربية للعام الدراسي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .
جدول رقم ٢٨ : الطلاّب المسجّلون في جامعة الروح القدس للعام الدراسي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

جدول رقم: ٢٢: تاريخ انشاء الجامعات ومعاهد التعليم العالي

أولاً - تاريخ إنشاء الكليات في الجامعة اللبنانية

إسم الكلية	تاريخ الإنشاء	تاريخ مباشرة العمل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية	١٩٥٩	١٩٥٩
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية	١٩٥٩	١٩٥٩
كلية العلوم	١٩٥٩	١٩٥٩
معهد العلوم الإجتماعية	١٩٥٩	١٩٥٩
معهد الفنون الجميلة	١٩٦٦	١٩٦٦
كلية التربية[1]	١٩٦٧	١٩٥١
كلية الإعلام والتوثيق	١٩٦٧	١٩٦٧
كلية العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال	١٩٦٧	١٩٦٧
كلية الهندسة	١٩٧٤	١٩٨٠
كلية الزراعة	١٩٧٤	١٩٨٦
كلية الصحة العامة	١٩٨١	١٩٨١
كلية العلوم الطبية	١٩٨٣	١٩٨٣

ثانياً - تاريخ إنشاء الجامعات ومعاهد التعليم العالي في القطاع الخاص

١ - الجامعة الأميركية في بيروت

١٨٦٦ - إنشاء الكلية الإنجيلية السورية (مدرسة صغيرة للطب)

١٨٦٦ - إنشاء كلية الفنون والعلوم.

(١) كان اسمها دار المعلمين العليا في العام ١٩٥١ واصبح معهد المعلمين العالي في العام ١٩٥٣ وبقيت تعرف بهذا الاسم حتى العام ١٩٦٧.

١٨٦٧ - إنشاء كلية الطب.

١٨٧١ - إنشاء كلية الصيدلة.

١٩٠٠ - إنشاء كلية التمريض.

١٩٠٠ - إنشاء كلية التجارة إندمجت فيما بعد بكلية الفنون والعلوم.

١٩٢٠ - تغيير إسم الكلية الإنجيلية السورية التي أصبحت تعرف «بالجامعة الأميركية في بيروت».

١٩٥١ - إنشاء كلية الهندسة وفن العمارة (بوشر منذ العام ١٩١٣ بإعطاء دروس للهندسة المدنية ضمن كلية الفنون والعلوم، ووزّعت شهادات في الهندسة المدنية بين العام ١٩٤٤ والعام ١٩٥١ وذلك قبل إنشاء كلية الهندسة وفن العمارة).

١٩٥٢ - إنشاء كلية الزراعة.

١٩٥٤ - إنشاء كلية الصحة العامة.

٢ - جامعة القديس يوسف

١٨٥٥ - إنشاء مدرسة غزير الثانوية وانتقالها إلى بيروت في العام ١٨٨٣.

١٨٨٣ - إنشاء معهد الطب الفرنسي.

١٨٩٨ - إنشاء كلية الطب والصيدلة.

١٩٠٢ - إنشاء الكلية الشرقية التي أصبحت تعرف ابتداء من العام ١٩٣٧ «بمعهد الآداب الشرقية».

١٩١٣ - إنشاء كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية.

١٩١٣ - إنشاء معهد الهندسة.

١٩٢٠ - إنشاء معهد طب الأسنان.

١٩٢٢ - إنشاء معهد إعداد القابلات.

١٩٧٥ - إستقلال الجامعة عن جامعة ليون، وتوسعها بإنشاء فروع لها في المدن اللبنانية، وبإنشاء كليات جديدة للآداب والعلوم الإنسانية والإختصاصات التكنولوجية.

٣ ـ كلية بيروت الجامعية

١٨٨٥ ـ إنشاء كلية بيروت للبنات، وبقيت تعرف بهذا الإسم حتى منتصف السبعينات حين أصبحت تعرف «بكلية بيروت الجامعية» وقد أحدثت فروعاً لها في الثمانينات، في اللويزة ثم في مدينة جبيل، كما تتوزّع حقول التخصّص فيها المؤدّي إلى شهادة البكالوريوس في العلوم أو الآداب على العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية، واللغات التطبيقية والدراسات التجارية، وقسم الإنسانيات.

٤ ـ الأكاديمية اللبنانية

١٩٣٧ ـ إنشاء أول معهد جامعي وطني باسم «الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة» وكانت تضم في الأساس معهداً للموسيقى، ثم توسّعت إبتداء من العام ١٩٤٣ حين أنشئت فيها مدرسة الهندسة المعمارية والفنون الزخرفية. وفي العام ١٩٤٧، أنشأ مؤسسها ألكسي بطرس مدرسة الآداب التي ألحقت بالجامعة اللبنانية في العام ١٩٥٧. وفي سنة ١٩٤٩، أنشأ مدرسة العلوم السياسية. وسنة ١٩٥٣، أنشأ مدرسة الحقوق، وقد ألحقت المدرستان بالجامعة اللبنانية أيضاً في سنة ١٩٥٩ وشكلتا نواة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية. وفي العام ١٩٥٤ استقلت مدرسة الفنون الزخرفية عن مدرسة الهندسة المعمارية، وبقيت الأكاديمية اللبنانية مقتصرة على هاتين المدرستين اللتين ما تزالان قائمتين حتى اليوم، إضافة إلى مدرسة الفنون الجميلة.

٥ ـ مركز الدراسات العليا:

أسّسته البعثة الثقافية الفرنسية وكان ملحقاً بجامعة ليون، ففي عام ١٩٤٤ تمّ إنشاء مدرسة الآداب العليا وفي عام ١٩٤٦ أنشئ المركز العالي للدروس الرياضية والفيزيائية، إلّا أن مركز الدراسات العليا هذا توقّف عن العمل في العام ١٩٧٧.

٦ ـ جامعة بيروت العربية

إبتدأت الدراسة في هذه الجامعة في العام ١٩٦٠ بعدما كانت جمعية البر والإحسان الإسلامية في بيروت قد أنشأتها، وهي ترتبط منذ تأسيسها بجامعة الإسكندرية، أما تاريخ إنشاء الكليات فيها فهو كالتالي:

١٩٦٠ ـ إنشاء كلية الحقوق وكلية الآداب.
١٩٦١ ـ إنشاء كلية التجارة.
١٩٦٢ ـ إنشاء كلية الهندسة والهندسة المعمارية.
١٩٧٥ ـ إنشاء كلية العلوم.
١٩٨٧ ـ إنشاء كلية الصيدلة.

٧ ـ كلية الشرق الأوسط.

إن هذه الكلية معترف بها كمعهد للتعليم العالي منذ العام ١٩٤٩، وهي تتبع نظام الجامعات الأميركية، إلّا أن إدارتها أصبحت لبنانية منذ العام ١٩٧٩، وهي تحضّر الطلاّب للشهادات الجامعية في إدارة الأعمال، وفي العلوم التربوية، وفي الديانة واللاهوت.

٨ ـ معهد هايكازيان

تأسّس هذا المعهد في العام ١٩٥٥ واعترف به رسمياً في سنة ١٩٦٦ وفيه كليتان، واحدة للآداب وثانية للعلوم، وفي كل منهما الإختصاصات المختلفة.

٩ ـ معهد الحكمة العالي للحقوق

تأسّس هذا المعهد سنة ١٩٦١ وهو تابع لأبرشية بيروت المارونية.

١٠ ـ جامعة الروح القدس:

عند صدور قانون تنظيم التعليم العالي في لبنان سنة ١٩٦١، اعترف بجامعة الروح القدس التي أنشأتها الرهبانية اللبنانية المارونية، واحدة من

مؤسّسات التعليم العالي القائمة على أرضه، وفيما يلي تاريخ تأسيس بعض الكليات والمعاهد العليا فيها:

١٩٦٢ ـ كلية اللاهوت، وكلية الفلسفة والعلوم الإنسانية، وكلية الحقوق، وكلية الآداب.

١٩٦٥ ـ كلية العلوم التجارية.

١٩٦٩ ـ معهد الليتورجيا.

١٩٧٤ ـ كلية الفنون الجميلة والفنون التطبيقية.

١١ ـ معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت (حريصا)

أنشأت هذا المعهد جمعية المرسلين البولسيين لطائفة الروم الكاثوليك في العام ١٩٣١ إلاّ أنه لم يعترف به رسمياً كمعهد للتعلم العالي لتدريس الفلسفة واللاهوت قبل أوائل السبعينات.

١٢ ـ كلية اللاهوت للشرق الأدنى: أنشئت عام ١٩٦٣

١٣ ـ معهد القديس يوحنا الدمشقي (البلمند)

تأسّس هذا المعهد رسمياً في العام ١٩٧٥ بعدما كان قد بدأ تدريس اللاهوت بإشراف البطريركية الأرثوذكسية المباشر.

١٤ ـ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ وبموجب المرسوم رقم ٣٤٨٤ أنشئت الكليات والمعاهد العليا التالية:

أ ـ معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية، التابع لجمعية الإصلاح الإسلامية في طرابلس (التعليم الجامعي في المجال الإسلامي).

ب ـ كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية.

ج ـ كلية إدارة الأعمال الإسلامية.

د ـ كلية الدعوة الإسلامية التابعة لهيئة الإفتاء الإسلامية في بيروت.

وبتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ وبموجب المرسوم رقم ٣٤٨٥ أجيز لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت إنشاء:

أ ـ المعهد العالي لإعداد المعلّمين.

ب ـ معهد التمريض العالي الوطني.

ج ـ المعهد العالي للدراسات الإسلامية وكلية الدراسات الإسلامية.

وكان بعض هذه الكليات والمعاهد العليا قد باشر العمل فعلياً قبل هذا التاريخ.

كما أنه بموجب المرسوم رقم ٣٤٨٦ تاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ أجيز لكلية بيروت الجامعية استحداث برامج الماجستير في علوم إدارة الأعمال، والماجستير في تعليم اللغة الإنكليزية، والبكالوريوس والماجستير في علوم الأدمغة الألكترونية.

١٥ ـ وبتاريخ ١٩٨٧/٨/١٤، وبموجب المرسوم رقم ٤١١٦ أنشئت جامعة سيدة اللويزة التابعة للرهبانية المارونية المريمية.

جدول رقم ٢٣ : الطلاب المسجلون في الجامعة اللبنانية
للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧

الإختصاص / الفرع	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	المجموع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية	٣٣٠٥	٢٦٩٢	٢٧٤٤	١٢٠٨	٢٥٤٧	—	١٢٤٩٦
كلية العلوم	٣٠١٢	٣١٥١	١٥٣٤	١٠٤	٣٤٧	—	٨١٤٨
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية	٣٠٢٣	٣٨٧٠	١٤٥٢	١٤٢٤	١٤٤٥	—	١١٠١٤
معهد العلوم الإجتماعية	١٤٥٠	٣٦٣	٤٧٥	٣٢٠	٤١٦	—	٣٠٢٤
معهد الفنون الجميلة	٥٣٩	٤٣٢	١١٧	—	—	٩٠	١١٧٨
كلية إدارة الأعمال	٧١٥	٩٠١	٤٧	—	—	٩٠	١٧٥٣
كلية الاعلام والتوثيق	٤٨٥	٥٧٣	—	—	—	—	١٠٥٨
كلية الهندسة	١٢١	٣٤١	٢٣٣	—	—	—	٦٩٥
كلية التربية	—	—	—	—	—	—	—
كلية الصحة العامة	١٢١	—	—	—	—	—	١٢١
كلية العلوم الطبية	١٤	٦٢	—	—	—	—	٧٦
كلية الزراعة	٤٥	٤٦	—	—	—	—	٩١
المجمـوع	١٢٨٣٠	١٢٤٣١	٦٦٠٢	٣٠٥٦	٤٥٥٥	١٨٠	٣٩٦٥٤

جدول رقم ٢٤ : تطور عدد الطلاب المسجلين في الجامعة اللبنانية
حسب الكليات بين العام ١٩٨٢/١٩٨٣ والعام ١٩٨٦/١٩٨٧

العام الدراسي / الكلية	١٩٨٢ - ١٩٨٣		١٩٨٣ - ١٩٨٤		١٩٨٤ - ١٩٨٥		١٩٨٥ - ١٩٨٦		١٩٨٦ - ١٩٨٧	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
كلية الآداب	٨١٨٨	٣١,-	٧١٧٦	٢٩,٢	٩٣٤٢	٣١,٢	١٠٥٣٤	٢٧,٧	١٢٤٩٦	٣١,٥
كلية الصحة العامة	٨١	٠,٣	٨٦	٠,٤	٢١٨	٠,٧	٣٦٣	٠,٩	١٢١	٠,٣
كلية العلوم	٥٣٤٥	٢٠,٢	٤٣٠١	١٧,٥	٦٣٠٨	٢١,١	٧٠٧٧	١٨,٦	٨١٤٨	٢٠,٥
كلية الحقوق	٧٠٦٤	٢٦,٧	٧٤١٠	٣٠,٢	٧٢٦٨	٢٤,٣	١١٤٠٢	٣٠,٠	١١٠١٤	٢٧,٨
معهد العلوم الاجتماعية	٢١٥٤	٨,١	١٨٨٩	٧,٧	٢٢٣١	٧,٥	٣٤,٢	٩,٠	٣٠٢٤	٧,٦
معهد الفنون الجميلة	١٢٤٠	٤,٨	١٠١٩	٤,١	١٠٠٢	٣,٤	١٠٩٠	٢,٨	١١٧٨	٣,٠
كلية ادارة الاعمال	١٣٥١	٥,١	١٤٩٤	٦,١	١٧٧٨	٥,٩	١٩٩٥	٥,٢	١٧٥٣	٤,٤
كلية الاعلام والتوثيق	٥٨٩	٢,٣	٤٩٨	٢,٠	٨٩١	٢,٩	١٠١٧	٢,٧	١٠٥٨	٢,٧
كلية الهندسة	٣٩٥	١,٥	٤٦١	١,٩	٥٥٥	١,٩	٦٧٧	١,٨	٦٩٥	١,٨
كلية الزراعة	—	—	—	—	—	—	٥٢	٠,١	٩١	٠,٢
كلية العلوم الطبية	—	—	٢٢٦	٠,٩	٣٣٦	١,١	٤٤١	١,٢	٧٦	٠,٢
المجموع العام	٢٦٤٠٧	١٠٠,٠	٢٤٥٦٠	١٠٠,٠	٢٩٩٢٩	١٠٠,٠	٣٨٠٥٠	١٠٠,٠	٣٩٦٥٤	١٠٠,٠

جدول رقم ٢٥ : الطلاب المسجلون في الجامعة الأميركية
للعام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧

الإختصاص	عـدد الـطلاب الإجمالي	الطلاب اللبنانيون	الطلاب الأجانب
الآداب والعلوم	٢٠٩٩	١٨١٨	٢٨١
الطب	٣٣٨	٣١٠	٢٨
العلوم الإقتصادية	١٩	١٨	١
الهندسة	٧٤٩	٦٦٤	٨٥
الزراعة	٣٣٤	٢٨٥	٣٩
التمريض	١١٨	١٠١	١٧
الصحة العامة	١٩٢	١٧٣	١٩
الدراسات المصرفية	٢٤	١٧	٧
التربية	١٨٦	١٥٣	٣٣
علوم الكومبيوتر	٦٦	٥٩	٧
مجموع الفرع الاول	٤١٢٥	٣٦٠٨	٥١٧
مجموع الفرع الثاني	١١٨٣	١١١٨	٦٥
مجموع الطلاب	٥٣٠٨	٤٧٢٦	٥٨٢

جدول رقم ٢٦ : الطلاب المسجلون في جامعة القديس يوسف
للعام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧

الإختصاص	صبيان	بنات	مجموع	لبنانيون	أجانب
معهد اللاهوت	٩	٥٩	٦٨	٥٥	١٣
كلية الطب	٣٩٦	١٩٢	٥٨٨	٥٨١	٧
كلية الصيدلة	٤٠	١٥٩	١٩٩	١٩٥	٤
كلية طب الأسنان	١٥٤	١١٨	٢٧٢	٢٧٠	٢
مدرسة التمريض	٣	٣٣٥	٣٣٨	٣٢٥	١٣
كلية الهندسة	٦٤٥	٩٥	٧٤٠	٧٢٩	١١
هندسة العلوم الغذائية	٧	١٣	٢٠	٢٠	—
الهندسةالصناعية	٢٣	٤	٢٧	٢٧	—
الهندسة الزراعية	٣٧	١١	٤٨	٤٧	١
معهد الإتصالات	١٠	—	١٠	١٠	—
كليـة الحقـوق والـعلوم السياسية	١٦٣	٢٥١	٤١٤	٤١٠	٤
كلية العلوم الإقتصادية	١٢٤	١٦٩	٢٩٣	٢٨٦	٧
معهد التكنولوجيا	١٠١	٨٤	١٨٥	١٧٨	٧
إدارة الأعمال	٤٨٠	٤٧٢	٩٥٢	٩١٠	٤٢
التجارة	٧٩	٣٢	١١١	١٠٧	٤
كـليـة الآداب والـعـلوم الإنسانية	١٠٥	٣٧٣	٤٧٨	٣٦٧	١١١
الخدمة الإجتماعية	٢	٨٤	٨٦	٨١	٥
مدرسة المعلمين	—	٩٢	٩٢	٨٧	٥
مدرسة الترجمة	٥	١١٩	١٢٤	١١٧	٧
الدراسات المصرفية	٧٩	٨٤	١٦٣	١٦٣	—
دراسات التأمين	٦١	١٣٥	١٩٦	١٩٣	٣
المجموع	٢٥٢٣	٢٨٨١	٥٤٠٤	٥١٥٨	٢٤٦

جدول رقم ٢٧ : الطلاب المسجلون في الجامعة العربية
للعام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧

الإختصاص	عـدد الـطلاب الإجمالي	الطلاب اللبنانيون	الطلاب الأجانب
التجارة	٦٦٩٥	١٦٤٥	٥٠٥٠
الآداب	٦٢٠٦	١٢٣	٦٠٨٣
الحقوق	٦٥٥٩	١٥٧	٦٤٠٢
الهندسة	٤١٧٥	١٦٧٧	٢٤٩٨
العلوم	٢٨٩	١٧٧	١١٢
الصيدلة	١١٥	٨٥	٣٠
المجموع	٢٤٠٣٩	٣٨٦٤	٢٠١٧٥

جدول رقم ٢٨ : الطلاب المسجلون في جامعة الروح القدس
للعام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧

الإختصاص	عدد الطلاب
اللاهوت	٢٣٩
الفنون الجميلة	٦٣٣
العلوم التجارية	٥٣٢
الآداب والعلوم الإنسانية	٥٢٠
الليتورجيا	٣٧
الموسيقى	٦٣١
العلوم التربوية	١٤٧
اللغات	٣١٦
المجموع	٣٠٥٥

المصادر

أولاً : اللغة العربية :

أ ـ مديرية التعليم الإبتدائي.

ـ التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط، حزيران ١٩٦٩ .

ـ التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط للأعوام ١٩٧٠ و١٩٧٢ و١٩٧٣ و١٩٧٤ و١٩٧٧ و١٩٧٩ (أربعة أجزاء).

ـ التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط للعامين ١٩٨١ و١٩٨٣ (جزآن).

ـ التعرف المهني في التعليم الرسمي الإبتدائي والمتوسط، الجزء الأول. تشرين الأول، ١٩٨٠ .

ـ التعليم الرسمي، واقع وآفاق، ١٩٨٣ .

ـ الدراسات الإحصائية، ١٩٨٣ .

ـ تجميع المدارس، الخريطة المدرسية الجديدة، ١٩٨٣ .

ـ الروضة، ١٩٨٣ .

ـ التعرّف المهني، ١٩٨٣ .

ـ التربية الصحية، ١٩٨٣ .

ـ مشروع أولي لخطة نشر التربية الصحية في المدارس الرسمية والخاصة المجانية، ١٩٨٧ .

ب ـ المركز التربوي للبحوث والإنماء

ـ النشرة الإحصائية لعام ١٩٧٧/ ١٩٧٨ .

- الإحصاءات الأولية للعام الدراسي ١٩٨٠/ ١٩٨١.
- الإحصاءات الأولية للعام الدراسي ١٩٨٢/ ١٩٨٣.
- عائدات النظام التربوي للعام الدراسي ١٩٧٢/ ١٩٧٣، جوزيف أنطون وخليل أبو رجيلي، ١٩٧٥.
- بنية النظام التربوي، منير بشور، ١٩٧٥.
- توظيفات النظام التربوي في لبنان، إدوار وارديني، ١٩٧٥.
- توظيفات النظام التربوي في لبنان للعام الدراسي ١٩٧٩/ ١٩٨٠، إدوار وارديني، خليل أبو رجيلي وإيلي خوري، ١٩٨١.

ج - الجامعة اللبنانية

- الجامعة اللبنانية في سنواتها الأولى، الدكتور جورج طعمة، ١٩٨٣.
- وتبقى الجامعة، الدكتور جورج طعمة، ١٩٨٥.
- إحصاءات الطلاب ١٩٨٢/ ١٩٨٣، دراسة تحليلية، الدكتور أنيس أبي فرح، بيروت، ١٩٨٤.
- طلاب الجامعة اللبنانية لعام ١٩٨٣/ ١٩٨٤، دراسة إحصائية تحليلية، الدكتور أنيس أبي فرح، ١٩٨٧.

د - الإتحاد العمالي العام

- السياسة التربوية للإتحاد العمالي العام، كانون الأول، ١٩٨٣.
- موازنة الأسرة (آذار ١٩٨٥ نيسان ١٩٨٦)، ١٩٨٧.
- التقرير الإقتصادي، آذار ١٩٨٧.
- مؤشر الإستهلاك من ٢٠ نيسان ١٩٨٤ حتى كانون الأول ١٩٨٧.
- دراسة عن الحد الأدنى المطلوب للدخل الفردي، أيلول ١٩٨٧.

هـ - لبنان والتربية

- منشورات جامعة الروح القدس - ١٩٨٤.

و - المجلات التربوية

- الأبحاث التربوية، كلية التربية في الجامعة اللبنانية، العدد رقم ١٢ و١٣

- التربية الجديدة، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، مجلة فصلية تعالج شؤون التخطيط والتجديد في التربية العدد رقم ٣١ و٣٢.
- مستقبليات، المجلة الفصلية لمنظمة اليونيسكو.

ثانياً: اللغات الأجنبية

— Abou Rjaili, Khalil, L'Ecole Subventionnée: origines, structure et rôle, Université St. Joseph, Beyrouth, Décembre, 1981.
— American University of Beirut, The Status of Children in Lebanon, A Multidisciplinary Assesment, Beirut, 1985.
— Marc, Gilbert, Rapport sur la Réorganisation de l'Administration de l'Education Nationale au Liban, Beyrouth, 1980.
— Khoury, Elie, l'Enseignement Général, Technique et Professionnel, et Universitaire, in Eco chiffres Liban, 1985, 1986 et 1987.
— Ministère de l'Education Nationale et des Beaux Arts, Direction de l'Enseignement Primaire:
— Le Regroupement Scolaire, Coûts et Bénéfices, Beyrouth, 1983.
— Dossier de l'Unité Pédagogique des Sciences, Beyrouth, 1983.
— Ministère du Plan, L'Enseignement Supérieur au Liban, Etudiants Inscrits et Diplômés, Années 1964/1965 à 1970/1971, Beyrouth, Octobre 1971.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

جدول رقم ١٤: التوزع الجغرافي للمعاهد المهنية والتقنية التي تعد لامتحانات رسمية بإشراف المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
جدول رقم ١٥: تطوّر عدد المعاهد المهنية والتقنية من العام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ إلى العام ١٩٨٦/ ١٩٨٧.
جدول رقم ١٦: تطوّر أعداد الطلاب في التعليم المهني والتقني بين العام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ والعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧.
جدول رقم ١٧: تطور تلامذة التعليم المهني والفني الرسمي بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٨٧.

جدول رقم ١٨: تطوّر عدد أفراد الهيئة التعليمية في التعليم المهني والتقني.
جدول رقم ١٩: خريجو المعاهد المهنية والفنية عام ١٩٨٥/ ١٩٨٦.
جدول رقم ٢٠: خريجو المعاهد المهنية والفنية بين العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ والعام ١٩٨٥/ ١٩٨٦.
جدول رقم ٢١: خريطة التعليم العالي في لبنان.
جدول رقم ٢٢: توزع الجامعات حسب عدد المعاهد والإختصاصات.
جدول رقم ٢٣: توزع طلاب التعليم العالي على الجامعات خلال العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧.
جدول رقم ٢٤: التوزع الجغرافي لطلاب التعليم الجامعي خلال العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧.

جدول رقم ٢٥: تطوّر توزّع طلاب التعليم العالي حسب الجنسية.
جدول رقمم ٢٦: تطوّر عدد الطلاب في التعليم الجامعي.
جدول رقم ٢٧: تقدير قيمة الأضرار التي أصابت المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة بين العام ١٩٧٥ والعام ١٩٨٧.
جدول رقم ٢٨: الوقت الضائع من العام الدراسي بين العام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ والعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧.
جدول رقم ٢٩: معدلات الإنتساب المدرسي للتلامذة قبل الحرب وفي أثنائها.

جدول رقم ٣٠: تطور موازنة وزارة التربية بالنسبة للموازنة العامة وبالأسعار الجارية (بآلاف الليرات اللبنانية).
جدول رقم ٣١: نسبة إعتمادات موازنة وزارة التربية الوطنية إلى الناتج المحلي القائم (بملايين الليرات وبالأسعار الجارية).
جدول رقم ٣٢: تطوّر نسب الإعتمادات المرصدة في موازنة وزارة التربية حسب الوحدات الإدارية.
جدول رقم ٣٣: تطوّر كلفة تعليم التلميذ الواحد في المدارس الرسمية بين العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ والعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧.
جدول رقم ٣٤: توزّع عينة التلامذة في التعليم العام حسب قطاع التعليم والمراحل التعليمية.
جدول رقم ٣٥: توزّع عينة طلاب التعليم المهني والتقني حسب القطاع التعليمي والسنة الدراسية والإختصاص.
جدول رقم ٣٦: عينة الطلاب في التعليم العالي.
جدول رقم ٣٧: تفاصيل متوسط الإنفاق داخل المدرسة بحسب أنواع التعليم ومراحله.
جدول رقم ٣٨: نسب توزع التلامذة حسب قطاع التعليم والمرحلة وبحسب فئات كلفة الإنفاق.
جدول رقم ٣٩: تطور إنفاق الأهلين على أولادهم بالأسعار الجارية داخل المدرسة بين العام ١٩٧١/ ١٩٧٢ والعام ١٩٨٤/ ١٩٨٥.

جدول رقم ٤٠: إنفاق الأهلين على تعليم أولادهم خلال العامين ١٩٨٥/ ١٩٨٦ و١٩٨٦/ ١٩٨٧.
جدول رقم ٤١: متوسطات إنفاق الأهلين على النقل.
جدول رقم ٤٢: متوسط إنفاق الطالب داخل الجامعة بحسب المعاهد.
جدول رقم ٤٣: توزع طلاب الجامعات حسب فئات الإنفاق.
جدول رقم ٤٤: إنفاق القطاع الخاص على التربية في العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧ (بملايين الليرات وبالأسعار الجارية).

جدول رقم ٤٥ : فئات كلفة تعليم التلميذ في المدارس الخاصة غير المجانية في مختلف المراحل التعليمية.
جدول رقم ٤٦ : تطوّر كلفة التعليم بالأسعار الجارية في المدارس الخاصة غير المجانية بين العام ١٩٧١/ ١٩٧٢ والعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧، (بالليرات اللبنانية).
جدول رقم ٤٧ : فئات كلفة تعليم التلميذ الواحد في المدارس الخاصة المجانية.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

المحتوى

	صفحة
تقديم	٧
صناعة المستقبل	٩
الفصل الأول: المعاناة	١٣
الفصل الثاني: وقائع وأرقام	٤٣
١ ـ المؤسسات التعليمية	٤٥
٢ ـ التعليم العام	٤٨
٣ ـ التعليم المهني والتقني	٦٩
٤ ـ التعليم الجامعي	٧٨
الفصل الثالث: من آثار الحرب	٩١
١ ـ المؤسسات التربوية	٩٣
٢ ـ انعكاسات الحرب على التلامذة والطلاب	١٠٩
٣ ـ انعكاسات الحرب على المعلمين والأساتذة	١١٥
٤ ـ خلاصة	١١٦
الفصل الرابع: الإنفاق التربوي	١١٩
١ ـ الإنفاق التربوي الرسمي	١٢٢
٢ ـ الإنفاق التربوي الخاص	١٣١
٣ ـ الأكلاف الإفرادية في المؤسسات التعليمية	١٥٤
الملاحق	١٦٥
ملحق رقم ١ ـ التعليم العام	١٦٦
ملحق رقم ٢ ـ التعليم الجامعي.	١٧٩
المصادر	١٩١
لائحة الجداول الواردة في النص	١٩٥